UNDP
العراق

التمكين الاقتصادي للمرأة

دمج المرأة في الاقتصاد العراقي

شكر وتقدير

تم تمويل هذا التقرير بسخاء من خلال (برنامج تطوير القطاع الخاص للعراق) الذي أطلقه (الصندوق الإئتماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، فضلا عن برنامج (تنمية القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في برنامج العراق)، وكلاهما يقودهما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق)، ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق فيه باستمرار لضمان إدماج النوع الاجتماعي (الجندر) والمساواة بين الجنسين.

وقد أجريت أبحاث هذا التقرير طوال عام 2011 من قبل فريق من الباحثين والكتاب التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، الموجودين في كل من الأردن والعراق. كما لعبت جمعية الأمل العراقية (IAA) دورا مهمًا في توفير الدعم الإداري واللوجستي لهذه الأبحاث، كما قامت بصياغة العديد من دراسات الحالة الواردة في هذا التقرير عندما تم جمع البيانات ذات الصلة. وتم التعاقد مع استشاري وطني يتحدث اللغات الكردية والإنجليزية والعربية بطلاقة لدعم كل من (جمعية الأمل العراقية) والباحثين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. وأخيرا، لم يكن من الممكن إنجاز هذا التقرير دون جهود العديد من المتطوعين الذين قاموا بجمع المعلومات التي تم من خلالها وضع دراسات الحالة. وثابر هؤلاء المتطوعون بشكل مثير للإعجاب في مواجهة تحديات التمويل، وصعوبة التواصل مع المستفيدات، وقضايا لوجستية أخرى للقيام بذلك.

بالإضافة إلى الجهود التي بذلها فريق البحث، لم يكن من الممكن إجراء هذه الدراسة بدون مشاركة العديد من الرائدات الشجاعات اللاتي سمحن باستخدام قصصهن الشخصية، حيث إنهن فتحن الطريق أمام العديد من النساء العراقيات لتصبحن مستقلات اقتصاديا. وعلاوة على ذلك، ساهم العديد من أعضاء المجتمع المدني والسياسيين والنشطاء – نساء ورجال – بتوفير معلومات وآراء قيمة في الأبحاث، مما يسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بتسليط الضوء على القضايا الحقيقية التي تؤثر على النساء في العراق.

المنظمة	الاسم	الموقع	الدور
	أنو بوري	جميع أنحاء العراق	كبير استشاري النوع الاجتماعي
	علاء معتصم علي	جميع أنحاء العراق	منسق/استشاري
برنامج الأمم المتحدة في العراق	نيلانج ديساي	عمان, الأردن	استشاري النوع الاجتماعي/الصراع
	راشيل سبنسر	عمان, الأردن	باحث
	هيلينا أوبسال	عمان, الأردن	طبيب مقيم
	رسل كامل	بغداد	باحثة متطوعة
	آلان فلاح	كركوك	باحثة متطوعة
جمعية الأمل العراقية	شهلا علي سعيد	أربيل	باحثة متطوعة
	إسراء فلاح حسن	كربلاء	باحثة متطوعة
	نغم كاظم حمودي	النجف	باحثة متطوعة
معهد أكد الثقافي	الدكتور/ عدنان بهية	بابل	باحث متطوع
جمعية الصفا للتنمية والصداقة مع الشعوب	طه عبد الغني	الأنبار	باحث متطوع
جمعية السلام للدفاع عن حقوق الإنسان	خالد علي سيوان	المثنى	باحث متطوع
جمعية المرأة الديمقراطية	إخلاص بنيان واجر	واسط	باحثة متطوعة
منظمة حواء للإغاثة والتنمية	بثينة محمود عباس	ديالى	باحثة متطوعة
منظمة الفردوس العراقية	فاطمة البهادلي	البصرة	باحثة متطوعة
جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية	حقي كريم هادي	ذي قار	باحث متطوع

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي 4
1.1 مقدمة 4
1.2 التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المرأة 4
1.3 تدخلات التمكين الاقتصادي 4
1.4 نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 4
1.5 المضي قدما 4

2. الأهداف 5

3. المنهجية 5
3.1 ورشة العمل 5
3.2 أداة التقييم الذاتي / رسم الخرائط 6
3.3 دراسات الحالة 6
3.4 مراجعة ما بعد الأبحاث، قرص الفيديو الرقمي (DVD) 6

4. تحليل الوضع 7
4.1 التقسيم التقليدي للعمل 8
4.2 التفاوت في صنع القرار 8
4.3 انعدام الأمن 8
4.4 نقص فرص التعليم 9
4.5 القطاع الخاص غير المتطور 10
4.5.1 الممارسات التمييزية 10
4.5.2 التمويل الأصغر 11
4.6 السكان الضعفاء 11
4.6.1 المرأة المعيلة للأسرة 11
4.6.2 الناجيات من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي 12
4.6.2.1 التحرش الجنسي 13
4.6.2.2 السيطرة على السلوك 13
4.6.2.3 الزواج القسري والزواج المبكر 13
3.6.3 المرأة في المناطق الريفية 13
3.6.4 المرأة في المناطق المتنازع عليها 14

5. التدخلات (المبادرات) والنتائج 15
5.1 تحديد النتائج 15
5.2 فئات البرنامج 15
5.2.1 التدريب المهني 15
5.2.2 رفع الوعي 15
5.2.3 توفير مصادر الدخل 15
5.2.4 توزيع المواد الغذائية/غير الغذائية 15
5.3 مجموعات المشاريع المستهدفة 15
5.4 المناطق المستهدفة بالمشاريع 16
5.5 تأثيرات تصميم المشاريع الخارجية 16
5.6 دراسات الحالة 17
5.6.1 قضايا النوع الاجتماعي والردود على المشاريع 18
5.6.1.1 انعدام الثقة بسبب عدم وجود الخبرة 18
5.6.1.2 المستويات التعليمية المحدودة 19
5.6.1.3 المرأة العاملة خارج المنزل 20
5.6.1.4 عدم حرية الحركة 20
5.6.1.5 عدم القدرة على الحصول على التأمين 21
5.6.1.6 عدم القدرة المالية على المشاركة 22
5.6.2 تعقيب المشاركات 22

6. تحليل المشاريع 23
6.1 نقاط قوة المشاريع والنجاحات 23
6.2 التحديات والعقبات التي تواجه المشاريع 23
6.2.1 التمويل 23
6.2.2 الخبرة التنظيمية 24
6.2.3 عدم ثقة المجتمع 25
6.2.4 المواقف السائدة حول المرأة العاملة 25
6.3 جوانب التطوع البحثية 25

7. التوصيات 26
7.1 الحكومة 26
7.2 المجتمع المدني 27
7.3 المجتمع الدولي 27
7.4 القطاع الخاص 27

8. الملاحق: دراسات الحالة 28

1. ملخص تنفيذي

1.1 مقدمة

هذا التقرير (1) يصف التحديات والفرص المتاحة لعمل المرأة في الاقتصاد العراقي، (2) يقدم دراسات حالة مستمدة من مبادرات التمكين الاقتصادي في جميع أنحاء العراق من أجل إلقاء المزيد من الضوء على هذه القضايا، وأخيرا، (3) يقدم توصيات بشأن كيفية تحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي.[1]

1.2 التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المرأة

التحديات القانونية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية التي تواجه وتميز مشاركة المرأة العراقية في المجال الاقتصادي.

بموجب الدستور العراقي لسنة 2005، تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل دون تمييز، ولكن تظل بعض العناصر التمييزية في القانون العراقي، الأمر الذي يحدد الخيارات الاقتصادية للمرأة. فأكثر إشكالية هي الافتراضات العامة ضمن قانون الضرائب العراقي، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات حول دور كل من الرجل والمرأة. وهذه الافتراضات تعزز دور المرأة كأم وربة بيت ويحول دون ممارستها الكاملة للاختيار والاستقلال الاقتصادي.

ويزيد من تعقيد الاستقلال الاقتصادي للمرأة شبكة معقدة من العلاقات الشخصية التي تقيمها المرأة مع الوالدين، والأخوة، والزوج, والأولاد, والجيران. ففي نواح كثيرة، يتم تعليم المرأة العراقية أن خياراتها محدودة أو يمكن أن تكون محدودة بواسطة الرجل الأكثر نفوذا في المجتمع. فمن صغر سنها، قد تحرم الأسرة الابنة من المدرسة لعدد من الأسباب, منها الاعتقاد بأنها ليست بحاجة إلى التعليم لتكون زوجة أو ربة منزل. وكبالغة, قد يتحرش بها الجيران أو ينشرون حولها الإشاعات لأنهم لا يوافقون على عملها خارج المنزل. وكأرملة أو مطلقة، قد يجبرها الفقر وعدم وجود خبرة عمل على العودة إلى منزل والديها حيث تصبح مرة أخرى تحت جناح أكبر رجل أو الشخص المسؤول في الأسرة.

ولا تتمتع المرأة المعيلة للأسرة وغيرها من المجموعات المختلفة من النساء العراقيات الحصول على الموارد المالية والمنافع الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، والمواد الغذائية التي توزع من خلال نظام التوزيع العام الذي تقوم به الحكومة العراقية. وقد أثر انهيار شبكة الضمان الاجتماعي بسبب العقوبات والنزاعات وتراجع سيادة القانون على العديد من النساء، ولكن الأسر التي تعيلها النساء هي الأكثر تضررا حيث إن العديد من هذه الأسر تفتقر إلى من يوفر لها دخل أساسي.

1.3 مبادرات التمكين الاقتصادي:

ضمن هذا السياق، نفذ القطاع الخاص والحكومة والمنظمات غير الحكومية تدخلات تمكين اقتصادي عديدة بعد سقوط النظام السابق في عام 2003. وخففت القيود المفروضة على

منار من كربلاء تلقي نظرة على الدفيئة (البيت الزجاجي) التي بنتها بعد مشاركتها في مسح التمكين الاقتصادي وبناء السلام الذي أجرته المؤسسة العراقية للنهوض.

صورة مقدمة من زينب الحيالي، مدير المشروع في جمعية الأمل العراقية، مكتب كربلاء

أنشطة منظمات المجتمع المدني، ودفعت مؤشرات ارتفاع عدد السيدات المعيلات للأسر الفقيرة تطوير مختلف تدخلات تمكين المرأة اقتصاديا. وغطت هذه التدخلات أربع فئات، بما في ذلك التدريب المهني، ورفع التوعية، وتوفير الدخل، وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية. وبسبب التداخل في الخدمات الفعلية التي تقدمها هذه المبادرات (أي يقدم مشروع رفع التوعية أيضا دورات تدريبية محددة على وظائف محددة)، تم تصنيفها وفقا للهدف الرئيسي الذي تروج له أو تعلنه. وتهدف جميع التدخلات في النهاية إلى كسر الحواجز الاجتماعية للمشاركة الاقتصادية للمرأة - جزئيا من خلال كسر الحواجز أمام المرأة مباشرة، مما يجعلها متصلة جيدة، ويمكنها من التغلب على العقبات الثقافية والأسرية التي تواجه المرأة العاملة أو التي تدير عمل.

1.4 نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

يحدد التحليل الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أن هناك العديد من المشاكل تواجه المرأة في سعيها نحو المشاركة في الاقتصاد العراقي والمنظمات التي تسعى إلى تمكينهم. فالسياق الاجتماعي، وقضايا التمويل، والافتقار إلى منظمات تتمتع بالخبرة في مجال التمكين الاقتصادي، والافتقار إلى التعاون ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، يجعل من الصعب على المنظمات الوصول إلى أهدافها الطموحة دون التواصل مع المجتمعات المحلية و الحكومة ودعمهم.

1.5 المضي قدما

يوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق مسارات عدة لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية، بما في ذلك التحسينات الهيكلية للتدخلات (المبادرات) الحالية والمستقبلية، ومشاركة القادة الرجال في عملية تمكين المرأة، وإدخال تحسينات على النظام القانوني العراقي، وإدخال تحسينات على توزيع التمويل والشفافية، وتقديم المساعدات إلى السكان الفقراء.

[1] هذا التقرير هو أحد مخرجات الأبحاث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق على تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى التدخلات المتصلة بعمليات بناء السلام والمصالحة في العراق. وكثيرا ما يستشهد بعملية خلق فرص عمل كجزء من عملية أوسع لبناء السلام، ولكن التركيز في هذا التقرير يظل على مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي. وسينتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق تقريرا آخرا لعرض النتائج التي توصلت إليها أبحاث بناء السلام

2. الأهداف

بناء على طلب من حكومة العراق، شرع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق) في إجراء هذا البحث بهدف تناول الفجوات الرئيسية في المعلومات المحلية والإقليمية بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي وتحديد سبل زيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام. وأعطى هذا البحث اهتماما خاصا للمبادرات المحلية التي تهدف إلى إشراك ومساعدة فئات السكان الضعيفة من النساء. كما حاول التغلب على تحديات معينة مستمرة تواجهها المنظمات المحلية في الوصول إلى هؤلاء السكان.

أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق المحددة للبحث هي:

1. تقديم الدعم للحكومة العراقية لتوسيع قطاعها الخاص، جزئيا عن طريق دمج المزيد من النساء في القوة العاملة؛[2]
2. البحث في التجارب اليومية للنساء العراقيات المشاركات في الاقتصاد العراقي، وفهم العوامل التي قد تتسبب في وجود إعاقة، أو تشجيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص؛
3. تسليط الضوء على عمل العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المشاركة بالفعل في قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة؛
4. استكشاف نقاط القوة/ النجاحات والانتكاسات/ نقاط الفشل لمختلف تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني العراقية، ووضع قائمة بنقاط التدريس للتدخلات في المستقبل؛
5. فهم الحواجز والفرص المتاحة لإشراك المرأة العراقية في أنشطة بناء السلام على الصعيد المحلي.

وبشكل عام، يهدف هذا البحث إلى إجراء دراستين: هذا التقرير عن التمكين الاقتصادي، وتقرير ثانٍ عن أنشطة بناء السلام التي تركز على المرأة. ويتناول هذا التقرير الأهداف الأربعة الأولى المذكورة أعلاه، في حين أن التقرير الثاني يتناول الهدف الخامس والأخير.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تسعى أيضا إلى تسليط الضوء على رد فعل المستفيدات من مختلف تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة لفهم واقع مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي بشكل أفضل.

وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على فئات السكان الضعيفة من النساء العراقيات, بما في ذلك النساء المعيلات للأسر (FHHs)، والنساء الفقيرات، والناجيات من العنف, والنساء في المناطق الريفية. وتتكرر العديد من الموضوعات والصراعات التي تم تحديدها من خلال دراسات الحالة كثيرا جدا في حياة المرأة العراقية.

وتسعى التوصيات التي وضعت في هذه الدراسة إلى ضمان استجابة السياسة العراقية والأطر القانونية لاحتياجات المرأة في المجتمعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على النساء الضعيفات. وفي نهاية المطاف، تهدف هذه الدراسة إلى توفير قاعدة أدلة قوية لنشر السياسات والإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يقدم لمحة عامة، ولكن لا يزال هناك العديد من الاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية، ومختلف المحافظات، والنساء من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وما إلى ذلك, إلا أنه ينبغي إجراء أبحاث أكثر تفصيلا من أجل فهم حالة جميع النساء العراقيات بشكل أفضل.

3. المنهجية

استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ثلاث طرق للبحث في الحياة الاقتصادية للمرأة العراقية ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى دعم المرأة العراقية في الاقتصاد:

1. ورشة عمل أجرتها جمعية الأمل العراقية (IAA) في أربيل، العراق؛
2. أداة التقييم الذاتي لجمع المعلومات عن مختلف تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة؛
3. بحث دراسة حالة تم إجراؤه في عدة محافظات عراقية لفهم مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بتدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل أفضل.

وعرف هذا البحث "تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة" بعبارات عامة. وعرفت تدخلات التمكين الاقتصادي بأنها أي نشاط يحسن قدرة المرأة على المشاركة في المجال الاقتصادي الرسمي أو غير الرسمي. وكان من الممكن أن تهدف التدخلات إلى تحسين المهارات التقنية لدى المرأة، ومهارات البحث عن عمل، والتوعية بشأن الخيارات الاقتصادية المتاحة للمرأة، أو حتى ثقة المرأة في المشاركة في الاقتصاد.

في الوقت نفسه، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بحث عن أنشطة بناء السلام التي تم تنفيذها للمرأة العراقية. واستخدمت الدراستان البحثيتان تصاميم قابلة للمقارنة.

3.1 ورشة العمل

نظمت جمعية الأمل العراقية ورشة عمل، أشرف عليها أحد الخبراء العراقيين، لتحديد الموضوعات البحثية لهذا التقرير ومناقشة الأساليب المثلى لإجراء الأبحاث.

وقد تم اختيار المشاركات لحضور ورشة العمل هذه على أساس موقعهن الجغرافي (سعت ورشة العمل إلى تفعيل المشاركة من جميع أنحاء العراق)، والخبرة في مجال تمكين المرأة. وشاركت متطوعات من 15 محافظة في ورشة العمل.

ولم يكن لدى العديد من المشاركات خبرة سابقة في البحوث المهنية، ولكن تم اختيارهن لمعرفتهن المتعلقة بقضايا المرأة في العراق والتفاني في المشروع وليس على أساس الخبرة في مجال إجراء البحوث والمقابلات.

وأدت ورشة العمل إلى التوصل إلى فهم مشترك للقضايا الرئيسية التي تواجه المرأة العراقية، ووضع أداة تقييم ذاتي للمنظمات المشاركة في برامج التمكين الاقتصادي، وإطار أساسي لإجراء دراسات حالة تسلط الضوء على مزيد من القضايا التي تواجهها المرأة عند المشاركة في الاقتصاد العراقي.

[2] يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل)، ومنظمة العمل الدولية, ومنظمة الأغذية والزراعة, والصندوق دعم تقني للحكومة العراقية في جهودها المستمرة لزيادة حجم ونطاق القطاع الخاص فيها.

3.2 أداة التقييم الذاتي / رسم الخرائط

شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أداة التقييم الذاتي مع أكثر من 500 تدخل تمكين اقتصادي معروف في جميع أنحاء العراق (جري تنفيذ بعض هذه التدخلات من قبل نفس منظمات المجتمع المدني). وهذه الأداة مكنت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ أنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة من وضع تقرير حول أهدافها وأنشطتها، ومعلومات التواصل، وبالتالي مكنت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق من رسم خريطة تدخلات التمكين الاقتصادي الحالية في جميع أنحاء البلاد. لم يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ولا جمعية الأمل العراقية من التحقق من صحة المعلومات الواردة في الردود.

وبشكل عام، لم تكن هناك ردود على الاستبيان إلا من نسبة صغيرة من الخاضعين للاستبيان الذين استكملوا الوثيقة بأكملها. وتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ردودا من 137 منظمة عراقية، وست منظمات غير حكومية دولية، وثلاث منظمات حكومية, وكيان واحد من القطاع الخاص.

وعموما، عقدت كل منظمة من المنظمات التي تم تعيينها, مشروعي تمكين اقتصادي تقريبا. ومن خلال أداة التقييم الذاتي، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق معلومات عن 300 مشروع ككل- 267 مشروعا نفذته المنظمات غير الحكومية التي يقع مقرها في العراق، و 13 مشروعا نفذته المنظمات غير الحكومية الدولية، و10 مشروعات نفذتها المنظمات الحكومية، وثمانية مشروعات نفذتها المنظمات المجتمعية (CBOs), ومشروعين نفذتهما منظمات القطاع الخاص. ولم تكن جميع الاستبيانات التي تم إعادتها كاملة، فكانت هناك بعض المعلومات غير موجودة بالنسبة لبعض المنظمات أو المشاريع. في حين أن هذه المشاريع لديها أهداف وتقنيات مختلفة، جميعها تركز على المرأة بصفتها المستفيد الأساسي.

3.3 دراسات الحالة

من ورشة العمل، تم اختيار الباحثين بناءً على خبرتهم في مجال برمجة أنشطة المرأة والتفاني في إجراء دراسة حالة تركز على المرأة ورحلتها من خلال تدخل تمكين اقتصادي معين. ودراسات الحالة هذه تلقي الضوء على ما يلي:

1. المرأة الناجحة التي نجحت في مشروعها الخاص، والفرص التي ساعدتها على تحقيق هدف التمكين الاقتصادي؛
2. المرأة التي لم تنجح في بحثها عن التمكين الاقتصادي والحواجز التي منعتها من تحقيق هدفها؛
3. الحالة النموذجية، أو المرأة التي تشبه قصتها العديد من قصص نساء أخريات ممن شاركن في مشاريع التمكين الاقتصادي.

أثناء جمع المعلومات لدراسات الحالة، واجه الباحثون العراقيون حواجز عديدة. وكان الباحثون يجرون مقابلات ويصيغون دراسات حالة على أساس طوعي، وغالبا ما يكون هذا النشاط متعارضا مع أنشطتهم اليومية. ولم يكن لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وجمعية الأمل العراقية أموال كافية لتعويض الباحثين عن الأنشطة التي تكلفت أكثر من 200 دولار، ولم يتمكن عدد من الباحثين من إجراء مقابلات متابعة نتيجة لذلك. وواجه الباحثون كثيرا مشاكل خاصة بتحديد أماكن آمنة لإجراء مقابلات مع المستفيدات. وفي بعض الحالات، لم يتمكن الباحثون من إجراء مقابلات مع النساء المستفيدات في منازلهن بسبب العنف المنزلي، وفي بعض الحالات, بسبب عدم ثقة الأسرة في المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

على الرغم من أن الوضع الأمني في العراق تحسن في السنوات الماضية، أثر الوضع السياسي بشكل كبير على حركة وقدرة العديد من الباحثين على جمع المعلومات وإجراء المقابلات. وبدأت الأبحاث في كانون الثاني/يناير 2011 واستمرت طوال الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة. وجمع الباحثون إجمالي 12 حالة دراسية تبين تأثير تدخلات التمكين الاقتصادي على المستفيدات.

وحظيت سلامة المشاركات في الأبحاث والباحثين أولوية قصوى، وأخذت في الاعتبار في تصميم الأبحاث. وطلب من الباحثين إجراء مقابلات في الأماكن العامة مثل منظمات المجتمع المدني وليس في منازل الخاضعات للدراسة لضمان سلامة كل من الباحثين والخاضعات للأبحاث.

وكانت السرية من الاعتبارات الرئيسية وطلب من جميع الخاضعات للدراسة الموافقة على الأبحاث وأعطوا العديد من الفرص لوقف المقابلات. وكان من المتوقع أن يحترم الباحثون رغبات جميع الخاضعات للدراسة ولم يتم تسجيل أي واحدة أو تصويرها دون موافقتها الشفهية.

يلتقي الباحثون والمتطوعات معا للمشاركة في ورشة عمل الفحص التي ستعقد لمدة يومين والتي ستيسرها جمعية الأمل العراقية.

صورة فوتوغرافية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

3.4 مراجعة ما بعد الأبحاث، قرص الفيديو الرقمي (DVD)، صور

في نهاية البحث، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق مقابلات مع كل من المستفيدات من دراسة الحالة والباحثين في محاولة لتقييم أثر هذه الأبحاث. وطلب من الباحثين تحديد كيفية تأثير الأبحاث على فهمهم للقضايا الاجتماعية في العراق، وفهمهم للفئات الضعيفة من النساء العراقيات.

وتم أيضا سؤال المستفيدات اللاتي برزن في دراسات الحالة أسئلة رئيسية بناء على تجاربهن مع تداخلات التمكين الاقتصادي. وتم وضع تصنيف لإجاباتهن وتم وضع ردودهن على قرص DVD. وتم تصوير اللاتي أعطين تصريحًا لفظي في صور فوتوغرافية في هذه الوثيقة.

4. تحليل الوضع

وفقا لورقة حقائق القوة العاملة الصادرة عن شبكة معرفة العراق (IKN) في كانون الأول/ديسمبر 2011, بلغ معدل البطالة في العراق 8 في المئة (سبعة في المئة للذكور و13 في المئة للإناث). ومع ذلك، تشمل إحصائية البطالة هذه الأشخاص الذين لا يعملون بدوام كامل، والأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. ونتيجة لذلك، ربما تم عد الذين يعملون بضع ساعات في الأسبوع أو على أساس غير رسمي - على أنهم "يعملون" على الرغم من أن عملهم لم يكن كافيا لتلبية احتياجاتهم أو لإعالة أسرهم.

علاوة على ذلك، لم تتناول الإحصائية عدد هائل من النساء اللاتي لم يشاركن في القوى العاملة. وكشف مسح (شبكة معرفة العراق) أن 13 في المئة فقط من الإناث من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق يشاركن في قوة العمل - مقارنة بـ 72 في المئة من الذكور.[3] لذا, لا يتناول معدل عمالة المرأة سوى جزء صغير من النساء العراقيات؛ فالملايين من النساء العراقيات لم يعددن في هذه الإحصائية لأنهن لا يسعين للعمل على الإطلاق، وتشير مصادر عدة إلى أن هذا غالبا ليس اختيارهن.

وكانت لدى العراق قوة عاملة كبيرة من الإناث في فترة الستينيات والسبعينيات، وسعى النظام السابق للاعتماد على هذا في الثمانينيات. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب بين العراق وإيران (1980-1988)، سن النظام السابق العديد من القوانين مثل قانون العمل الموحد، الذي يهدف إلى مساواة المرأة والرجل في الحصول على فرص عمل وتضييق الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد العراقي. ويعزى ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه في العراق خلال الحروب الكبرى، كانت المرأة تأخذ مكان الجنود العراقيين في الخدمة الفعلية في المصانع، والوكالات الحكومية، والشركات الصغيرة. ومع ذلك، شهدت فترة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الواحد والعشرين ليس فقط الحروب، ولكن الحظر الاقتصادي ضد العراق، والنزاعات الطائفية الداخلية التي أدت إلى التراجع عن الاتجاهات التقدمية التي كانت منتهجة في العقود السابقة. وتبرز الأدبيات والتقارير عدة قضايا في أساس المشاركة المحدودة في الوقت الراهن للمرأة في الاقتصاد العراقي والتنمية:

- تعكس القوانين العراقية وتفاقم, في نواحٍ كثيرة, التحديات الاجتماعية والعملية لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي.
- أدت القوانين العراقية والقيم التقليدية إلى فرض حواجز أخرى تعترض طريق مشاركة وتمكين المرأة اقتصاديا في العراق، بما في ذلك: (1) التقسيم التقليدي للعمل؛ (2) التفاوت في صنع القرار؛ (3) عدم استقرار الوضع الأمني؛ (4) عدم وجود فرص تعليمية؛ (5) تخلف القطاع الخاص؛ (6) عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية؛ و (7) الفئات المهمشة أو الفئات الضعيفة من السكان.

تنص القوانين العراقية المختلفة على بيئة مختلطة تنظم مشاركة المرأة في الاقتصاد، فضلا عن وصول المرأة الضعيفة إلى برامج الرعاية الاجتماعية. وفيما يتعلق بإعاقة مشاركة المرأة، لم تنجح القوانين العراقية في إقامة تكافؤ فرص وأمن اقتصادي لكلا الجنسين - في بعض الحالات, يرجع هذا إلى تفسيرات هذه القوانين وليس بالضرورة الغرض الأصلي منها. وبالإضافة إلى ذلك، كُتب الكثير من هذه القوانين في الماضي، مع الافتراض الأساسي أن الرجل هو المعيل وصانع القرار في الأسرة. ومثال على هذه الافتراضات المتعلقة بالرجال والنساء في مكان العمل هو قانون الضريبة، الذي يعطي الرجل إعفاء ضريبي غير متاح للمرأة، على افتراض أن الرجل, وليس المرأة, هو المعيل للأسرة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من الهدف الأولي، تم تفسير قانون العمل الموحد لسنة 1988, في بعض النواحي, على أنه ينص على أنواع معينة من فرص العمل للمرأة ويفرض قيودًا على أعمال أخرى.

نظرا لهذه الظروف، كان يجب على المرأة أن تعتمد في كثير من الأحيان على الآخرين، وفي كثير من الأحيان على الرجل، لبقائها في الحياة الاقتصادية. وتواجه المرأة غير المتزوجة صعوبات خاصة: حيث لا يتوفر الضمان الاجتماعي للأرامل والموارد الحكومية الأخرى لفئة معينة من النساء الفقيرات، أو غالبا ما يكون غير كافٍ بالنسبة للمرأة لتربية أسرتها.

وعلى الرغم من القضايا المذكورة أعلاه، ثمة عدة جوانب من القانون العراقي المتعلقة بالمرأة في مكان العمل متقدمة جدا بالنسبة لدول أخرى في المنطقة. فتضمن المادتان 22 و 25 من الدستور العراقي لعام 2005 الحق في العمل وتوفير فرص عمل مساوية بغض النظر عن الجنس. وعلى الرغم من وصفه للمرأة، تنص المادة 2 من قانون العمل الموحد على أنه "يضمن هذا القانون حق العمل لكل مواطن قادر عليه بشروط وفرص متكافئة بين المواطنين جميعا دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين". كما يمنح القانون المدني العراقي الرجل والمرأة الحق في إبرام العقود.[4] وتتجاوز خطة التنمية الوطنية 2011-2014 هذا، حيث تدعو إلى توسيع تمكين المرأة، وتوسيع نطاق استحقاقات الضمان الاجتماعي لجميع الفئات - خصوصا النساء - وخلق بيئة اقتصادية مواتية للمرأة تتميز بالمساواة والعدالة.[5]

العراق هو أيضا من الدول الموقعة على عدد من المعاهدات الدولية التي تحكم مشاركة المرأة والرجل في الاقتصاد، والحق في الأمن الاقتصادي.[6] وهذه الاتفاقيات تدعو إلى وضع نهاية للتمييز على أساس الجنس [7]، وتقديم دعم خاص للفئات الضعيفة من السكان. ويشمل هذا الدعم ألأرامل والنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية، والنساء الحوامل - وخاصة اللاتي لا يعملن منهن [8] وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الضمان الاجتماعي، والفرص التعليمية للكبار والمرأة الريفية, والتدريب المهني, والبرامج الخاصة بالنساء في العمل غير الرسمي, وإجازة الأمومة، وخدمات رعاية الأطفال تدابير موصى بها لتقديم خدمة أفضل وتمكين المرأة.[9] وعلى الرغم من ذلك نشأ تضارب بين التزامات العراق بموجب هذه الاتفاقيات والإطار القانوني الوطني في العراق. ولا يزال هناك نقص في هذه المهارات والتدريب على هذه الالتزامات الدولية والجهود المبذولة لتوحيد الإطار القانوني.

---

[3] شبكة معرفة العراق. "ورقة حقائق القوى العاملة في العراق". كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفقا لمسح شبكة معرفة العراق، تشير مشاركة القوى العاملة إلى النسبة المئوية للسكان (من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق) التي تعمل أو تبحث بنشاط عن عمل.

[4] المادة 94 من القانون المدني العراقي

[5] وزارة التخطيط بالحكومة العراقية: خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014, بغداد 2010.

[6] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UNDHR) (1959)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) (1969، صادقت عليها في عام 1971)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) (1981، انضمت إليها عام 1986)؛ اتفاقية منع التمييز في العمل وشغل الوظائف (1958، انضمت إليها عام 1959).

[7] الجمعية العامة للأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". 10 كانون الأول/ديسمبر 1948. 217 أ (3).

[8] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW). "اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة". *مجموعة معاهدات الأمم المتحدة* (الجمعية العامة للأمم المتحدة)، كانون الأول/ديسمبر 1979: المجلد 1249

[9] "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ 1966

4.1 التقسيم التقليدي للعمل

على الرغم من مشاركة القوى العاملة النسائية بقوة نسبية في الستينيات والسبعينيات، لا يزال هناك عناصر تقليدية معينة في المجتمع العراقي تحتفظ بافتراض أن النساء يعملن في المنزل والرجال يعملون خارج المنزل, مما أثر على معدلات مشاركة المرأة العراقية في الاقتصاد.[10] ونتيجة لذلك، فقدت المرأة العراقية بشكل عام الفرص التي اكتسبتها فترات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

وقد عزز هذا الافتراض بشكل جزئي بعض القوانين - وتفسيراتها - المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، تقدم قوانين ضريبة الدخل العراقية خصومات إضافية للرجل المتزوج، على افتراض أنه هو رب الأسرة. وباستثناء الأرامل والمطلقات، لا تحصل المرأة العراقية على مثل هذه الخصومات.[11]

علاوة على ذلك، في حين أن قانون العمل الموحد يمنح المرأة ميزة الحصول على إجازة أمومة ورضاعة خلال ساعات العمل، فإنه يحظر أيضا على المرأة العمل في المساء، والعمل ساعات إضافية عندما تكون حاملا، وإسناد مهام خطرة إليها.[12] ويعتقد أيضا على نطاق واسع أن أصحاب العمل بالقطاع الخاص يمارسون تمييزًا ضد المرأة أو لا يعينون موظفات بسبب مسؤوليات المرأة الخاصة برعاية أسرتها وأطفالها.[13]

وهذه القوانين والتفسيرات والممارسات لا تؤدي فقط إلى عدم المساواة بين المرأة والرجل، ولكنها أيضا تمنع المرأة من العمل في بعض القطاعات التي تتطلب عملاً شاقًا، أو عملاً في الليل، كما هو الحال في قوات الشرطة.

وفي القطاعات التي يُقبل فيها بشكل كبير عمل المرأة - مثل التعليم – تكون دوافع ممارسات التوظيف غير واضحة في بعض الأحيان، وفي بعض الحالات يمكن أن تشير إلى التحيز ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، في محافظة النجف, نسبة المعلمات أكبر بكثير من نسبة المعلمين في كل من المدارس الابتدائية والثانوية.[14] ومع ذلك, عينت إدارة التربية والتعليم في النجف المزيد من المعلمين في العام الماضي، وأعلنت أن نسبة النساء في التعيينات الجديدة ستكون 30 في المئة فقط.[15] والسبب في ذلك غير واضح: فقد يكون مجرد محاولة لتوظيف المؤهلين من الرجال في المحافظة من أجل تحقيق توازن في النوع الاجتماعي في هذه المهنة. ويمكن أن يكون هذا أيضا جهدا واعيا للحد من نسبة المعلمات مقارنة بالمعلمين. ومع ذلك، قد يكون لنسبة صغيرة جدا من المعلمات تأثيرات أخرى بالنسبة للفتيات اللاتي لا يسمح أولياء أمورهن بتدريس المعلمين لهن. وهذا بدوره يمكن أن يعوق فرص حصول الفتيات على التعليم (انظر القسم 4-4 أدناه).

ويمكن إجراء بحوث أولية إضافية بشأن هذه المسائل تسلط الضوء على قضايا ممارسات التوظيف ودوافعها.

4.2 التفاوت في صنع القرار

بما أن وجهات النظر التقليدية حول دور المرأة العراقية يمكن أن تعيق المرأة المعيلة للأسرة، يمكن أن تعرقل أيضا عمل المرأة في المناصب الحكومية، وعمل القيادات النسائية الأخريات. والعراق معروفة تاريخيا في المنطقة كقائدة المشاركة السياسية للمرأة. وحاليا هناك حصة (كوتا) 25 في المئة للمرأة في البرلمان، وآليات مختلفة لمراقبة وتأمين ودفع حقوق المرأة على المستويين الاتحادي والإقليمي. وعلى الرغم من ذلك, في الحكومتين الماضيتين، لم يتم تعيين سوى أمراتين لقيادة وزارات – امرأة على المستوى الاتحادي وامرأة على المستوى الإقليمي. ولقد ضمنت الحصص (الكوتا) تمثيل المرأة في الحكومة العراقية، ولكن مجرد وجود المرأة لا يؤدي بالضرورة إلى إدراج أو مناصرة قضايا المرأة في جدول الأعمال السياسي العام. وتشغل نائبات البرلمان العراقيات أنفسهن بقضايا نموذجية خاصة بمجال نفوذ المرأة مثل تربية الأطفال، أو الافتقار إلى السلطة السياسية في الغالب, أو النفوذ للتأثير على النواب الآخرين، ونادرا ما تكون مشاركتهن لفظية.[16]

كما تواجه النساء مشاكل اجتماعية معينة في الحكومة. وأشارت ميسون سالم الدملوجي، عضو القائمة العراقية، إلى أن بعض النواب في البرلمان يتحرشون لفظيا بالنائبات، وغالبا ما يكون ذلك بقصد إحراجهن أو إخجالهن من أجل إجبارهن على ترك البرلمان. وفي بعض الأحيان ينظر الرجال إلى النساء العاملات في السياسة على أنهن مواطنات من الدرجة الثانية، غير قادرات على المشاركة على قدم المساواة مع الرجال في عملية صنع القرار.[17]

4.3 انعدام الأمن

بسبب الحروب العديدة، والتدهور الاقتصادي، والعنف, والعقوبات, والنزاع الداخلي، يعاني مئات الآلاف من العراقيين من أعمال عنف في حياتهم.

أظهر مسح غير تمثيلي أجرته منظمة أوكسفام أنه اعتبارا من 2009، يعرف أكثر من ثلث النساء اللائي شملهن المسح فردًا من أفراد أسرة عانى أو يعانى شخصيا من عنف مدمر بما في ذلك الاعتداء الجنسي، والعنف الأسري، والخطف, والاعتداء. وعلاوة على ذلك، من النساء اللائي شملهن المسح، "كانت نسبة 55 في المئة ضحية لأعمال عنف منذ 2003؛ وكانت نسبة 22 في المئة من النساء ضحايا عنف أسري، وأكثر من نسبة 30 في المئة أفراد لأسر لقيت حتفها بسبب العنف".[18] ويرجع بعض من هذا مرة أخرى إلى العقليات التقليدية والنظام القانوني. ولتفسيرات معينة للقانون العراقي تداعيات تتجاوز مجرد الخيارات الاقتصادية للمرأة؛ حيث يفترض القانون العراقي قوامة الرجل على الأسرة، ويمكن أن يفسر على أنه ليس فقط يتغاضى عن منع الرجل المرأة من العمل، ولكنه أيضا يتغاضى أيضا عن العنف ضد المرأة.

للعنف آثار نفسية وجسدية على الضحايا، فضلا عن أفراد أسرهم.[19] ويعاني 30 في المئة من الرجال و40 في المئة من النساء "من ضغوط نفسية كبيرة"، وشهد ما يقرب من 50 في المئة من هؤلاء حالة وفاة

---

[10] تشير العديد من دراسات الحالة التي أجريت في هذا التقرير إلى مثل هذه العقليات, ويمكن دراستها بالكامل في المحلق.
[11] المادة (12) من قانون ضريبة الدخل رقم 95 لسنة 1959
[12] المواد 80-89 من قانون العمل الموحد (1987)
[13] مشروع التنمية القانونية في العراق: حالة المرأة في العراق. نقابة المحامين الأمريكية, 2006
[14] عدد المعلمين مقارنة بعدد المعلمات - المدارس الابتدائية 461-7590؛ المدارس الثانوية 2644-3969, مراسلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة التعليم في النجف
[15] دعوة إدارة التعليم في النجف لتعيين مدرسين, كانون الأول/ديسمبر 2010.
[16] هناء إدوارد, والدكتورة/أمل شلش, والدكتور/ كريم مهامة, "سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام, دراسة تحليلية للعراق". بغداد, 2009.
[17] المؤتمر الوطني لتمكين المرأة في الديمقراطية (ورقة بيضاء), بغداد: جمعية الأمل العراقية, 2004.
[18] بكلماتها *"أوكسفام أمريكا"*, 8 آذار/مارس 2008: http://www.oxfamamerica.org/publications/in-her-own-words/ (انضمت إليها في 6 أيار/مايو 2011)
[19] مورنو جارسيا, *"العنف ضد المرأة, النوع الاجتماعي والإنصاف الصحي"*. منظمة الصحة العالمية ومركز هارفارد للسكان ودراسات التنمية, 1999.

بسبب العنف في أسرهم.[20] وتؤثر الآثار الجسدية والنفسية والصحية لهذا النوع من التوتر والصدمات النفسية سلبا على الإنتاجية الاقتصادية.[21] كما أن التكاليف الاقتصادية للعنف مباشرة وغير مباشرة، وهي تتراوح من تكاليف المستشفى إلى الإنتاجية المستمرة لكل من الضحايا ومرتكبي العنف.[22]

4. 4 انعدام فرص التربية والتعليم

في فترتي الستينيات والسبعينيات كانت المرأة العراقية بين النساء الأكثر تعلما في المنطقة، وكانت أكثر نشاطا في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، تباطأ تقدم المرأة الاجتماعي والاقتصادي في السنوات التي سبقت فترة الحرب بين العراق وإيران (1980-1988)، عندما قامت العراق بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم لصالح الدفاع.[23] وهذا التخفيض في الإنفاق جعل العراق تتخلف عن الدول العربية المجاورة في مجال التعليم، ويمكن ملاحظة ذلك في انخفاض المستويات الدراسية بين الأجيال الأكبر سنا من العراقيين، لدى كل من الرجال والنساء.[24] وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق بسرعة أكبر بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1990، وزاد ذلك الانخفاض حتى بعد سقوط نظام البعث في عام 2003. وارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي والبطالة. وفي وقت اندلاع الحرب، حملت النساء وطأة الانخفاض المستمر في الإنفاق على التعليم من حيث القراءة والكتابة، والتعليم، والعمالة. وحاليا، يصل معدل الأمية في صفوف النساء العراقيات إلى ضعف معدل الرجال الأميين.[25]

ويمكن ملاحظة أثر الأمية أو المستوى العلمي المحدود في جميع جوانب حياة المرأة. ويرتبط المستوى التعليمي المنخفض بين النساء بصعوبات الحصول على رعاية طبية مهنية أثناء الولادة، والجهل بالقضايا الصحية مثل الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وزيادة احتمال الزواج المبكر، وخاصة انخفاض المشاركة في القوى العاملة وارتفاع البطالة بين النساء.[26] ولم تبدأ المرأة في الوصول إلى المساواة مع الرجل في معدل العمالة، والمشاركة في القوى العاملة، والأجور إلا بعد حصولها على دبلوم من الجامعة أو الكلية.

على الرغم من المكانة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية العالية نسبيا للمرأة العراقية في فترتي الستينيات والسبعينيات، ساهمت عوامل معينة في الفجوة التعليمية الكبيرة بين الجنسين في العراق. وفي كثير من الحالات، خاصة في المناطق الريفية، لا تكون المدارس ببساطة على مسافة قريبة من السكن، بالنسبة للفتيات أو الفتيان. وهناك أيضا عدد محدود من المدارس الخاصة باللبنات فقط.

ثمة عامل آخر هو التفضيل التقليدي لتعليم الأولاد على البنات. ففي الأسر ذات العائل الواحد أو الأسر التي تعيلها المرأة، غالبا ما يطلب

الشكل 1: معدل مشاركة القوى العاملة

الفئة العمرية 15-64, حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي

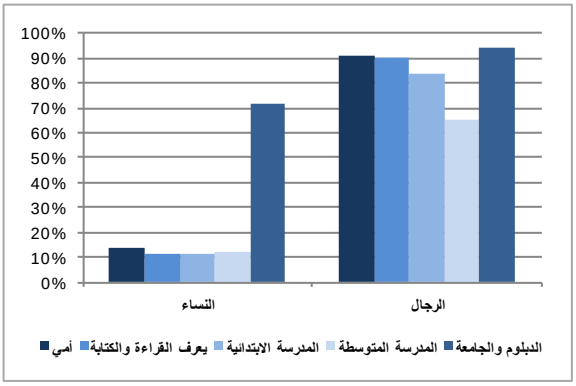

يمكن فهم أرقام البطالة في العراق بشكل أفضل من خلال دراسة معدلات مشاركة القوى العاملة في البلاد: تشارك نسبة عالية من الرجال من جميع مستويات التعليم في القوى العاملة, وبالتالي تفسر الإحصاءات الرسمية للبطالة، في حين تبحث نسبة أقل من 15% من النساء اللواتي تتراوح بين الأميات إلى اللائي أنهين المرحلة الثانوية عن عمل. وفي العديد من الحالات، هذا ليس طوعا، لذلك فإن النسبة المئوية للنساء العراقيات اللاتي يحتجن إلى وظائف (غير "العاطلات عن العمل" من الناحية الفنية) مرتفعة جدا.

الأطفال – وخصوصا الفتيات- البقاء في المنزل والعمل من أجل الأسرة. وعلى الرغم من قانون التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، قد تتوقف الأسر عن إرسال الفتيات إلى المدرسة لأنها تحتاج إلى بناتها, وتتوقع عمل بناتها في المنزل, وعلاوة على ذلك تفترض أن بناتها لن تكن كاسبات الرزق الأساسيات. وهذه الممارسة شائعة خاصة في المناطق الريفية حيث تكون المرأة أقل عرضة للالتحاق بالمدرسة، ويُحتاج إليها في المنزل للعمل في المزارع.

ويصاحب تفضيل تعليم الذكور عدم وجود مدارس متوسطة يمكن أن تعد الفتيات للتعليم العالي - وفقا لخطة التنمية الوطنية، "حيث إن لكل ثلاث مدارس ابتدائية، لا يوجد سوى مدرسة متوسطة واحدة."[27] وبسبب وجود أماكن محدودة في المدارس المتوسطة، غالبا ما تترك الفتيات التعليم.

فالمرأة التي لا تبقى في المدرسة لتحقيق أهدافها التعليمية لا تجد غالبا فصول تعليم الكبار البديلة لمواصلة عملية التعلم. ووفقا لخطة التنمية الوطنية، تسعى الحكومة العراقية إلى "القضاء على الأمية في الفئة العمرية من (15-45) سنة بحلول عام 2014 المستهدف، ولكن بشكل حصري تقريبا تركز على تحسين التعليم للشباب العراقي من خلال رفع مستوى التعليم الجامعي. [28] ويتم تقديم القليل لكبار السن الذين يفتقرون إلى فرص تعليم كالشباب، وخصوصا خلال فترة التراجع التي تشهدها العراق منذ فترة الثمانينيات وحتى الآن.

---

[20] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93

[21] واترس, إتش, حيدر, واي راجكوتيا, إس باسو, جيه رهوينكل, أيه باتشارت. *"الأبعاد الاقتصادية للعنف بين الأفراد"*. جينف: إدارة المصابين ومنع العنف, منظمة الصحة العالمية, 2004.

[22] موريسون, أندرو ر, ماريا بيتريز أورلاندو, "تكاليف وتأثيرات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الدول النامية: اعتبارات منهجية وأدلة جديدة." البنك الدولي, 2004.

[23] لوني روبرت, "التنمية الاقتصادية في العراق: العوامل الأساسية ذات الصلة بتدهور تكوين الرأسمالية البشرية. *إصدارات الجرنال الاقتصادي*, 1992: 615-622

[24] برنامج الغذاء العالمي/تقييم الضعف ووضع الخرائط/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. *الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف في العراق*. برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة, 2008

[25] Ibid

[26] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93

[27] حكومة العراق, وزارة التخطيط. "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014". بغداد 2010, بيانات من 2006-2007

[28] Ibid

4.5 القطاع الخاص غير المتطور

في عام 2009، أنفقت الحكومة العراقية حوالي 33 في المئة من موازنتها على رواتب موظفي الحكومة. وشكلت الوظائف الحكومية 43 في المئة من إجمالي العمالة الوطنية، و60 في المئة من فرص العمل الوطنية بدوام كامل.[29] ونتيجة لحجم القطاع العام الكبير - فضلا عن تصورات الهيبة والأمن الوظيفي، والعوامل الأخرى المرتبطة بالوظيفة الحكومية – يبحث العراقيون عن الوظائف الحكومية ويتجنبون أحيانا مصادر العمل الأخرى. وهذا يقلل العمالة المعروضة المتاحة للقطاع الخاص.

على الرغم من وجود عدد كبير من فرص العمل التي توفرها الحكومة، تمركز الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة حول إنتاج النفط – تبين الموازنة الوطنية لعام 2011 أن إيرادات النفط تشكل 95 في المئة من دخل الحكومة المتوقع لذلك العام. ومع ذلك، لا يتطلب إنتاج النفط عمالة كثيفة للغاية، وبالتالي خلق فرص عمل قليلة نسبيا بخلاف تلك القائمة بالفعل في البنية التحتية للحكومة.[30] وهكذا, فإن الطلب على اليد العاملة الإضافية منخفض بعيدا عن الدوران في المناصب الحالية.

في النهاية، وضع الاقتصاد العراقي المركزي من الناحية التقليدية مسؤوليات - من إنتاج النفط إلى السكن وإلى الصيانة البلدية - في يد الحكومة التي توظف معظم القوى العاملة ولكن لا يمكنها النمو بقوة أو باستمرار كما في القطاع الخاص المزدهر. والقطاع الخاص في العراق على النقيض من ذلك ضعيف وغير متطور بسبب سنوات الإهمال المالي والتنظيمي، وانعدام الشفافية، والوضع الأمني غير المستقر، وعدم وجود إطار قانوني داعم، ومحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات غير النفطية.

كما أعاق الفساد في العراق زيادة نمو القطاع الخاص: أحرز العراق درجة منخفضة للغاية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2011 الخاص بمنظمة الشفافية الدولية حيث أحرز 1.8 درجة، وبذلك يحتل المرتبة 175 من مجموع 182 دولة – حيث تبين أن السودان، وتركمانستان, وأوزبكستان وأفغانستان, وميانمار، وكوريا الشمالية، والصومال، فقط تعتبر أكثر فسادا من وجهة نظر مواطنيها.[31] [32] والفساد الحكومي العالي يجعل عادة من الصعب على الأفراد تسجيل أو ترخيص أو تشغيل أو تأمين أعمالهم أو يجعل تكاليف القيام بذلك باهظة الثمن. وهذا قد يكون له تأثير دومينو ضار على التوظيف والأجور وأسعار السلع الاستهلاكية.

وتأثير كل هذه العوامل يحد من حوافز انضمام الأفراد إلى القطاع الخاص – ويرجع ذلك إلى مختلف الممارسات الفاسدة - ويمنع المقاولين والشركات من التوسع في القطاع الخاص بشكل عام. وفي الواقع، يبدو أن الاقتصاد غير النفطي هو المقاولة. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 1970 حتى 2007، انخفض الناتج المحلي الإجمالي من الصناعات التحويلية في العراق بنسبة 7 في المئة في الواقع، واعتبارا من عام 2007، كان لدى العراق أقل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من الصناعات التحويلية بين جميع الدول العربية.[33] والناتج المحلي الإجمالي من الصناعات التحويلية مؤشر قوي للصحة الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، وهذا الانخفاض يساعد في تفسير أرقام البطالة الغامضة في العراق.

ويواجه العاملون في القطاع الخاص أيضا صعوبة في الوصول إلى الكسب, والضمان الاجتماعي، والحصول على إجازات، وإجازة أمومة أكثر من التي يواجهها موظفو القطاع العام. فقانون العمل الموحد يحكم معاملة الموظفين ولكن نادرا ما يطبق على القطاع الخاص ولا يطبق على المشاركات في الاقتصاد غير الرسمي أو يعملن في شركات أسرية.[34] وتستبعد عموما المرأة التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي أو القطاع الخاص من الحماية المنصوص عليها في فصل القانون المعنون، "حماية المرأة العاملة،" لأنه لا ينطبق على المرأة "التي تعمل في مؤسسة أسرية لا يعمل فيها سوى أفراد الأسرة والتي تقع تحت سلطة وإشراف زوج المرأة أو الأب أو الأم أو الأخ".[35]

نظرا للعيوب الكثيرة، وانعدام الفرص، وفوائد العمل السيئة الموجودة في القطاع الخاص، فضلا عن الإيجابيات المرتبطة بالوظائف الحكومية، تختار الكثير من النساء اللاتي لا يشاركن في القوى العاملة طلب التوظيف في القطاع العام. ففي عام 1988، مثلت المرأة 20 في المئة من قوة العمل الرسمية، وشاركت معظم هذه النسبة في القطاع العام.[36] وبداية من عام 2004، ومع زيادة نسبة المرأة الموظفة في الحكومة إلى 46 في المئة (باستثناء الوزارة التي يهيمن عليها الذكور وهي وزارة الداخلية العراقية)، لم يتقلد إلا عدد قليل جدا من هؤلاء النساء مناصب عليا أو مناصب صنع قرار.[37]

4.5.1 الممارسات التمييزية

نظرا لعدم وجود قانون حد أدنى للأجور، لا يوجد حد أدنى قانوني لجميع الأجور بغض النظر عن الجنس. كما أنه من الصعب تحديد ما إذا كان يتم دفع أجر متساوٍ للرجل والمرأة على حد سواء لنفس العمل. وتشير بعض التقارير بشأن التمييز ضد المرأة في التوظيف والترقيات والإدارة إلى عدم المساواة في المعاملة والأجر للمرأة في القطاع الخاص.[38] وهناك أسباب كثيرة لهذا. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار الرجل الأفضل لأنه نادرا ما يسأل عن إجازة أبوية أو جداول زمنية خاصة بناء على احتياجات رعاية الأطفال.[39]

---

[29] الوحدة المعلوماتية بين الوكالات والتحليل, 2009, http://www.iauiraq.org/ (تم الانضمام إليها في تموز/يوليو 2011)

[30] المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *تقرير التنمية الإنسانية العربي*. نيورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2009

[31] منظمة الشفافية الدولية, مؤشر مدركات الفساد لعام 2011, 2011 http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2011 (تم الانضمام إليها في 20 آذار/مارس 2011)

[32] يقيس مؤشر مدركات الفساد الكمية المدركة من الفساد في القطاع العام في 182 دولة.

[33] Ibid

[34] مشروع التطوير القانوني في العراق. *حالة المرأة في العراق*. نقابة المحامين الأمريكية, 2006

[35] المادة 89 من قانون العمل الموحد العراقي

[36] التمويل الأصغر للمرأة في العراق: الدول المحتمل. البنك الدولي, 2008

[37] هناء إدوار, والدكتورة/أمل شلش, والدكتور/ كريم مهامة, "سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام, دراسة تحليلية للعراق". بغداد, 2009.

[38] مشروع التطوير القانوني في العراق. *حالة المرأة في العراق*. نقابة المحامين الأمريكية, 2006

[39] Ibid

علاوة على ذلك، توجد بعض السبل أمام المرأة للاعتراض على مثل هذه الممارسات. فمحاكم العمل، على سبيل المثال، مفتوحة أمام الرجال والنساء الذين يرغبون في الاعتراض على ممارسات التوظيف والاستغناء عن العمل، ولكن لا تغطي قضايا التمييز بين الجنسين العامة.[40]

4.5.2 التمويل الأصغر

الفقر وعدم وجود فرص عمل يجعل امتلاك مشاريع صغيرة مفهوما جذابا بالنسبة للمرأة العراقية على الرغم من تحفظات المجتمع حول مشاركة المرأة في الاقتصاد. وتوضح إحصاءات الفقر الحاجة إلى وجود سبل لدعم الاقتصاد المحلي – وفقا لدراسة أجراها البنك الدولي في عام 2007, 22.7 في المئة من الأسر العراقية تعيش تحت خط الفقر الوطني.[41] وتواجه المرأة صعوبات أكبر من ذلك، حيث إن متوسط دخل الأسر التي تعيلها المرأة 15-25 في المئة أقل من الأسر التي يعيلها الرجل.[42]

بالنسبة للمرأة ذات الدخل المحدود أو التي ليس لها دخل، غالبا ما يكون التمويل الأصغر الخيار الوحيد للحصول على أموال لبدء عمل تجاري يمكن أن يساعد في دعم الأسر وتجنب صعوبات اجتماعية معينة مرتبطة بالوظائف التقليدية.[43] وفي بيئات ما بعد الصراع مثل العراق، هناك حاجة في كثير من الأحيان إلى التمويل الأصغر بسبب انهيار الهياكل المصرفية التقليدية، وخطط الإقراض. وهو أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، تمكّن أصحاب المشاريع الفقراء من بدء الأعمال التجارية أو توسيع القائم منها، والادخار للمستقبل، وضمان إيراداتها. ويمكن أن تمهد الشركات الصغيرة التي تم إنشاؤها عن طريق التمويل الأصغر الطريق لمزيد من الاستقرار من خلال توفير فرص عمل للآخرين، وربما، الحصول على رأس المال على المستوى المحلي.
والمخاطر منخفضة نسبيا لمؤسسات التمويل الأصغر في العراق: فلدى العراق ما يكفي من الاقتصاد النقدي وثقافة السداد قوية.[44] ومن خلال زيادة عدد النساء المشاركات في الاقتصاد، يمكن أن تلعب أنشطة التمويل الأصغر دورا رئيسيا في تنمية القطاع الخاص الضعيف حاليا في العراق.

4.6 السكان الضعفاء

يجب إيلاء اهتمام للفئات الضعيفة من النساء اللاتي يواجهن صعوبة خاصة في الدخول إلى سوق العمل، أو العاجزات تماما عن العمل أو إدارة عمل تجاري. وقد يكون هذا بسبب السن أو الإعاقة الجسدية، ولكن في معظم الحالات، يكون ذلك بسبب تحريم العمل من قبل أحد أفراد الأسرة، أو بسبب أن العثور على عمل مستحيل نظرًا للافتقار إلى المهارات والتعليم المطلوب. وهؤلاء النساء يناضلن للوصول إلى الموارد الكافية لرعاية أسرهن بشكل مستقل.

4.6.1 المرأة المعيلة للأسرة

الأسرة التي تعيلها امرأة

هي الأسرة التي يكون فيها:
- لدى المرأة أطفال أو أفراد أسرة أخرين – ولا يوجد زوج- يعيشون معها في منزل ملكهم أو مؤجر.
- الرجل يساهم بشكل هامشي في دخل الأسرة مقارنة بالمرأة.45

[45] في حالة العراق - حيث إن عدد الرجال الذين يعملون أكثر من عدد النساء وعادة ما يكون الرجال أكثر تعليما من النساء – تصنف الأسر التي تعيلها امرأة غالبا في الفئة الأولى ويمكن أن تشمل حالات الأرامل, والمطلقات، أو النساء اللاتي تخلى عنها زوجها أو انفصل عنها.

المرأة المعيلة للأسرة (FHHs) أكثر عرضة من الإناث المعيلات للانخراط في العمل، في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا.[46] ومع ذلك، تميل المرأة المعيلة للأسرة إلى العمل في وظائف تتطلب مهارات منخفضة – بسبب تحمل المسؤوليات الأسرية من سن مبكر، حيث إن القليل منهن حاصلات على التعليم المطلوب للمنافسة على فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية. وتميل المرأة المعيلة للأسرة إلى أن تكون أقل تعليما من التي تعولهم ويرجع ذلك أساسا إلى الواجبات الأسرية، ولكن عموما، تكون المرأة المعيلة للأسرة أقل تعليما من نظرائها من الرجال.[47]

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المرأة المعيلة للأسرة, بشكل عام، أكثر عرضة للفقر من نظرائها من الرجال. ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، "يفترض أن المرأة المعيلة للأسرة والتي لا تحصل على تحويلات من الذكور أكثر فقرا من الرجل المعيل للأسرة. والمرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة للبطالة والتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي والرعاية الاجتماعية."[48] وفي السياق العراقي، المرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض مستويات الدخل الكلي.[49] وفي عام 2004، قدر البنك الدولي أن "متوسط دخل المرأة المعيلة للأسرة أقل 15-25 في المئة مقارنة بالرجل المعيل للأسرة".[50]

ومع ذلك، قد ثبت أن حشد الدعم الكافي للمرأة المعيلة للأسرة صعبا؛ وأن عدم وجود إحصاء حكومي أو إحصاءات منتظمة عن الأسر العراقية يعيق عملية جمع بيانات دقيقة عن النساء المعيلات للأسر في العراق. فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول أدناه ثلاث دراسات – غير شاملة وغير متطابقة أو متماثلة البيانات- عن عدد النساء المعيلات للأسر في العراق. وعلاوة على ذلك، من المقبول على نطاق واسع أن عدد النساء المعيلات للأسر في العراق آخذة في الازدياد، وهذا هو

---

[40] Ibid
[41] البنك الدولي. نسبة عدد الفقراء في خط الفقر الوطني (% من السكان), 2007, http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC/countries/IQ?display=graph (تم الانضمام إليها في 2 تموز/يوليو 2011)
[42] Ibid
[43] وفقا للبنك الدولي, "التمويل الأصغر هو توفير القروض, والإدخارات, والخدمات المالية الأخرى إلى الفقراء. "*التمويل الأصغر المقدم للمرأة في العراق: الدور المحتمل*. البنك الدولي, 2008.
[44] Ibid
[45] محي *الدين*، ياسمين، "المرأة المعيلة للأسرة و الفقر في باكستان" ,1989، 759-775
[46] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93
[47] اليونيسيف/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "المسح العنقودي متعدد الأغراض". 2006.
[48] إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة. *قسم النهوض بالمرأة*. أيار/مايو 2008. http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/fs1.htm (تم الانضمام في إليها في 18 تموز/يوليو 2011)
[49] برنامج الغذاء العالمي/تقييم الضعف ووضع الخرائط/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. *الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف في العراق*. برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة, 2008
[50] "التمويل الأصغر المقدم للمرأة في العراق: الدور المحتمل. البنك الدولي, 2008.

جزء من اتجاه دولي أوسع.[51] وفي العراق, ترجع هذه الزيادة جزئيا إلى عقود من العنف، بدءا من الحرب بين العراق وإيران إلى الصراع الطائفي في أعقاب سقوط النظام السابق في عام 2003. وفي ذروة الصراع الداخلي في عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن عدد من يترملن يوميا يصل إلى 90-100 امرأة عراقية.[52] وستكون البيانات الأكثر دقة حول عدد وانتشار النساء المعيلات للأسر ذات قيمة في حشد المزيد من المساعدات الموجهة لهذه الفئة المستضعفة من النساء العراقيات.

الجدول 1: العدد المقدر للنساء المعيلات لأسر في الفترة 2006-2009

اسم المسح	السنة	المؤلف	أسلوب المسح	العدد المقدر للنساء المعيلات للأسرة	العدد المقدر للأرامل
المسح الصحي للأسرة العراقية	2006/ 2007	وزارة التخطيط؛ وزارة الصحة؛ الجهاز المركزي للإحصاء؛ منظمة الصحة العالمية؛ هيئة إحصاء إقليم كوردستان	مسح تمثيلي على المستوى الدولي لعدد 9345 أسرة وعدد 14675 امرأة في سن الإنجاب ويغطي جميع المحافظات في العراق	%10.2 من الأسر	2.5 مليون
التحليل الشامل للأمن الغذائي والضعف	2008	الجهاز المركزي للإحصاء؛ هيئة إحصاء إقليم كوردستان؛ معهد بحوث الأغذية؛ وزارة الصحة؛ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة	أخذ عينة عشوائية كلاسيكية لعدد 115 قضاء في العراق	400000 (واحد في كل عشر أسر)	320000 (80% من النساء المعيلات للأسر
بكلماتها	2008/ 2009	جمعية الأمل العراقية؛ أوكسفام	عينة غير تمثيلية لعدد 1700 شخص	من %35.5 المشاركات	لا يوجد

4.6.2 النواجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي

تتميز أوضاع ما بعد النزاع, مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن العام, في كثير من الأحيان بوجود نسبة عالية من العنف، لا سيما العنف القائم على الجنس،[53] أو العنف ضد المرأة (VAW). وعلاوة على ذلك، في حالات النزاع وما بعدها حيث تكون سيادة القانون ضعيفة، يستخدم الاغتصاب كوسيلة لإذلال النساء وأسرهن (بما في ذلك أزواجهن). كما يؤدي الاتجار بالبشر غالبا إلى حدوث عنف ضد المرأة في مثل هذه الظروف.

ويضيف العنف ضد المرأة إلى التكاليف الاقتصادية الشاملة للصراع بطرق متعددة. ولم يتم إجراء أية دراسة عن سعر ولم يتم إجراء أية دراسة عن تكلفة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في العراق، ولكن تشير الدراسات التي أجريت في زامبيا وبيرو وهايتي إلى أن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يزيد تكاليف الرعاية الصحية الشاملة للنساء. كما أن الخوف والحاجة إلى دعم نفسي الناتجين غالبا من العنف ضد المرأة يزيدان من هذه التكاليف. وعلاوة على ذلك، ترتبط هذه الظروف فضلا عن ارتفاع عدد حالات الاغتصاب بزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا مثل فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز (HIV-AIDS).[54] وانتشار العنف ضد المرأة في العراق، إلى جانب فقدان الإنتاجية الفعلية والمحتملة بين النساء اللاتي قد يكن على خلاف ذلك في القوى العاملة، حيث يساهم فقط في العقود الأخيرة من التدهور الاقتصادي للمرأة.

وثمة مشكلة رئيسية في حالات العنف ضد المرأة, ألا وهي عدم لجوء الناجيات من العنف العراقيات إلى القضاء. فاللجوء إلى القضاء يمكن أن يوفر للناجيات الشعور بالعدالة، والراحة النفسية للعائدات إلى حياتهن اليومية، أو استرداد النقدية. وباستثناء العديد من القوانين التي عدلتها حكومة إقليم كوردستان، تدعو القوانين العراقية المختلفة التي تتناول جرائم القتل, والعنف الأسري والاغتصاب إلى عقوبات أقل، أو بديلة، أو عدم العقاب وخاصة عندما تكون الضحية امرأة. على سبيل المثال، في حالات الاغتصاب، تشير المادة 398 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 إلى أنه يمكن إسقاط جميع التهم الجنائية ضد مرتكب الجريمة من الناحية القانونية إذا تزوج ضحيته، اعتمادا على فترة "حسن سلوك" مطلوبة لمدة ثلاث سنوات. وأحيانا تطالب أسر الناجيات بمثل هذه الزيجات لأغراض "شرف" الأسرة. وفي هذه الحالات، إذا رفضت الناجية، فقد تطلب الأسر من القاضي التدخل وفرض الزواج. وعدم تجريم الاغتصاب وغيره من أنواع العنف ضد المرأة يشجع ضمنا التعدي على المرأة، ويعني أن حياة المرأة ليست ذات قيمة مثل حياة الرجل.

تسعى كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان إلى معالجة الثغرات القانونية التي تجرم العنف ضد المرأة، وعلى وجه الخصوص العنف الأسري. ففي حزيران/يونيو 2011، أقر برلمان حكومة إقليم كوردستان مشروع قانون العنف الأسري الذي يجرم ويعاقب على "العنف ضد أي أنثى عضو في الأسرة"، وبشكل خاص "ختان الإناث، والزواج القسري، ومنع الإناث من التعليم، وضرب الطفل، والطلاق بالإكراه، وعرض المرأة لتسوية النزاعات الأسرية, وتحريض الأنثى على الانتحار، إذا كانت الأسرة هي السبب". وتم تمرير هذا المشروع ليصبح قانونا في أواخر عام 2011.[55] وشكلت الحكومة الاتحادية أيضا لجنة تتكون من مختلف الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين لصياغة قانون على المستوى الاتحادي ينظم العنف ضد المرأة.

---

[51] إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة. *قسم النهوض بالمرأة*. أيار/مايو 2008. http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/fs1.htm (تم الانضمام في إليها في 18 تموز/يوليو 2011)

[52] تموثي وليام. تواجه أرامل الحرب في العراق حاجة ملحة مع وجود مساعدات بسيطة. نيويورك, 22 شباط/فبراير 2009.

[53] يعرف العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي أو العنف ضد المرأة بأنه "العنف الذي يترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". الأمم المتحدة. "الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة". الجمعية العامة للأمم المتحدة، 20 كانون الأول/ ديسمبر، 1993.

[54] موريسون, أندرو ر, ماريا بيتريز أورلاندو, "تكاليف وتأثيرات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الدول النامية: اعتبارات منهجية وأدلة جديدة." البنك الدولي, 2004

[55] أحمد برزان, "التشر يع الجديد يهدف إلى الحد من العنف ضد المرأة في كردستان", موقع حكومة إقليم كردستان, أخبار أخرى. حزيران/يونيو 2011, متاح على الرابط التالي http://web.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010200&rnr=73&anr=40524.

وفي رأي هناء إدوار، وهي ممثلة للمجتمع المدني داخل هذه اللجنة، "هناك اتفاق عام بين معظم الأحزاب السياسية على أن القانون الذي يحكم العنف ضد المرأة أمر ضروري وخصوصا بعد أن أصدر برلمان إقليم كوردستان قانون العنف ضد المرأة في عام 2011. وربما تكون تفاصيل القانون محل نزاع، ولكن، تحت ذريعة الشريعة [القانون] والأعراف الاجتماعية؛ أي حق الزوج في تأديب زوجته جسديا".[56] واستخدام العقاب البدني كوسيلة لتصحيح سلوك المرأة أمر يقبله المجتمع في كثير من الأحيان، وهو تخفيف حدة مشاكل العنف ضد المرأة قليلا فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة.

4.6.2.1 التحرش الجنسي

في حين أن عدم وجود قوانين تجرم العنف ضد المرأة يشجع الجناة المحتملين، فإن خطر التحرش الجنسي أو الاعتداء في مكان العمل يبعد العديد من النساء عن المشاركة في القوى العاملة. والمرأة التي تختار المشاركة في القوى العاملة قد تتعرض لمثل هذه المضايقات - كما هو الحال بالنسبة لكثير من عضوات البرلمان.

ولا يوجد في الفصل المتعلق بحماية المرأة في قانون العمل الموحد قواعد متعلقة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل.[57] ووفقا لمسح أجري في محافظة السليمانية الكوردستانية، يعتبر التحرش الجنسي والاعتداء شائعًا بشكل مقلق في مكان العمل، وتشعر المرأة في كثير من الأحيان أنها عاجزة عن التصدي للعنف. ومن اللاتي شملهن المسح، أفادت 73.7 في المئة أنهن تعرضن للاعتداء الجنسي في أماكن العمل، ولم يذكر واقعة الاعتداء الجنسي إلا 12.3 في المئة من أولئك اللاتي تعرضن لاعتداء جنسي.[58]

4.6.2.2 السيطرة على السلوك

"السيطرة على السلوك" من قبل الرجل في المنزل هو أحد المظاهر الشائعة من العنف ضد المرأة، لمقاصد وأغراض مختلفة. وبالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن العنف ضد المرأة، يمكن أن يمنع السيطرة على السلوكيات الأخرى أيضا المرأة من طلب عمل أو الحصول عليه.

فمفهوم أن الرجل هو معيل وقائد الأسرة يؤدي إلى جعل الرجل هو من يأخذ القرارات عموما في الأسرة، ونيابة عن المرأة. ولا يمكن للمرأة غالبا القيام بشيء سوى محاولة التأثير في هذه القرارات، إما بشكل مباشر من خلال الحوار أو من خلال السعي إلى دعم من رجل آخر للتدخل نيابة عنها. وقد حافظت هذه البنية الهرمية بنجاح على وحدة الأسرة باعتبارها لبنة المجتمع العراقي خلال فترة الحروب والعقوبات والصراع الطائفي. ومع ذلك، فإنها تميل أيضا إلى عدم تمكين معظم أفراد الأسرة، وخاصة النساء. وقد يتخذ الرجل المعيل للأسرة قرارات من جانب واحد تؤثر على حياة المرأة بأكملها, بما في ذلك مشاركتها في سوق العمل، أو تعليمها, أو حتى اختيارها للزوج. وتشير الدراسات إلى أن السيطرة على السلوك الذي تواجهه المرأة في كثير من الأحيان يشمل إصرار الزوج على معرفة مكان تواجد المرأة في جميع الأوقات (63.3 في المئة)، والإصرار على طلب المرأة الإذن منه للحصول على الرعاية الصحية (66.9 في المئة).[59]

وبالإضافة إلى هذه الأمور، من المرجح أيضا أن يحاول الرجل السيطرة على مشاركة المرأة في الاقتصاد. ويمكن أن تكون مسألة المشاركة الاقتصادية للمرأة مريبة إلى حد كبير لأنها تتناقض مع المفهوم التقليدي وهو أن الرجل هو المعيل للأسرة. وإذا كانت المرأة قادرة على الحفاظ على دخلها واستخدامه حسبما تراه مناسبا، يمكن أيضا أن ينظر إلى هذا على أنه تقويض لسلطة الرجل التقليدية في المنزل.

4.6.2.3 الزواج القسري والزواج المبكر

الزواج القسري والمبكر هو أحد أنواع السيطرة على السلوك، الأمر الذي يؤثر في كثير من الأحيان على المشاركة الاقتصادية للمرأة. وعلى الرغم من الحظر القانوني على الزواج القسري الوارد في المادة 9 (1) من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 والزواج المبكر للفتيات تحت سن 18 سنة دون موافقة القضاء الوارد في المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188، توافق الأسر غالبا على الزواج نيابة عن بناتها.

وفقا لبحث أجري في إقليم كوردستان، هناك أسباب كثيرة وراء قيام الأسر بتزويج الفتيات في سن مبكر، مثلا على سبيل التعويض لحل مشاكل بين الأسر.[60] فعلى سبيل المثال، يمكن لأسرة القيام بزواج فتاة واحدة لأسرة أخرى في "تبادل" للحصول على العروس المرغوب فيها لأحد أفراد الأسرة الذكور.[61] ومع ذلك، غالبا ما يكون الزواج المبكر والقسري نتيجة للفقر؛ ويتم غالبا "إعطاء" الفتاة أو المرأة لرجل (في بعض الحالات, أكبر بكثير من الفتاة)، للتخفيف من احتياجات أسرة الفتاة - ليس هناك فرد من أفراد الأسرة لتوفير الطعام والكساء، والمأوى، ولكن أسرة الفتاة عادة ما تتلقى تعويضات مما يساعدها على شراء السلع الأساسية. وعملية التفكير وراء اختيار عدم تعليم المرأة أو منعها من العمل يديم دائرة الفقر: ويمكن أن يسهم عمل المرأة - أيا كان مستوى تعليمها - نظريا في دخل الأسرة، مما يقلل من الضغط على أسرتها لتزويجها.

4.6.3 المرأة في المناطق الريفية

المرأة في المناطق الريفية تكون أكثر نشاطًا من الناحية الاقتصادية من المرأة في المناطق الحضرية ولكنها تواجه أيضا انعدام أمن غذائي أكبر، وعوائق أكثر تحول دون تعليمها، وتشارك بشكل أكبر في القطاع غير الرسمي – ولذلك, هي غير محمية بموجب قوانين تكافؤ الفرص العراقية - المجال الاقتصادي.[62] وتستند التنوعات الإقليمية على فرص التعليم (أو انعدامها)، والموارد المتاحة، والعمل السائد الذي تشارك فيه المرأة الريفية في مجال معين.

ويعتبر العمل الزراعي مقبولاً بالنسبة للمرأة بسبب طبيعة إدارة المزرعة. وعادة ما يكون هناك عمل متوفر أكثر من الموظفين المتاحين، وليست هناك خصوصية متأصلة في إدارة مزرعة الأسرة، الأمر الذي قد يتناول مخاوف تعرض النساء لرجال لا تربطهم بهم صلة قرابة. وغالبا ما تعمل المرأة الريفية أيضا في المزارع العائلية دون تفاعل مع الرجال الذين لا تربطهم بهم صلة قرابة. وخارج الزراعة، تشارك المرأة

---

[56] المؤتمر الوطني لتمكين المرأة في الديمقراطية (ورقة بيضاء), بغداد: جميعه الأمل العراقية, 2004.
[57] مشروع التطوير القانوني في العراق. *حالة المرأة في العراق*. نقابة المحامين الأمريكية, 2006
[58] الاعتداء الجنسي, ظاهرة صامتة. منظمة بوينت لاستطلاعات الرأي والدراسات الإستراتيجية http://www.pointnumber.com/eng/Default.aspx?page=survey&id=54
[59] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93
[60] منظمة تنمية الشعب. الزواج القسري: مشروع الحياة والمصير الحرج لمحاربة الزواج القسري. دار شفان للطباعة, 2010.
[61] مستمدة من دراسة حالة من النجف
[62] منظمة تنمية الشعب. الزواج القسري: مشروع الحياة والمصير الحرج لمحاربة الزواج القسري. دار شفان للطباعة, 2010.

الريفية في العمل والحرف اليدوية إلى حد كبير، وهناك عدد قليل يعمل في الأعمال المهنية.[63] ومع ذلك، لدى المرأة غير المتعلمة في المناطق الريفية فرصة حدوث فقر أعلى بكثير، وتقل فرص مشاركتهن في العمالة الماهرة مقارنة بالمرأة في المناطق الحضرية.

الشكل 2: نسبة الموظفات في القطاع غير الزراعي

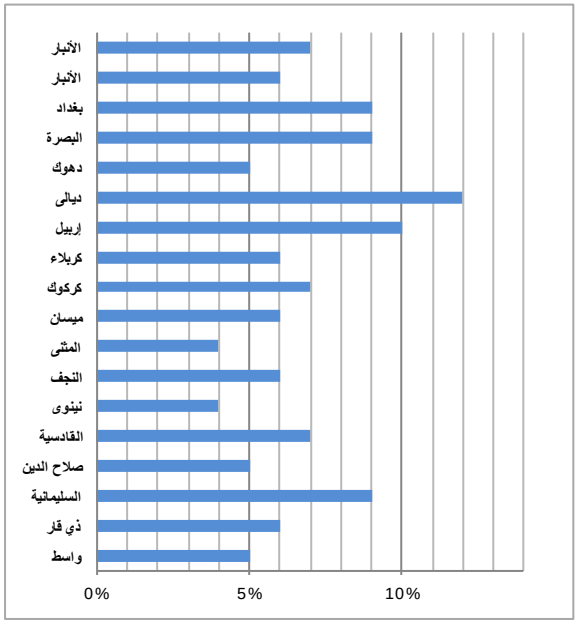

يعمل أقل من 10% من النساء خارج القطاع الزراعي في 16 محافظة من محافظات العراق الثماني عشر. وفي المحافظات التي بها مدن كبرى مثل بغداد والبصرة وأربيل هذا مرجح لأنه يوجد بها عدد أكبر من النساء المتعلمات وفرص عمل متاحة. ووجد أن أقل عدد باستمرار في المحافظات التي يعيش فيها معظم السكان في المناطق الريفية.

منع انخفاض المستوى الدراسي وارتفاع معدلات التسرب من التعليم المرأة الريفية من الحصول على عمل خارج قطاعي الزراعة والحرف اليدوية. وكشفت دراسة لمنظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من 30 في المئة من النساء في المناطق الريفية غير متعلمات تماما، مقارنة بنسبة 11.3 في المئة من النساء في المناطق الحضرية في العراق.[64] وفي المناطق الريفية، لا يلتحق سوى 77 في المئة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية بالمدرسة، وعدد الفتيات الملتحقات بالمدارس أقل من عدد الأولاد.[65] ولا تزال جودة المرافق التعليمية والمناهج في المناطق الريفية موضع شك، حيث تشير خطة التنمية الوطنية إلى أن "ضعف البنية التحتية للتعليم واضح تماما من حيث النوع والكم في المناطق الريفية النائية وبشكل متقطع في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية".[66]

وتساهم القضايا اللوجستية والأمنية في عجز المرأة الريفية عن الحصول

الشكل 3: معدل الأمية بين النساء العراقيات تحت سن الخامسة والثلاثين

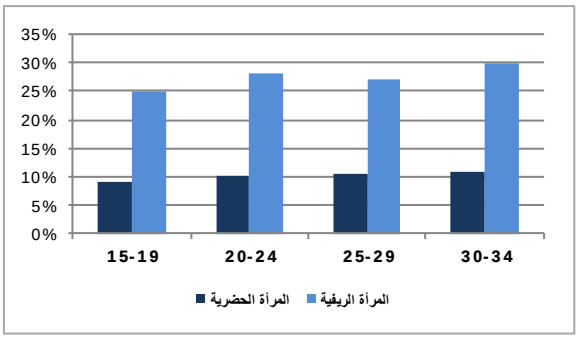

يمكن أن يتم حرمان المرأة الريفية الشابة ذات التعليم المحدود من العثور على عمل خارج القطاع الزراعي وقطاع الحرف اليدوية اللذين لا يتطلبان مهارات. ويوضح الشكل 1 أن الغالبية العظمى من النساء غير المتعلمات لا يشاركن حتى في القوى العاملة؛ ويواجه عدد قليل منهن آفاقًا ضعيفة في الوظائف نتيجة قلة التعليم وارتفاع معدلات الأمية، وانعدام فرص العمل الذي لا يتطلب مهارة وشبه مهارة المتاحة للمرأة

على التعليم وبالتالي, عجزها عن الحصول على وظائف غير مرتبطة بالزراعة، فضلا عن الخدمات الحيوية الأخرى. ووجدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية أن 75 في المئة من النساء الريفيات التي تمت مقابلتهن لا يسافرن لطلب الخدمات الصحية أو خدمات الأمومة بسبب الوضع الأمني.[67]

وهذا العجز عن السفر لطلب الخدمات الصحية الهامة ذات الصلة يشير إلى وجود مشكلة مماثلة بالنسبة للنساء اللاتي قد يضطررن للسفر للمشاركة في مشروع تمكين اقتصادي، أو للعمل.

4.6.4 المرأة في المناطق المتنازع عليها

تطالب كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان ببعض المناطق الغنية بالنفط في العراق. وقد يشار إلى هذه المناطق باسم المناطق المتنازع عليها (DIBs).[68] ونظرا لعدم وجود اختصاص واضح، عانت هذه المناطق من سيادة القانون: حيث ساهم العنف وانعدام الأمن البشري في مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها - إلى جانب قلة الوصول إلى المحاكم أو ضعف اختصاص المحاكم - في زيادة أعداد النازحين العراقيين منذ عام 2003.[69] وبالإضافة إلى المخاوف الأمنية، تم وقف الآلاف من دعاوى الملكية في المحاكم ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية. وقد أدى عدم وجود اختصاص واضح للحكومة بشأن مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها إلى تقديم الخدمات الأساسية على المستوى البلدي أو المستويات العليا بشكل سيء للغاية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن أولئك الذين يعيشون في المناطق المتنازع عليها - وخاصة المرأة المعيلة للأسرة- يحتاجون إلى الماء والغذاء والسكن والمساعدة من أولئك الذين يعيشون في مناطق أخرى من العراق.[70]

[63] التمويل الأصغر للمرأة في العراق: الدول المحتمل. البنك الدولي, 2008

[64] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93

[65] حكومة العراق, وزارة التخطيط/فريق الأمم المتحدة القطري في العراق. "الأهداف الإنمائية للألفية للعراق". 2010

[66] حكومة العراق, وزارة التخطيط. "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014". بغداد 2010, بيانات من 2006-2007

[67] منظمة الصحة العالمية/الجهاز المركزي للإحصاء/هيئة إحصاء إقليم كردستان/وزارة الصحة. "مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007." نيو إنجلاند جرنال أوف ميدسين. 2008: 484-93

[68] "تقارير النزوح في العراق الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة: تركيز خاص – الحدود المتنازع عليها". بعثة المنظمة الدولية للهجرة إلى العراق. نوفمبر 2010. http://www.iomiraq.net/ (تم الانضمام إليها في 15 أيار/مايو 2011)

[69] وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر في 2007، تم نزوح ما يقرب من 2 مليون عراقي داخليا، وتم نزوح أكثر من 2.3 مليون لاجئ عراقي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. "إحصاءات بشأن النازحين العراقيين في جميع أنحاء العالم". مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. نيسان/أبريل 2007. www.unhcr.org (تم الانضمام إليها في 10 تموز/يوليو 2011).

[70] "تقارير النزوح في العراق الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة: تركيز خاص – الحدود الداخلية المتنازع عليها". بعثة المنظمة الدولية للهجرة إلى العراق. نوفمبر 2010.
http://www.iomiraq.net/ (تم الانضمام إليها في 15 أيار/مايو 2011)

5. التدخلات والنتائج

استجابة للحالة الاقتصادية الصعبة والفريدة التي تواجهها المرأة العراقية، وضعت حكومة العراق، والقطاع الخاص، والعديد من المنظمات - إلى حد كبير المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني - تدخلات تمكين اقتصادي عديدة وقامت بإدارتها في جميع أنحاء البلاد، مما يهدف إلى تقديم خدمات متنوعة على أساس الاحتياجات المحلية. ويعرف المربع أدناه المصطلحات المستخدمة في التفريق والتمييز بين أغراض هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

التدخل – أي نشاط يسعى إلى إفادة أو مساعدة فئات مستهدفة معينة
المنظمة – أي منظمة مسجلة (أي منظمة غير حكومية/منظمة مجتمع مدني) أو مجموعة غير مسجلة (أي منظمة مجتمعية) تنفذ التدخل.
المشروع – تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء العراق, التي تم تحديدها و/أو التي تم فحصها عن قرب لهذه الدراسة.
فئات البرامج – أحد فئات المشروع الأربع التي تم تحديدها و/أو التي تم فحصها لهذه الدراسة.

5.1 تحديد النتائج

من خلال أداة التقييم الذاتي الخاصة به، تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ردودا من إجمالي 147 منظمة - 137 منظمة غير حكومية/ منظمة مجتمع مدني/ منظمة مجتمعية يقع مقرها في العراق، وست منظمات غير حكومية دولية، وثلاث منظمات حكومية, وكيان واحد من القطاع الخاص. وقد تم جمع معلومات عن إجمالي 300 مشروع فردي - 267 مشروعا أجرته المنظمات غير الحكومية التي يقع مقرها في العراق، و13 مشروعا أجرته منظمات غير حكومية دولية، و10 مشاريع أجرتها المنظمات الحكومية، وثمانية مشاريع أجرتها منظمات مجتمعية, ومشروعين أجراهما مؤسسات القطاع الخاص.

5.2 فئات البرنامج

تصنف المشاريع التي تم تحديدها من خلال عملية المسح في أربع فئات للبرنامج:

- التدريب المهني
- رفع مستوى الوعي
- توفير مصادر الدخل
- توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية

5.2.1 التدريب المهني

تقدم نسبة 57 في المئة من المشاريع المعينة تدريبًا مهنيًا للنساء. وبناء على الحاجة، غطت هذه المشاريع في المقام الأول مهارات العمل الملموسة مثل تصفيف الشعر أو الخياطة، ولكنها شملت أيضا التعليم الأساسي (مثل معرفة القراءة والكتابة)، والتشجيع على المشاركة في الاقتصاد، والإعداد العام للوظائف. وتمول بعض من هذه المشاريع أيضا أنشطة المرأة بعد التخرج بنجاح.

وفقا لبيانات التحديد، أظهرت نسبة 68 في المئة من مشاريع التدريب المهني أنها حققت ما بين 70-100 في المئة من أهدافها الشاملة، مما يدل على أن هذه المشاريع يمكن أن تكون فعالة. وتعتبر دورة الخياطة، والحياكة، والحرف اليدوية للأرامل وللنساء المعيلات للأسر، التي ينفذها مركز كركوك للمرأة المهنية، أحد أمثلة مشروع التدريب المهني.

الشكل 4: فئات البرنامج

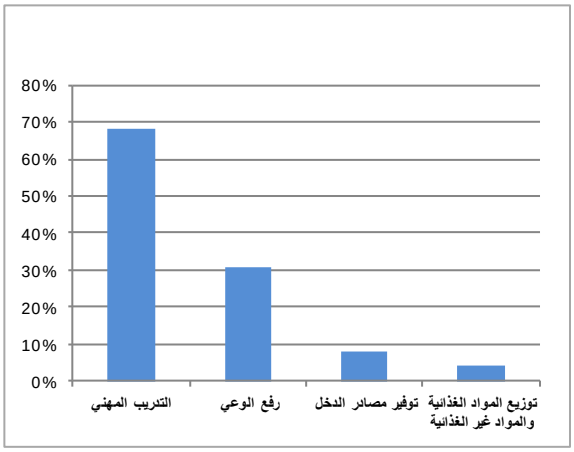

كانت هناك 4 فئات للبرنامج تقع ضمنها جميع مشاريع التمكين الاقتصادي. ومن هذه الفئات، كان التدريب المهني (VT) ورفع مستوى الوعي (AR) الأكثر شيوعا. وكانت العديد من المشاريع متداخلة الأهداف؛ صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه المشاريع من حيث الأهداف التي كانت أكثر انتشارا.

5.2.2 رفع الوعي

سعت نسبة 31 في المئة من المشاريع المعينة إلى بناء ثقة النساء في المشاركة في الاقتصاد من خلال رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها والموارد التي تتوفر لها. وتقدم بعض من هذه المشاريع أيضا فصولاً لبناء مهارات العمل، مع فصول لتعليم اللغة والتكنولوجيا كمثالين رئيسيين. ونفذت منظمة واقعة في ديالى, منظمة حواء للإغاثة والتنمية، مثال لهذا المشروع.

5.2.3 توفير مصادر الدخل

ركزت ثمانية في المئة من المشاريع المعينة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق على تدريب النساء على أساليب إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، من خلال المنح والقروض الصغيرة باعتبارها عناصر حاسمة. وتقدم بعض هذه المشاريع تثقيفًا عامًا، وتشجيع على المشاركة في الاقتصاد. ونفذت المؤسسة العراقية للرقي في كربلاء مشروع توفير مصادر الدخل الذي قدم تدريبًا على الأعمال التجارية الصغيرة والمنح.

5.2.4 توزيع المواد الغذائية/غير الغذائية

تم تخصيص نسبة الأربعة في المئة المتبقية من المشاريع المعينة في هذه الفئة. وتقع غالبية هذه المشاريع في مناطق الحدود الداخلية المتنازع عليها (DIBs) مثل الموصل وكركوك, حيث ينتشر انعدام الأمن الغذائي والفقر، وخاصة بين الأسر التي تعيلها امرأة.

5.3 مجموعات المشاريع المستهدفة

جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق, من هذه المشاريع الـ 300 المعينة عموما، معلومات من 263 مشروعا بشأن الجماعات المستهدفة. وكان لبعض المشاريع التي تم فحصها مجموعات متعددة مستهدفة أو لم تكن محددة أو حصرية بشأن المستفيدات المستهدفات. ومع ذلك، كانت أكثر المجموعات المستهدفة في كثير من الأحيان الأرامل والمطلقات، ويرجع ذلك جزئيا إلى الزيادة في أعداد النساء المعيلات للأسر في جميع أنحاء البلاد في السنوات الأخيرة. وكانت الطريقة الأخرى لاستهداف المستفيدات المحتملات هي العمر أو مستوى التعليم، كما يتضح من الرسم البياني في الصفحة التالية.

الشكل 5: المستفيدات من المشروع المعنيات

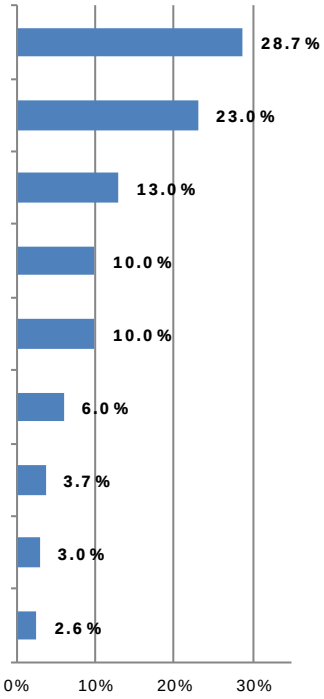

وضعت المشاريع المتعددة التي تم فحصها قائمة بمجموعة واسعة من المستفيدات. واختارت بعض المشاريع التركيز على مجموعات معينة مثل "المرأة الريفية" أو "الأرامل", في حين ركزت بعض المشاريع الأخرى على فئات عديدة من النساء معا (مثل الأرامل والمطلقات, والنساء المعيلات للأسر, إلخ). وهذا جعل من الصعب تصنيف كل مشروع حسب المستفيد المعني, ولكن من الواضح أن عدة مشاريع تركز على النساء المعيلات للأسر الأرامل أو المطلقات.

5.4 المناطق المستهدفة بالمشاريع

كشف التقييم الذاتي أن 67 في المئة من المشاريع تم تنفيذها في مناطق حضرية أو مناطق حضرية ريفية مختلطة، حيث يكون من السهل غالبا على المنظمات وضع العمليات وتحديد المستفيدات، وحيث إن القضايا الاجتماعية التقليدية في المناطق الريفية ليست منتشرة.

في المقابل، تم إجراء 33 في المئة فقط من المشاريع في المناطق الريفية حيث يوجد عدد أكبر من الفقراء - نظرا لتعدد الأسر والقضايا الذهنية المحددة أعلاه - قد يكون هناك عدد أكبر من الفقيرات غير المتعلمات في حاجة لمثل هذه المشاريع.

الشكل 6: موقع المشروع حسب نوع الأرض

في حين أن المشاريع أجريت في جميع المحافظات (انظر الجدول 2), أجريت معظمها في الأوضاع الحضرية وشبه الحضرية (50% في المناطق الحضرية, 17% في مناطق حضرية/ريفية مختلطة).

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق على علم بأن جميع المحافظات في العراق كان بها نوع من أنواع مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة. وتم توزيع الـ 266 مشروعا الذين تم تحديد أماكنهم توزيعا جغرافيا حسب الجدول التالي.

الجدول 2: مشاريع التمكين الاقتصادي المحددة حسب

اسم المحافظة	عدد المشاريع المحددة
الأنبار	1
بابل	3
بغداد	33
البصرة	4
دهوك	15
ديالى	38
أربيل	16
كربلاء	4
كركوك	8
ميسان	لا يوجد
المثنى	20
النجف	80
نينوى	2
القادسية	34
صلاح الدين	لا يوجد
السليمانية	لا يوجد
ذي قار	7
واسط	1

يعكس هذا الجدول البيانات التي تم جمعها من خلال أداة التقييم الذاتي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وجهد التحديد، فضلا عن المتابعة المحدودة القائمة على التمويل و/أو توافر المتطوعات. وفي حين أن المشاريع أجريت في جميع المحافظات، تشير تلك المحافظات التي بها عدد أكبر من المشاريع المعينة إلى شبكات أفضل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية الأمل العراقية مع المجتمعات المحلية، وتوافر المزيد من المتطوعات لمتابعة استبيانات التقييم الذاتي غير المكتملة.

أخيرا، حسب ما تم توضيحه في الرسم البياني التالي, لم يجر سوى 21% من المشاريع في مناطق الحدود المتنازع عليها. وهذا يشير إلى أنه قد تكون هناك حاجة أكبر لجذب الانتباه للظروف الاقتصادية للمرأة في هذه المناطق.

الشكل 7: المشاريع الواقعة في مناطق الحدود المتنازع عليها

5.5 تأثيرات تصميم المشاريع الخارجية

إذا كانت البرمجة الموجهة للمرأة في العراق تهدف إلى تناول الاحتياجات المحلية مباشرة – والتي تختلف، كما هو محدد، من مدينة إلى مدينة ومن محافظة إلى محافظة - فالمدخلات المحلية أمر حاسم لتصميم أي تدخل.

وفي كثير من الأحيان, يكون مصدر هذه المدخلات المنظمات المحلية، ولكن أداة التقييم الذاتي أشارت إلى أن المشاريع بدأت من قبل كل من المنظمات المحلية فضلا عن الجهات المانحة الخارجية. وفي نسبة صغيرة من الحالات، أثرت الجهات المانحة أيضا بشكل مباشر على مواقع وأهداف المشاريع.

وحدث هذا عندما أثرت الجهات المانحة بشكل واضح على المشاريع لتتماشى مع أولوياتها، وأيضا عندما عدّلت المنظمات أهدافها المعلنة وأنشطة المشروع في محاولة لتكون أكثر انسجاما مع أولويات الجهات المانحة، وبالتالي أكثر جاذبية لها.

وسعى البحث الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق إلى التمييز بين التأثيرات على تصميم المشروع وفقا لنوع المنطقة، ومعرفة من صمم - أو أثر في تصميم - المشاريع في المناطق الريفية والحضرية، والمناطق الحضرية/الريفية المختلطة. فالغالبية العظمى من المشاريع في المناطق الحضرية والريفية (أكثر من 70 في المئة) لم ترد على هذا الجزء من أداة للتقييم الذاتي؛ 44 في المئة من المشاريع في المناطق الحضرية/الريفية المختلطة أيضا لم ترد. وتوضح الرسوم البيانية أدناه بشكل أكبر مستويات المشاركة من قبل مختلف الأطراف في تصميم المشروع.

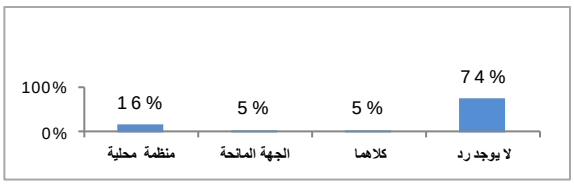

الشكل 8: منشئو / مصممو المشروعات –المناطق الحضرية

واجه التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنقطة البيانات صعوبة تقييم من أنشأ أو صمم أو أثر في تصميم المشروع (أي, هل هي المنظمات المحلية، أو الجهة المانحة، أو من خلال التعاون من كلا الفريقين). ومع ذلك، تم تصميم معظم المشاريع التي أجريت في المناطق الحضرية والتي حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معلومات حولها من قبل المنظمات المحلية.

الشكل 9: منشئو / مصممو المشروعات –المناطق الريفية

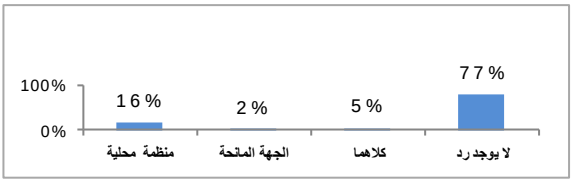

في المناطق الريفية، تم تصميم عدد أقل من المشاريع (2%) التي حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن معلومات حولها, من قبل الجهات المانحة أو تأثرت بشكل كبير بها.

الشكل 10: منشئو / مصممو المشروعات –المناطق المختلطة

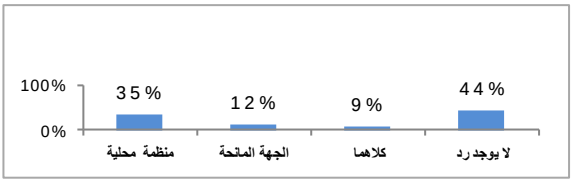

قدمت معظم المشاريع القائمة في المناطق المختلطة معلومات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول من صمم أو أنشأ المشاريع؛ ومرة أخرى في كثير من الحالات, تركت هذه المسؤولية للمنظمات المحلية.

5.6 دراسات الحالة

من إجمالي 300 مشروع جمع عنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق معلومات, تم اختيار 12 مشروعا لإجراء دراسة حالة عليها- وبحث وتحليل أعمق بشأن المعلومات العامة التي تم جمعها لأداة التقييم الذاتي.

وتظهر دراسات الحالة هذه بشكل أكثر عمقا التفاعلات بين المنظمات التي قدمت إما مشاريع تمكين اقتصادي أو مبادرات بناء سلام، والنساء المستفيدات, كل على حدة, من هذه المشاريع، والحواجز المختلفة التي كان لا بد من التغلب عليها لتنفيذ المشاريع. وعلى وجه التحديد، كانت دراسات الحالة فرصة لإضافة منظور إنساني إلى البيانات الأولية التي تم جمعها خلال البحث الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

ولهذا التقرير الخاص، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق الحالات التي تمثل كلا من المشاريع القائمة في المناطق الريفية والحضرية، من أعلى ثلاث فئات للبرنامج المشار إليها أعلاه. وتم استبعاد المشاريع الواقعة ضمن فئة توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، حيث إن هذه المشاريع لم تركز على بناء مهارات المرأة على المشاركة في الاقتصاد.

الشكل 11: موقع مشروع دراسة الحالة

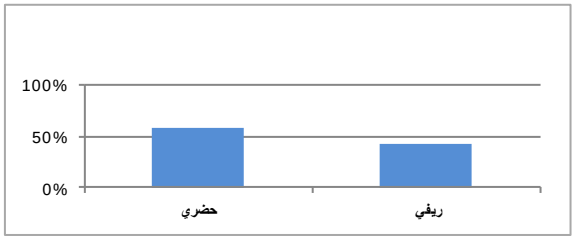

تم اختيار حالات واقعة في المناطق الحضرية والريفية مختلطة نسبيا لدراسات الحالة هذه التي أجريت على 12 مستفيدة, منهن 7 مستفيدات مختارة مقرها في المناطق الحضرية

كما هو مبين أعلاه، تم اختيار إجمالي 12 دراسة حالة من مشروعات التمكين الاقتصادي. كما ستسلط دراسة قادمة الضوء على 11 دراسة حالة إضافية تغطي أنشطة بناء السلام لدى المرأة.

ومع ذلك, تتعلق كثير من القضايا التي تمت تغطيتها أدناه بالقضايا العامة للمرأة (على سبيل المثال, مستويات التعليم، والعنف الأسري) من حيث المشاركة في المشاريع التي تجريها المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، وبالتالي استخدام الإحصاءات المستقاة من جميع دراسات الحالة الثلاث والعشرين.

لضمان التنوع بين دراسات الحالة، تراوحت أعمار الاثنتي عشرة امرأة المختارة لدراسات الحالة بين سن 25 حتى 40، وتم اختيارهن من المناطق الريفية والحضرية من مختلف محافظات العراق، واختلفت حالتهن الزوجية – فبعضهن كانت غير متزوجات، والبعض الآخر مطلقات، والبعض أرامل، وواحدة متزوجة. وأتاح هذا التنوع للباحثين النظر في أوجه الشبه في جميع أنحاء العراق من حيث المشاركة الاقتصادية للمرأة والقيود المفروضة عليها بطريقة أعمق من التي يتم فهمها من الأبحاث الثانوية أو جمع البيانات الأولية.

يعطي الجدول التالي لمحة عامة عن دراسات الحالة التي أجريت، مشيرا إلى مواقعها، وعمر من تمت مقابلتها والحالة الاجتماعية لها، والمشروع الذي شاركت فيه والمنظمة المنفذة للمشروع.

الجدول 3: النساء/ المشاريع المختارة لإجراء

#	المحافظة، نوع الموقع (حضري/ريفي)	الاسم * يتغير في بعض الحالات	السن	الحالة الاجتماعية	اسم المشروع, المنظمة المنفذة
1	الأنبار, حضري	س. ف	40	أرملة	برنامج الصفا لمساعدة الأرامل, جمعية الصفا للتنمية والصداقة مع الشعوب
2	بابل, ريفي	نور	27	غير متزوجة	بيلرز لحقوق المرأة معهد أكد الثقافي
3	بغداد, حضري	شذى	35	أرملة	تعزيز حماية المرأة في العراق المرأة للسلام
4	البصرة, حضري	ريم	32	أرملة	تعزيز روح المبادرة للمرأة والأرامل جمعية الفردوس العراقية
5	ديالى, حضري	أريج	24	غير متزوجة	الأدوات الاقتصادية للمرأة للسلام ومستقبل التواصل جمعية حواء للإغاثة والتنمية
6	أربيل, حضري	شهلا	32	غير متزوجة	تعزيز حماية الناجيات من العنف منظمة المسلة
7	كربلاء, ريفي	منار	29	أرملة	المرأة المنجبة مؤسسة الرقي العراقية
8	كركوك, حضري	كلاويژ	34	غير متزوجة	الخياطة والحياكة والحرف اليدوية للأرامل والنساء المعيلات للأسر مركز كركوك للمرأة المهنية
9	المثنى, حضري	راضية	34	متزوجة	فن تصفيف الشعر لنساء مدينة السماوة جمعية السلام للدفاع عن حقوق المرأة
10	النجف، حضري	جميلة	29	مطلقة	المرأة في التكنولوجيا؛ توليد دخل للأرامل والمطلقات
11	ذي قار, ريفي	داليا	33	أرملة	التوعية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة جمعية حماية وتنمية الأسر العراقية
12	واسط, حضري	زهراء	25	مطلقة	التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحياكة جمعية التحمع النسائية العراقية

5.6.1 قضايا النوع الاجتماعي والردود على المشاريع

ضمان تصميم مشاريع التمكين وفقا للظروف الموجودة على أرض الواقع أمر بالغ الأهمية لمساعدة السكان المعرضين للخطر, ويمكن أن تسهم في نجاح المشاريع المستقبلية.

وتوضح مراجعة دراسات الحالة أن معظم المنظمات حددت بشكل صحيح الحواجز المحلية التي تعوق زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية، فضلا عن المعضلة الاجتماعية العامة التي تتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة.

وحاولت بعض المنظمات المنفذة لمشاريع الدراسة في كثير من الأحيان معالجة نقص المهارات المختلفة لدى المرأة المحلية ومحدودية الموارد المحلية، والظروف الاقتصادية الإقليمية، والأعراف الاجتماعية السائدة؛ ويواجه البعض الآخر تحديات صعبة لدعم الفئات المستهدفة. وتوضح الأقسام التالية هذه الحواجز عن كثب.

5.6.1.1 انعدام الثقة بسبب عدم وجود الخبرة

انعدام الثقة والخبرة من القضايا الهامة بالنسبة للمرأة التي تدخل الاقتصاد العراقي لأول مرة. ولم تشتمل أي من دراسات الحالة التي أجريت على امرأة واحدة تم توظيفها من قبل أو بحثت عن وظيفة قبل المشاركة في مشروع التمكين الاقتصادي المحلي. ولم تكن هناك امرأة من الحالات التي أجريت عليها الدراسة تفهم حقوقها القانونية أو وتيرة مكان العمل العامة. ولم يكن لدى البعض تقريبا أي خبرة في التفاعل حتى مع أفراد من خارج الأسرة.

لمعالجة انعدام الثقة هذا، شجعت العديد من المشاريع النساء على معرفة حقوقها القانونية فيما يتعلق بالتعليم، والتوظيف، وقضايا العنف. وبسطت النهج الإضافية مفهوم العمل. وهذه المعرفة مكنت المرأة من المشاركة في حوار مع مسؤولي السلطة الذكور.

التمكين الاقتصادي يبني الثقة بالنفس

كلاويژ هي امرأة غير متزوجة، تبلغ من العمر 34 عامًا, وتعيش في منزل والديها الفقراء في كركوك. وعندما طُلب منها في البداية العمل لتحقيق بعض الدخل للأسرة، رفض والدها متحججا بالتقاليد والثقافة. وفضل أن يعيش حياة فقيرة عن الحصول على عمل لابنته خارج المنزل. وبشكل لا يتزعزع، وجدت كلاويژ أبطالاً لقضيتها في عمها وزوجته، اللذين أقنعا والدها للسماح لها بالمشاركة في مشروع الحرف اليدوية في مركز كركوك للمرأة المهنية - ولكن فقط إذا سافرت مع عمها في جميع الأوقات.
وواجهت كلاويژ القيود المفروضة على بيع المنتجات الخاصة بها في السوق - فوالدها لا يريد لها أن تكون خارج المنزل لفترة طويلة جدا، حتى لو كانت بصحبة أحد - ولكن تم التعاقد معها في وقت لاحق من قبل المشروع لتعليم الحرف اليدوية والخياطة للنساء الأخريات.
كسبت كلاويژ احترام أسرتها تدريجيا ولديها قدرة أكبر في صنع القرار داخل المنزل: "المشروع أفادني وعائلتي كثيرا. ومن فوائده الاعتماد على الذات والاستقلال، ومساعدة الآخرين، ومعرفة كيفية التعامل مع الآخرين، والمجتمع الذي شجعني لأنني أعمل على الحرف التقليدية. وأعمل من أجل أشياء أخرى، مثل مكانتي في المجتمع، وهو ما يمكنني تغييرها - أملي هو أن تتمكن جميع النساء من العمل وتصبح مستقلة اقتصاديا. فالعمل مع الناس مفيد لتبادل الأفكار والمعلومات، [ويمكن أن يساعدنا] لنصبح مستقلات. وبدون شك، العمل مؤثر بشكل كبير حيث به يصبح للمرأة قدر أكبر من الأهمية داخل الأسرة. وبدلا من طلب المال من والدي، أقوم بشراء أشياء للمنزل".

ووجدت حالتان من الحالات التي أجريت عليها الدراسة نهجًا آخر فريدًا من نوعه لبناء ثقة المرأة, وأجريت في مناطق الحدود المتنازع عليها. ونفذت منظمة حواء للإغاثة والتنمية بديالى ومركز كركوك للمرأة المهنية مشاريع تضم عناصر تمكين اقتصادي, فضلا عن بناء السلام. وجاءت المشاركات في هذه المشاريع للاطلاع على المزايا الاجتماعية للتمكين الاقتصادي بوصفه وسيلة لتبادل المعلومات وخلق حوار مع الآخرين، وخاصة النساء الأخريات.

مشروع التمكين الاقتصادي/ بناء السلام المشترك

أنشأت منظمة "حواء" للإغاثة والتنمية مشروع التمكين الاقتصادي/بناء السلام المشترك استجابة للفقر العام في ديالى وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، فضلا عن زيادة أعداد الإناث اللاتي يرتكبن عمليات تفجيرية انتحارية تأتي من المنطقة.

ويتضمن المشروع أنشطة بناء سلام مع التدريب على التمكين الاقتصادي. وبعبارة أخرى، يروج لمشروعه حيث يغطي مهارات العمل ورفع التوعية المتعلقة بالعمل، ولكن يناقش أيضا أثناء التدريب صراعات الجوار، والصراع بين الأفراد, وقيمة التواصل. ويعتقد منفذو مشروع حواء أنه "بالحصول على فرص لكسب الرزق، ستكون هناك فرصة أكبر لبناء قدرات النساء للرد على تصاعد التوترات العرقية التي يتعرضن لها يوميا".

بالنسبة لبعض المستفيدات، مثل أريج، قدمت هذه البرامج المهارات الضرورية للتعامل مع الصراع في حياتها اليومية. وكانت حوافز أريج للانضمام إلى البرنامج الظروف الاقتصادية، ولكنها استفادت أيضا من جانب بناء السلام، وطبقت هذه الدروس في مناقشاتها مع الرجال والنساء من جميع الخلفيات.

لاحظ موظفو حواء أنه "بعد مشاركة أريج في البرنامج، زادت مهاراتها وثقتها في نفسها في التعامل مع الآخرين". ولاحظوا في بعض الأحيان، أن عمل المرأة في حد ذاته دليل على بناء السلام، حيث تتغير معتقدات الأسرة الصارمة تدريجيا من خلال التواصل. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح العمل للنساء إجراء محادثات مع عملائها، الذين غالبا ما يكونون من الإناث. "وخلال العديد من هذه المناقشات، يمكن [للنساء مثل أريج] التعرف على مشاكل النساء الأخريات. فهن يتبادلن الخبرات، ويقمن علاقات إيجابية مع [الجيران]، بغض النظر عن الصراع العرقي والطائفي.

5.6.1.2 المستويات التعليمية المحدودة

لقد كانت الأمية ومحدودية التعليم بين النساء - خاصة من الفقراء - عاملاً مهمًا في التأثير على التدفق، والتصميم وقوائم المشاركات في العديد من مشاريع التمكين الاقتصادي. وكما أوضحنا في الجدول الأيمن، كان هناك 6 من النساء المذكورات في دراسات الحالة الخاصة بالتمكين الاقتصادي وبناء السلام كنّ إما أميين أو حصلن على تعليم أقل من التعليم الابتدائي.

ولا تمثل هذه الإحصائية العديد من النساء اللاتي لا يمكنهن المشاركة في المشاريع في مناطقهن. ولا يمكن توصيل نقاط ومواد مشاريع معينة بفعالية إلى النساء الأميات تمامًا أو اللاتي لم يحصلن على تعليم رسمي - ومن ثم فليس لديهن فهم للمفاهيم الاقتصادية الرئيسية.

قامت بعض المنظمات بإجراء تغييرات لسد فجوات المعرفة للمشاركات. وفي ذي قار، أرغمت الأمية التي يعاني منها العديد من المشاركات المدربات من جمعية الحماية والتنمية على العمل من خلال الصور وغيرها من الطرق التعليمية التي أثبتت فعاليتها في نهاية المطاف. وفي النجف، أدرجت جمعية الأمل تدريبًا محاسبيًا بسيطًا على قمة أولويات مشاريع توفير مصادر الدخل المخططة مبدئيًا لأن معظم المشاركات لم يكن يعلمن كيفية فهم أو تطوير ميزانيتهن. وفي البصرة، أضاف مشروع منظمة الفردوس العراقية دورة تدريبية تعليمية إلى مشروع "دعم تنظيم المشاريع للنساء والأرامل" لتمكين المشاركات من المشاركة بشكل أفضل في فصول التمكين الاقتصادي المخططة.

الجدول 4 دراسة الحالة للمستفيدين من المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	عدد المستفيدين
الأميون	4
قراءة وكتابة فقط	2
الشهادة الابتدائية	2
الشهادة الإعدادية	6
شهادة المدرسة الثانوية	0
خريجات المعاهد	1
الدرجة الجامعية	8

لم يكمل سوى 9 نسوة فقط التعليم العالي من بين 23 أجروا امتحانات في جميع دراسات الحالة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وكانت العديد من هؤلاء النسوة قد حرمن من المدارس على الإطلاق أو تم إرغامهن على عدم إكمال تعليمهن في سن مبكر.

ويعتمد عدد كبير من الأسر على النساء في إدارة المنزل وتربية الأطفال ومن ثم يُتوقع عدم إكمال المرأة للتعليم. وقد أرغم أحد أفراد الأسرة النساء المشاركات في دراسات الحالة التي تم جمعها على الخروج من المدرسة. ومن الأسباب الرئيسية لذلك الإكراه على الزواج في سن مبكرة (12-15). ومثال ذلك شذى من دراسة حالة بغداد التي أرغمت على الزواج حتى قبل أن تصل إلى سن 15، ثم تم إرغامها على الخروج من المدرسة لتتحمل المسؤولية الكاملة في الحفاظ على بيتها مع زوجها. وفي حالة جميلة، ضمن دراسة حالة النجف، تم إرغامها على الزواج من رجل حينما تزوج أخوها من عائلة جيرانها وطلبوا منها أن تتزوج واحدًا من أولادهم الذكور كـ"تعويض".

ونظرًا لأن هناك عددًا كبيرًا من الأسر تمنع البنات من حضور المدارس المختلطة، كان عدم القدرة على الالتحاق بمدارس البنات ثاني أهم الأسباب في إرغام المستفيدات من دراسات الحالة على الخروج من المدرسة في سن مبكرة. كانت الفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية الأكثر تأثرًا بسبب عدم كفاية المدارس في هذه المناطق وبعد المسافة بين مدارس البنات المتاحة عن منازلهن. وقد التحقت داليا، من دراسة حالة ذي قار، في البداية بمدرسة بنات متهدمة وبدأت في السقوط؛ وبدلاً من تمكينها من الالتحاق بمدرسة مختلطة قريبة، أخرجتها أسرتها من التعليم بالكامل. وكان من بين الأسباب المسؤولية الأسرية التي يتم مناقشتها بشكل مفصل أدناه. كانت شهلا من أربيل تعيش بعيدة عن مدرستها المحلية وقد رفضت أسرتها السماح لها بالسفر خوفًا عليها. وقد شعرت ريم من البصرة الريفية أن المعايير المجتمعية كانت كفيلة بإلقاء اللوم وبث روح الاستياء في والدها بشكل خاص ليخرجها من المدرسة.

إضافة إلى القضايا أعلاه، فإنه من الراجح أن يتم إخراج الفتيات الأكبر سنًا من المدرسة من أجل العمل مع الأسرة. فقد خرجت منار، من كربلاء، من المدرسة في المراهقة لترعى شؤون أسرتها وتساعد أمها في أمور منزلها. وقد يكون بإمكانية بعض العائلات الاستعانة بأحد، ولكن يوجد بعض الأمثلة مثل حالة كلاويژ في كركوك حيث حرمت الفتيات والنساء من التعليم في الكبر: "أود أن أنهي دراستي ولكن والدي يرفض لأننا أسرة محافظة [حيث تجلس المرأة في البيت]".

الجدول 5: أسباب الإقصاء من المدرسة

المستوى التعليمي	عدد المستفيدات
الزواج القسري	7
المسؤليات المنزلية	4
عدم توافر مدرسة بنات	2
النزوح الداخلي	1
المستوى التعليمي	9

لم يتم السماح سوى لتسع من بين 23 امرأة تم ذكرهن في جميع دراسات الحالة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد ما إذا كن سيكملن تعليمهن أم لا. وقد تم إقصاء 14 من التعليم المدرسي للأسباب أعلاه وكان الزواج القسري هو الأشهر لأسباب عدة.

5.6.1.3 المرأة العاملة خارج المنزل

قد يؤدي رفض فكرة المرأة العاملة خارج المنزل لعوامل أسرية متعددة إلى إعاقة النساء المشاركات في النطاق الاقتصادي. ويوضح الجدول أدناه وجود معارضة من الأسرة لفكرة عمل المرأة خارج المنزل وذلك في 8 دراسات حالة من بين 12 دراسة خاصة بالتمكين الاقتصادي.

الجدول 6 سماح الأسرة بعمل المرأة

الإذن/السبب	عدد المستفيدات
عدم السماح (الإيمان الجازم بأنه يجب على	2
السماح على مضض (بسبب الفقر/قبول أهداف برامج	6
السماح عن رغبة	4

انتشار الفقر أحد أسباب التنمية وقبول الأسرة في النهاية لنصف مشاريع التمكين الاقتصادي المذكورة في دراسات الحالة. كما تؤكد الأدلة المؤيدة بالقصص أنه من المقبول اجتماعيًا بالنسبة للمرأة المعيلة للأسرة (مثل المطلقات والأرامل) العمل خارج المنزل أكثر من غير المتزوجات أو المتزوجات.

كان من بين الأسباب العامة لزيادة الفقر بعد عام 2003 الزيادة الكبيرة في عدد المرأة المعيلة للأسرة خاصة المطلقات والأرامل. ففي البصرة، أكد المجلس المحلي في حي الحسين أنه يوجد حاليًا 10000 أرملة و3000 مطلقة بينما ذكر المجلس الإقليمي للهارثة في نفس المحافظة في تقاريره عن وجود 9000 أرملة و5000 مطلقة. وأكدت أحدث التقارير الصادرة عن إدارة الرعاية الاجتماعية للنجف وجود 7500 أرملة و8000 مطلقة.

وتحتاج هذه النساء المعيلات للأسر دخلاً لتوفير المعيشة الأساسية، كما هو مذكور أعلاه، وقد أثبتت برامج الضمان الاجتماعي أنها غير كافية حتى الآن. وقد سعت العديد من مشاريع التمكين الاقتصادي إلى إفادة النساء المعيلات للأسر والأرامل والمطلقات كما هو موضح في الشكل 5 أعلاه. وقد أوضحت دراسات حالة هذا الوضع بشكل أكبر، بل توضح بعض الدراسات أنه حتى العائلات في الريف قد تقبل في النهاية عمل المرأة المعيلة للأسرة خارج المنزل للحصول على الدخل الحقيقي، ولكن المساعدة تتاح بشكل أقل خاصة للمرأة الأصغر والوحيدة من المناطق الريفية التي قد ترغب في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

5.6.1.4 عدم حرية الحركة

يجبر التهديد الحقيقي للعنف في العراق النساء على أن يمكثن في منازلهن و"يفكرن ألف مرة قبل الإقدام على أي خطوة".[71] وفي ذروة الصراع، منعت العديد من الأسر – حتى الأسر ذات النظرات الاجتماعية المعاصرة نسبيًا – النساء والفتيات من الذهاب إلى العمل أو المدرسة خشية الاختطاف أو التحرش الجنسي.

تتمثل مخاوف بعض العائلات بشأن أمان نسائهم في الخوف على سمعتهن في المجتمع. فقد تتعرض النساء اللاتي يسافرن وحدهن إلى الشائعات - و يتهمن بالتحرر الجنسي. وقد تؤثر هذه الشائعات حول المرأة – حتى وإن كانت غير صحيحة على الإطلاق – ليس فقط على قدرتها في الزواج مستقبلاً لأنه من المتوقع أن تكون المرأة بكرًا عند الزواج، ولكنها قد تؤثر على سمعة الأسرة بالكامل. ونتيجة لذلك، وفي محاولة لمنع أي موقف قد تؤثر فيه الشائعات على فرص زواج البنات في المستقبل أو – بالنسبة للمتزوجة – تؤدي إلى مشاكل بشأن سمعتها، تحاول العديد من العائلات أن تعمل على أن تظل المرأة داخل المنزل أو اصطحابها دائمًا.

وفيما يتعلق بالعديد من النساء اللاتي يشاركن في مشاريع التمكين الاقتصادي، تطلب العائلات أن يسافرن مع أحد الأقارب الذكور لحمايتها من أي تهديد أمني. وفي بعض الحالات، كان الأقارب من الذكور لا تزيد أعمارهم عن 15 عامًا. وكما لاحظنا أعلاه، وحتى بعد الحصول على الموافقة للمشاركة في مشروع تمكين اقتصادي خارجي، حصلت كلاويژ من كركوك على موافقة والدها للسفر لأداء مشروعها إذا رافقها أحد أقاربها الذكور في جميع الأوقات. وقد واجهت 11 امرأة من بين 12 شاركن في دراسات الحالة الخاصة بالتمكين الاقتصادي نوعًا من القيود على السفر بسبب التصاريح الأمنية أو المعارضة بسبب التقاليد. ويمكن استنتاج نفس القيود بالنسبة للمرأة التي قد تبحث عن التوظيف الحقيقي خارج المنزل.

الجدول 7: السماح بحرية حركة النساء

السماح بالحركة	عدد المستفيدات
حرية الحركة	1
حرية الحركة (داخل المدينة/المدينة فقط)	5
الحركة المقيدة (الأسباب "التقليدية"/الثقاف ة)	5
الحركة المقيدة (أسباب تتعلق بالسلامة)	1

[71] مشروع التطوير القانوني للعراق. مكانة المرأة في العراق. نقابة المحامين الأمريكية، 2006.

ومن بين المعوقات الأخرى لحرية التنقل: العنف داخل المنزل – سواء كان يتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاركة في العمل أو مشاريع التمكين الاقتصادي. وقد واجهت العديد من النساء اللاتي شاركن في دراسات الحالة الخاصة بالتمكين الاقتصادي وبناء السلام والبالغ عددهن 23 امرأة عنفًا جسديًا بما في ذلك الاعتداء عليهن بالضرب من قبل أفراد الأسرة. كما عانت البعض الآخر من الضغوط النفسية مثل توجيه الإهانات والتهديدات فضلا عن السلوك التحكمي. ويمكن الاستنتاج بأن العديد من النساء قد شعرن بأنه، عند مواجهة الإساءات، لا يمكنهن الذهاب بحرية أو المشاركة في العديد من مشاريع التمكين الاقتصادي دون مواجهة الخطر في منازلهن.

تلائم المشاريع: العمل داخل المنزل

كركوك مدينة مناضلة في منطقة قبلية هاجر إليها العديد من النازحين داخليًا والناجين من العنف والأشخاص من مختلف العرقيات والديانات. لقد تم تهميش النساء في هذه المنطقة بسبب العنف وحكم القانون لا يزال ضعيفًا.

في هذا السياق، أجرى مركز كركوك للمرأة المهنية تقييمًا أساسيًا أشار إلى وجود حاجة فعلية إلى "العمل الذي يمكن القيام به في منازل [النساء] بدخل ثابت بحيث يمكنهم الاعتماد على أنفسهن ويحصلن على دخلهن ويغذين أطفالهن دون الحاجة إلى مساعدة الغير". ومن ثم، أطلقت المنظمة مشروع "الخياطة، والحياكة، والحرف اليدوية للأرامل وللنساء المعيلات للأسر". إن الحرف اليدوية مهارة مقبولة اجتماعيًا للنساء لأنه يمكن القيام بها من المنزل وتنعش التقاليد الإقليمية. إضافة إلى التدريب على الحرف والمهارات الفنية الأخرى، يقدم المشروع نظرة أساسية على حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومشكلة العنف ضد المرأة وذلك بهدف زيادة الوعي لدى المرأة المعيلة للأسرة في كركوك.

يواجه مركز كركوك للمرأة المهنية العديد من نفس التحديات – مثل مشكلات التمويل – التي تواجه المنظمات والمشاريع الأخرى بالعراق، ولكن غالبًا ما تمنع القيود المفروضة على عمل المرأة خارج المنزل والتنقل الخريجات من ممارسة مهاراتهن. وبالتالي، تشجع المنظمة النساء اللاتي لا يستطعن العمل في محلات الخياطة إنتاج بضائع في المنزل وبيع المنتجات الجاهزة في السوق نيابة عنهن. وقد تكون هذه الطريقة مجدية في الحالات الأخرى التي تتبنى فيها الأسر موقفًا صارمًا بشأن تنقل المرأة وعمل النساء بصفة عامة من المنزل.

5.6.1.5 عدم القدرة على الحصول على الائتمان

غالبًا ما تكون الأدوات وتمويل الشركات الوليدة عاملين مهمين في إنجاح المؤسسات الوليدة التي تشجعها مشاريع التمكين الاقتصادي. وقد قدمت بعض المنظمات لخريجي المشاريع الناجحين أموال التأسيس إذا كان هذا التمويل متاحًا. وبدلاً من ذلك، قامت المنظمات بتوفير أدوات التشغيل مثل ماكينات الحياكة لهذه الشركات الوليدة. بيد أن العديد من المنظمات لا يتوافر لديها الأموال اللازمة لتوفير الأدوات المهمة لزيادة المشاركات. ويمكن أن يكون التمويل الأصغر غير متاح لسد هذه الفجوة وحصول النساء عليه بشكل قانوني: وبموجب دستور 2005، يحق لجميع العراقيين، بغض النظر عن الجنس، إبرام عقود، ومن ثم السماح قانونيًا بالحصول على مصادر الاعتماد.[72] ومع ذلك، لم تتواصل أي من النساء في دراسات الحالة مع مؤسسات التمويل الأصغر.

وقد حددت وزارة الدولة لشؤون المرأة التابعة لحكومة العراق والعديد من منظمات المجتمع المدني عددًا من التحديات لمشاركة المرأة في العمل، [73] وتنطبق العديد منها على حصول المرأة على التمويل الأصغر. وتقدم دراسات الحالة بعض الآراء في هذا الصدد، منها ما يلي:

- **عدم توافر مؤشر تدفق الأموال** – التمويل الأصغر مفهوم جديد نسبيًا في العراق. وغالبًا ما تشعر العديد من النساء بالراحة عند الاقتراض من بعضهن البعض أكثر من الذهاب إلى مؤسسات التمويل الأصغر. وفي دراسة حالة ديالا، اقترحت النساء إنشاء مجموعات إقراض مشتركة تقودها النساء لمساعدة منظمي المشاريع من النساء في سداد تكاليف بدء التشغيل وإنماء مؤسساتهم. وقد أثبتت هذه الأنواع من مشاريع الإقراض فعاليتها في الأردن والمغرب.[74]
- **موافقة الأسرة** – غالبا ما تعتمد المرأة العراقية على الغير للسماح بالمشاركة في الأنشطة خارج المنزل. وكان على كل امرأة معيلة للأسرة مذكورة في دراسة حالة الحصول على موافقة والديها أو عائلتها وكل امرأة متزوجة تطلب موافقة زوجها للمشاركة في مشروع تمكين اقتصادي. ومن المتوقع أيضًا أنه يتعين عليهن الحصول على موافقة للوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر والحصول على مساعدة أخرى من أفراد الأسرة الحذرة من منظمات الإقراض الخارجية.

قدرات التمويل الأصغر في العراق

منار أرملة من كربلاء تبلغ من العمر 29 عامًا. انتقلت بعد وفاة زوجها للعيش مع أسرتها مثل العديد من الأرامل والمطلقات في دراسات الحالة. انضمت إلى المؤسسة العراقية لتطوير مشروع **النساء المنتجات** وركزت على الإدارة والمحاسبة وحقوق الإنسان. وكانت المحاسبة بصفة خاصة لها قيمتها لأنها علمت منار كيفية إدارة الميزانيات وساعدتها في الشعور بمزيد من الراحة مع المال الذي لم تتعامل معه من قبل حتى تلك اللحظة. وعقب التخرج من المشروع، تلقت منار منحة قدرها 1000 دولار أمريكي لبدء إنشاء مؤسسة.

بدأت منار في إنشاء صوبة صغيرة ويعمل لديها الآن رجلان على الأقل، ومن المتوقع أن يزداد دخلها بحيث تتمكن من إلحاق بنتها برياض الأطفال دون أن تقترض أي أموال من أسرتها. وبات أملها الآن ينصب نحو مستقبل بنتها ومستقبل العراق. "سأحاول أن أحقق أهدافي لبنتي التي أتمنى أن تنشأ أمام عيني وتكون على علم وثقافة جيدة. أتمنى أن يحكم العراق سواء رجل أو امرأة لأنه لا يوجد فارق بينهما ما دام يعمل كل منهما على النهوض بالعراق".

ويظل التمويل عائقًا أساسيًا يعترض طريق المنظمات في سبيل دعم أنشطة المرأة الاقتصادية. وقد تفيد قروض التمويل الأصغر العديد من النساء اللاتي لا تمنح مشاريعهن منحًا للمستفيدات.

[72] السابق.
[73] التمويل الأصغر للمرأة في العراق: الدور المحتمل. البنك الدولي 2008.

5.6.1.6 عدم القدرة المالية على المشاركة

في حالة الوفاة أو رحيل العائل الذكر، أصبحت النساء المذكورات في دراسات الحالة رؤساء لأسرهن ولكن يعوزهن الحصول على الدخل الكافي للحصول على المستلزمات مثل الرعاية الطبية والغذاء والإيجار.

ويوضح هذا الموقف احتمال معاناة المرأة المعيلة للأسرة بشكل خاص من دورة من الفقر لا مفر منها: في حالة عدم القدرة على تغطية التكاليف الأساسية، فإنهن لن يستطعن بالتأكيد تحمل تكاليف النقل التقليدية من مشاريع التمكين الاقتصادي وإليها أو رعاية الطفل عند وجودهن بهذه المشاريع.

لا يتوافر للمشاريع التي تمت مراجعتها في دراسات الحالة تمويلاً مناسبًا لمساعدة جميع المشاركات بعد ذلك. وتعتمد معظم المشاركات على أفراد الأسرة والنفقات أو الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالبرامج مثل رعاية الطفل. ويوضح المربع أدناه الصعوبات المالية الخاصة التي واجهت من تم مقابلتهن في دراسات الحالة:

الموارد المالية التي تعوق المشاركة الاقتصادية

عدم وجود مساعدة ضمان اجتماعي أو وجود مساعدة قليلة

تم طرد ريم، وهي من سكان البصرة، وأولادها الأربعة من قبل نسيبها عقب وفاة زوجها الأخير. كانت ريم أمية ولم تكن على دراية بأهليتها على الراجح بمزايا الضمان الاجتماعي فضلاً عن معرفة كيفية التقدم للحصول عليه. وكان عليها أن تلتزم "برفض أخيها للسماح لها بالعمل بسبب التقاليد القبلية". كذلك، اضطرت شذى من بغداد أن تنتقل هي وأولادها الخمسة إلى منزل عائلتها القديم عقب وفاة زوجها. وعلى النقيض من ريم، كانت شذى قادرة على الحصول على دفعة ضمان اجتماعي صغيرة شهريًا (250.000 دينار عراقي أو 214 دولار أمريكي)، وهو ما ساهم في تغطية معظم الاحتياجات الأساسية بيد أنها لم تكن كافية لتغطية تكاليف معينة (مثل المصروفات المدرسية أو رعاية الأطفال اليومية) ولم تكن كافية لمنزلها الخاص أو استقلالها المالي أو تغطية مصروفات النقل من وإلى المشروع.

الدعم غير الكافي للأطفال – وفقًا للقانون، لا يلزم الرجل الذي يطلق زوجته سوى أن يقدم نفقة أو دفعات مالية لزوجته السابقة وذلك لمدة 3 أشهر بعد الطلاق. وقد استلمت زهراء، زوجة مطلقة من الوسط الريفي، الدفعات قصيرة الأجل من زوجها السابق بيد أنها لم تكن كافية لدعمها وأطفالها الثلاثة. ونظرًا لصعوباتها المالية الخاصة، لم يستطع أي من إخوانها أو أخوتها أن يقدم لها أي مساعدة أخرى.

توضح هذه الأمثلة أن المرأة المعيلة للأسرة التي تتكون من العديد من الأفراد مع وجود موارد غير كافية للعناية بهم قد تجد صعوبة في الوصول إلى التدريب والفرص التي قد تساعدهن في تطوير مهاراتهن وإلى وسائل للحصول على الدخل وتحسين وضعهن الاقتصادي. ويمكن أن تترجم التمويلات الإضافية للمنظمات المنفذة لتمكين المرأة من حضور مشاريع التمكين الاقتصادي إلى نجاح أكبر مثل النجاح المشهود في دراسات الحالة.

وفي الوقت الذي كانت فيه المنظمات المنفذة غير قادرة على سداد مصروفات النقل أو أية تكاليف أخرى، فإن العديد من المنظمات لم تقدم الدعم لخريجي هذه المشاريع.

وقد قدم 7 من 12 مشروع تمكين اقتصادي تم تسليط الضوء عليه في دراسات الحالة منحًا أو أجهزة للخريجين الناجحين واستقدمت منظمتان المدربين السابقين كموظفين.

ولكن لم يتمكن من الاستفادة من هذه المزايا سوى النساء اللاتي كانت لديهن الموارد اللازمة الكافية لحضور المشاريع. وكانت العديد من النساء غير قادرات على المشاركة على الإطلاق.

تفتيح عقول وعيون النساء

حينما توفي زوج داليا في حادثة سيارة بعد أحداث 2003 في العراق، كانت حاملة في طفلها الرابع وكانت تعيش في منطقة ذي قار الريفية. ونظرت إلى أولادها الأربعة ولجأت إلى والديها للحصول على المساعدة, بيد أنهما لم يكن لديهما ما يقدمونه لها. وحينما بدأ ولدها البالغ من العمر سبعة أعوام بيع الحقائب البلاستيكية لزيادة الدخل، تخوفت داليا من أن يتسرب ابنها من التعليم ويصير أميًا مثل والده. لذا، انضمت داليا إلى مشروع تمكين اقتصادي ساعدها في تطوير مهارات الحياكة لديها. وعقب تخرجها بنجاح، قدمت لها المنظمة الأموال لشراء ماكينة خياطة.

والآن تعمل داليا في خياطة الملابس لنفسها ولأطفالها وفتحت منفذًا لإصلاح ملابس الغير. ووفقًا لقول داليا، باتت تستفيد ماديًا ومعنويًا من عملها الآن. والأهم من ذلك، فتحت منحة الماكينة أعينها على أفكار جديدة وعلى مستقبل لم تكن تتخيله قط: "فكرت بهذه الماكينة أن أحيك ملابس الأطفال وأن أعمل مع المتاجر المحلية لبيعها من أجل الحصول على الربح". تصورت في النهاية أن تفتح مصنع حياكة لتستقدم النساء اللاتي لا يعملن حتى "يجدن في أنفسهن القدرة على العمل".

ووفقًا لحالة داليا، من الواضح أن مشاريع التمكين الاقتصادي يمكن أن يكون لها أثر قوي على المشاركات من النواحي المادية نفسها وحتى تعزيز المزايا المعنوية الكبيرة. ولكن يجب بذل جهود لمساعدة النساء في هذه المشاريع, وإلا فلا يمكن تحقيق هذه المميزات.

5.6.2 تعقيب المشاركات

إضافة إلى سرد خبراتهن العامة في المشاريع، أعرب من تمت مقابلتهن في دراسات الحالة عن آرائهن عن هذه المشاريع. وكان أبرز النقاط هي التقدير الذاتي والثقة بشأن العمل أو الأنشطة الخاصة بتنظيم المشاريع التي زادت بسبب التدريب.

وفيما يتعلق بالتحديات الكبرى التي تواجه المشاركة، أكدت 11 حالة من أصل 12 حالة تم اللقاء بهن أنهن لم يواجهن صعوبات في فهم محتوى المشاريع موضحات أنه – في دراسات الحالة على الأقل – لم يقف انخفاض المستوى التعليمي عقبة في طريق التعبير عن آرائهن. فعلى النقيض، كان أكبر تحد تواجهه المرأة هو الحصول على إذن لحضور جميع المشاريع وسداد تكلفة التنقل وترتيب الرعاية الطبية عند البعد من المنزل. وأخيرًا، قامت 11 حالة من بين 12 حالة ممن تم اللقاء بهن بإقامة مشروع صغير عقب انتهاء المشاريع بالرغم من أنها لا تجنى أرباحًا كافية لسداد النفقات فضلاً عن الغذاء والتنقل.

[74] براندسما وجوديث ودينا برجوري، التمويل في الدول العربية، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، 2004.

6. تحليل المشاريع

المختلفة للنساء في الأماكن المختلفة، ولكنها أيضًا سلطت الضوء على الفرص والتحديات الشائعة التي تواجه المنظمات المختلفة التي تنفذ التدخلات الاقتصادية في العراق.

وفي النهاية، كان للمنظمات المعنية ومشاريعها مغزى كبير وقدمت فكرة جيدة عن التحديات التي تواجه النساء. بيد أنها لا تزال تفتقر إلى التمويل. ومن التحديات الخاصة بالموافقة طريقة التفكير التقليدية للعائلات التي يجب التغلب عليها أو الارتقاء بها.

6.1 نقاط قوة المشاريع والنجاحات

يمكن استخلاص نقاط إيجابية من المشاريع المذكورة في دراسات الحالة للإخبار عن برمجة المستقبل إضافة إلى تسليط الضوء على البيئة العامة في العراق الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة:

- **النساء طموحات** – أظهرت النساء – خاصة صغار السن – اهتمامًا وموهبة في مشاريع التمكين الاقتصادي المقدمة. ففي بغداد، تم تدشين مشروع "تعزيز حماية المرأة في العراق" من قبل "النساء للسلام" وتقدم أكثر 2.500 متقدمة لشغل 150 مكانًا فقط.
وكان أحد جوانب المشروع, مناقشات استخدام التكنولوجيا كانت مسألة مهمة للنساء. وبنى الحماس السابق للحصول على دورات تكنولوجيا المعلومات موافقة على المستوى المحلي لتنفيذ المشاريع الدولية مثل "النساء في التكنولوجيا" – وهي مبادرة مشتركة شاملة أعدها معهد التعليم الدولي ومايكروسوفت في منطقة الشرق الأوسط[75] - والذي توجد فيه مراكز للمرأة في بغداد وأربيل وكربلاء وكركوك والموصل والنجف.
- **غيرت المشاريع التفكير التقليدي** – أثرت المشاريع على المواقف الخاصة بعمل المرأة. فقد غيرت العديد من الأسر التي كانت ترفض عمل النساء نظرتها وسمحت للنساء بتحقيق مستويات معينة من الاستقلال. ففي البصرة، تمكن مشروع "دعم تنظيم المشاريع للنساء والأرامل" التابع لمنظمة الفردوس العراقية من دعم النساء اللاتي كن قد اعتدن على التسول لإيجاد عمل من أجل "دفع إيجار المنزل وشراء الملابس وتعليم أطفالهن" دون خوف من انتقام الأسرة.
- **تفتح المشاركة في المشاريع العقول وتصنع الأمل** – وجدت المشاركات اللاتي لم يكن لديهن أي طموح في يوم من الأيام أنه عقب نجاح اكتمال مشاريع التمكين الاقتصادي الخاصة بهن ارتقاء في وجهات نظرهن بشأن أسرهن والنساء في المجتمع العراقي بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، باتت كلاويژ في كركوك تحلم بأن بنتها ستكون قادرة على الزواج من الشخص الذي تحبه وليس الزواج المبكر المفروض عليها. وفي النجف، تأمل جميلة في أن يتم انتخاب المزيد من النساء في المناصب العامة لتمثيل وحماية حقوق النساء وقضاياهن. بينما تأمل راثيا في المثنى أن تتابع بنتها طموحها في أن تكون محامية بدلاً من أن تضطر إلى تقديم الطلبات والتوقعات إلى أفراد الأسرة الذكور. وكان الانطباع الذي تركه ممن أجري معهن اللقاء أنهن لا يعرفن سوى القليل عن العالم الخارجي.
- **ساعد التنظيم داخل المنظمة النساء** – تفتقر العديد من المنظمات إلى التمويل للإعلان عن خدماتهن عن طريق التلفزيون أو المذياع ومن ثم ينبغي عليها الاعتماد على التحدث لنشر تفاصيل المشروع. وتمتلك المنظمات التي لها علاقات إيجابية في المجتمع فرصة أفضل في تلقي الإحالات المناسبة من المنظمات الأخرى التي تعمل على دعم المرأة. فعلى سبيل المثال، تمت إحالة منار من كربلاء إلى مشروع "النساء المنتجات" التابع للمؤسسة العراقية للرقي من قبل منظمة مجتمع مدني أخرى تعمل مع اليتامى.

6.2 التحديات والعقبات التي تواجه المشاريع

في الوقت الذي وجدت فيه المنظمات والمشاريع طرقًا لمواجهة بعض الصعوبات التي واجهتها أعلاه، إلا أنه يظل من المهم تعلم الدروس من العقبات والمشكلات التنظيمية في العراق والتي ستؤثر سلبًا على الجهود الرامية إلى تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة:

6.2.1 التمويل

بغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى, كان التمويل أكبر عائق لزيادة آفاق التفكير ونطاق وجودة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء العراق سواء على المستوى التنظيمي (مثل المنفذين غير القادرين على تدريب المزيد من المشاركات) أو على المستوى الفردي (مثل النساء اللاتي لا يستطعن حضور المشروع بسبب الأموال):

- **التمويل الأجنبي غير مستدام غالبًا** – تتمتع معظم تمويلات المشاريع بفرص محدودة. وغالبًا ما يتأتى التمويل الأجنبي من المنظمات غير الحكومية الدولية, التي غالبًا ما تتلقى بدورها تمويلاً لمشروعاتها من حكوماتها والجهات المانحة الأخرى. وغالبا تتلقى هذه المنظمات تمويلا محدودًا لفترت محدودة من الوقت؛ ويعتمد هذا التمويل في الغالب على إمكانيات الجهات المانحة وموازناتها. وفي حالة عدم توافر هذا التمويل، يجب على هذه المنظمات غير الحكومية الدولية إنهاء عملياتها, وترك المنظمات المحلية دون تمويل, وفي بعض الأحيان إحباط المستفيدات اللاتي يعتمدن على المشروعات.
- **قد يغير التمويل الأجنبي الأولويات** – في حالة ما إذا كان مصدر التمويل الأجنبي الحكومات أو وكالات المساعدات المتبادلة (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، فإن أولويات الجهات المانحة تؤثر أو تحدد أحيانًا نوع البرامج المقدمة. ولعل ما يثير مشكلة أكبر هو أن هذه الأولويات قد تتغير في بعض الأحيان نظرًا لتغير الوضع السياسي لدولة الجهة المانحة. ونتيجة لذلك، قد تفوق أولويات التبرع الاحتياجات المتصورة في تحديد المحتوى المناسب للتدخل. كما قد يرغم هذا الوضع منظمات المجتمع المدني على توسيع نطاق موكليها ليصبحوا أكثر تنافسًا لتمويل الجهات المانحة.
- **تحد قضايا التمويل من المشاركات والإمكانيات** – لقد واجهت المنظمات المنفذة صعوبتين في ظل محدودية الوقت والتمويل. الأولى: على الرغم من اهتمام النساء بالمشاركة وطلبهن ذلك، إلا أن نقص التمويل جعل العديد من المنظمات تقلل بشكل كبير عدد المنافذ المتاحة أو طول فترة المشاريع ومن ثم الحد من عدد النساء اللاتي يمكنهن الاستفادة من البرامج. ثانيًا: نظرًا لعدد التحديات التي تواجهها المرأة العراقية في المشاركة في المجال الاقتصادي، إلا أن وقت المشروع قد تخصص لمعالجة عدم الخبرة وانخفاض مستوى الثقة بالنفس والأمية واعتراض الأسرة على مشاركة المرأة والعديد من القضايا الأخرى. وهذا بدوره يجعل المنظمات تحد من تخصيص المزيد من الوقت للمشاريع والموارد لتحقيق أهداف التمكين الاقتصادي الفعلية

[75] "المرأة في التكنولوجيا." المعهد الدولي للتربية والتعليم، http://www.iie.org/Programs/Women-in-Technology

- **التمويل المحدود يحد من الوصول إلى المدربين الخبراء** – تجبر محدودية التمويل المخصص للموظفين الذين يتقاضون أجرًا أو المدربين المحترفين المنظمات على الاعتماد على الجهات المانحة المحلية في أداء أدوار مهمة. وقد تكون بعض المتطوعات لا يتمتعن بالمهارة أو ليست لديهن خبرة كافية لتقديم برامج مستهدفة للمرأة وقد يكون الغير ببساطة غير متاح في فترات الدورة. وفي مشروع "دعم حقوق المرأة" في بابل، سعت المرأة إلى الالتحاق بفصول الكمبيوتر للحصول على خبرة وعمل في مكتب. غير أن معهد أكد الثقافي لم يتمكن من الوصول إلى المدربين المحترفين؛ ولم يقدر إلا على إيجاد المتطوعات اللاتي يقمن بتعليم الكمبيوتر لمدة أسبوعين, واضطرت النساء اللاتي كن يحتجن إلى مزيد من الوقت أو التعليم إلى السعي عن فصول في مكان آخر.
- **التكاليف اللوجستية تمنع المشاركة** - كما أشرنا أعلاه، لم تتمكن العديد من المشاركات من المشاركة في المشاريع لأنهن لم يتمكن من أو يسددن نفقات التنقل من وإلى موقع المشروع أو الترتيب لرعاية الأطفال - بأجر أو بدون أجر – خلال ساعات الفصل أو المشروع. ولم يتمكن معهد أكد من تغطية رسوم التنقل للمشاركات بسبب عدم قدرته على استقدام مدربين محترفين. وهذا زاد الطلب على المشروع جدا, وهو ما دفع المعهد إلى زيادة الالتحاق بنسبة 29 في المئة – بقدر ما يمكن إدارته في ظل وضع المدربين المتطوعين.
ومن الطرق البديلة لمعالجة قضية التنقل هو عقد الأنشطة في المقرات القريبة من محل إقامة النساء خاصة في المناطق الريفية حيث تقل تكلفة التنقل وتزداد صعوبة الترتيب لرعاية الأطفال. وقد سلك مركز "المرأة في التكنولوجيا" بالنجف طريقة مختلفة تتمثل في إنشاء مركز متنقل عن طريق المركبات وهو ما يجلب الموارد والتدريب للمرأة في المناطق المحلية. بينما لم تتمكن العديد من المنظمات الأخرى تحمل هذه التكاليف – كانت العديد من مشاريع المنظمات مدتها أسبوع واحد ولم تقبل سوى المرأة التي كانت لديها الرغبة والقدرة على تغطية نفقتها الخاصة.
- **منح وأدوات البداية المهمة غير متاحة في الغالب** – إن محدودية التمويل تعني أن العديد من المشاريع ليس لديها التمويل والموارد اللازمة لتقديم منح وأدوات صغيرة لمساعدة النساء في إنشاء وتطوير مشاريع صغيرة. ووفرت جمعية حماية وتنمية الأسرة العراقية بذي قار ماكينات خياطة للمتخرجات الناجحات لتساعدهن على البدء في العمل فور التخرج، بيد أن هذه حالة نادرة. وفي حالة ارتباط هذه المشاريع بمؤسسات التمويل الأصغر بشكل أفضل – وزادت من الوعي حول مؤسسات التمويل الأصغر أيضًا – فإنه يمكن دعم العديد من النساء لتطبيق الدروس التي تعلموها خلال المشاريع.

6.2.2 الخبرة التنظيمية

تم تطوير معظم المنظمات التي شاركت في المسح عقب سقوط النظام السابق في 2003. وتعمل هذه المنظمات في نفس المجالات – بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة للمرة الأولى:

- **افتقار المنظمات إلى الشبكات وجهات الاتصال** – نظرًا لعدم وجود خبرة، وشبكات, وجهات اتصال، تسعى معظم المشاريع إلى الحصول على دخل من السكان المتاحين (مثل المرأة في المراكز الريفية والنساء الناشطات في المجتمع) لمواجهة التحديات المجتمعية. وكانت هذه المشاريع تجد صعوبة في الوصول إلى مجموعات النساء التي يصعب الوصول إليها أو إجراء مسح على نطاق واسع لتحديد التحديات الخاصة والفرص اللازمة لأنواع من البرامج.
- **افتقار المنظمات إلى القدرات التنظيمية العامة** – تفتقر العديد من المنظمات المحلية إلى الخبرة في عدد من الجوانب التطويرية والتشغيلية. على سبيل المثال، المراقبة والتقييم؛ لا تعلم المنظمات كيف يمكنها تحديد أهداف واقعية أو مؤشرات للبرامج التي تؤثر على القدرة على تخصيص التمويل في المستقبل. ولم تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بقدرات تقييم ومراقبة في مناطق ريفية معينة في العراق لتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي التي تستدعي الحاجة إليها في هذه المناطق. وقد أشارت العديد من المنظمات إلى "ضعف الدعم المقدم للمراقبة من قبل الجهات المانحة عقب نهاية المشروع, إضافة إلى ضعف الوجود التنظيمي للجهة المناحة ... للمراقبة والمتابعة" كعقبة لتطوير القدرات التنظيمية للقيام بالمشاريع المستقبلية وتحديد أهداف للبرامج المستقبلية.
- **عدم التزام المنظمات بالمتابعة بشكل نظامي**- لا تشرف تقريبًا جميع المنظمات على المستفيدات وتتابع معهن بالرغم من حقيقة أن العديد من الخريجات جدد على القوة العاملة وسيكافحن في الغالب للتغلب على العزلة الاجتماعية وسيواجهن تحديات في العمل ومشكلات في المحاسبة والمشكلات الأخرى التي تعترض الإنسان لأول مرة. وقد فشلت العديد من المنظمات في طلب التمويل للمتابعة بسبب نقص الخبرة ومن ثم التروي بشأن تطوير المشروع والمراقبة والاستدامة. في حين تمت إعاقة الآخرين نظرًا للافتقار الكامل للتمويل للمتابعة.
- **عدم وجود تفويضات وأهداف واضحة** – لدى العديد من المنظمات التي تمت الإشارة إليها في دراسات الحالة أهداف متنوعة وتسعى إلى دعم المرأة بطريقة شاملة. فعلى سبيل المثال، تسعى إحدى المنظمات إلى تمكين المرأة العراقية "ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا" من خلال عدة أنشطة. وستواجه المنظمات التي لا تتبنى أهدافًا محددة وواضحة صعوبات بشأن تحقيق نتائج ملموسة في أي جانب خاص من جوانب تمكين المرأة. وعقب سماع المستفيدات على نطاق الدعم العريض المقدم نظريًا، فإنهن قد يأتين متوقعات وجود المزيد من الخدمات والموارد أكثر مما تقدمه منظمة أخرى. أما المستفيدات اللاتي ابتعدن بسبب ذلك فإنهن يصبحن خائبات الأمل ومن ثم لا يرجح أن يبحثن عن خدمات من مثل هذه المنظمات مرة أخرى.

6.2.3 الافتقار إلى ثقة المجتمع

ساهمت العديد من القضايا في انتشار عدم الثقة على نطاق واسع بشأن دوافع وتبعية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

- **غالبًا ما تكون المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني مرتبطة بالحكومة** – يجب على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الاعتماد على الوعود لتوزيع المعلومات الخاصة بالبرنامج, ومن ثم فإن سمعة المنظمات في المجتمعات المحلية لها أهميتها ودورها في النجاح. بيد أنه في ظل نظام حكم صدام حسين، كان يجب تسجيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية وتكون تابعة للحكومة وعدم اعتبارها مستقلة. ولا يزال معظم العراقيين يؤمنون بأن منظمات المجتمع المدني تابعة للحكومة أو حتى تعمل نيابة عنها. ففي 2010، مررت العراق قانونًا جديدًا بشأن المنظمات غير الحكومية يسعى إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني واعتبارها مستقلة عن الحكم السائد.[76]
- **مصادر تمويل معينة تثير الريبة** – في الوقت الذي يمثل فيه نقص التمويل مشكلة كبيرة، إلا أن مصدر التمويل يمثل مشكلة أيضًا قد تسبب سوء فهم في المجتمع. وتتلقى العديد من المنظمات تمويلاً من جهات سياسية أو منظمات دولية وهو ما يعمل على تعقيد العلاقة بين المجتمع والمنظمة – وهو ما يمكن اعتباره ذريعة للحكومة أو الممثلين الخارجيين. ومن ثم، تكافح المنظمات بتصورات مجتمعة خاطئة عند محاولة تنفيذ المشاريع. ولا يزال الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات لتوضح للمجتمعات بواعثها غير المرتبطة بالمصالح الخارجية.

6.2.4 المواقف السائدة حول المرأة العاملة

يمكن أن تعرقل المواقف السائدة حول وجود المرأة في محل العمل - سواء كان يتعلق بالتمييز أو الحماية أو ببساطة الجهل – مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة تنفيذ المشروع إضافة إلى تأثيرها على الخريجات من النساء.

- **تعقد القيود العائلية تصميم المشروع** – غالبًا ما تعوق طلبات اصطحاب أفراد الأسرة من الذكور النساء المشاركات قيد الأعضاء بالمشروع. وفي بعض الحالات، كان من الضروري أن يتم تحديد مواعيد التدريب بالمشروع بشكل دقيق أو تغييرها بسبب مثل هذه المشكلات لتلبية مواعيد الذكور. وكلما تم تقديم هذه المشاريع للمجتمعات بطريقة مفهومة، ربما كانت المرأة أقدر على المشاركة فيها؛ وربما كان الذكور المنفتحون أكثر سماحًا لأقاربهم من الإناث في التنقل بحرية.
- **تصوير الإعلام السلبي للمرأة العاملة** – يزعم الباحثون والمستفيدات أن بعض المواد الإعلامية يمكن أن تعزز التمييز السلبي بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد. ويعتبر الجهل المجتمعي أصعب من التمييز المفتوح. وقد اقترحت المستفيدات في كركوك أنه من الممكن "لفت نظر وسائل الإعلام إلى المشكلات التي تعاني منها المرأة داخل المنزل أو في المجتمع أو في ميدان العمل أو حتى في الشوارع", بيد أن معظم وسائل الإعلام لا تفعل ذلك. يثبط الاعتقاد بأن هذه المواقف لن تغير الهم عن المشاركة في مشاريع التمكين الاقتصادي.

6.3 جوانب التطوع البحثية

عقب بحث دراسات الحالة والتحليل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعراق وجمعية الأمل العراقية بإجراء لقاء مع الباحثين المعنيين بدراسات الحالة لفهم مواقفهم بشكل أفضل.

ولا ينتمي معظم الباحثين المتطوعين إلى أي فئة اقتصادية اجتماعية ضعيفة. وكانت المقابلات الخاصة بالعمل بالنسبة للعديد هي الأولى أو على الأقل يتم فيها مناقشة المشكلات التي تواجهها المرأة الضعيفة والمرأة المعيلة للأسرة في العراق. وقد سلطت ملاحظاتهم الخاصة ونقدهم الضوء على العلامات والتحديات والفرص التي تحيط ببرامج المرأة العراقية.

وقد انتهى العديد من الباحثين إلى فهم واحد تقريبًا للمواقف التي تواجه المرأة العراقية. فبينما اتبع البعض تصورًا أفضل لوظائفهم الخاصة – الجميع يعمل في منظمات غير حكومية في العراق – ومساهماتهم الإيجابية تجاه الفقراء والمهمشين. ومع ذلك, اكتسب البعض الآخر مهارات من اللقاءات وعملية الكتابة التي استمروا في تطبيقها في وظائفهم الحالية. وأخيرًا، وجد بعض الباحثين في قصص المرأة والمثابرة نقطة قوة إضافية لمواجهة مشاكلهن ومخاوفهن الشخصية.

جوانب الباحث التابع لجمعية الأمل العراقية

رسل كاميل، بغداد

"كنت دائمًا أعتقد أن المطلقات والأرامل لا يمكنهن العيش حياة كريمة بسبب طريقة التفكير التي تتبناها العديد من أسرهن ومجتمعاتهن، ولكني سعدت حينما علمت أنه ليست هذه هي القضية. وآمل بوجود طريقة لتعزيز السلامة البدنية والنفسية للمرأة العراقية".

نغم كاظم حمودي، النجف

"لقد بنى عملنا في هذا المشروع قدراتنا الخاصة وكان مفيدًا جدًا لنا في عملنا. ونعمل الآن في مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى ومراكز العنف الأسري في بغداد والبصرة. ولقد كانت قدراتنا الجديدة لتحديد العنف المنزلي ورصده وتوثيقه وغيرها من قضايا المرأة مفيدة جدًا لشركائنا الجدد".

إسراء فلاح، كربلاء

"أواجه في حياتي اليومية الضغوط والمشكلات والعقبات. وفي بعض الأحيان، أشعر بالإحباط, حيث أرغب في الانعزال عن الآخرين وأن أكون بمفردي. ولكن بعد أن علمت عن خبرات منار [من دراسة حالة كربلاء] كأم أرملة لا تملك من المؤهلات التعليمية شيئًا، ألهمتني بنقاط القوة وروح المثابرة لديها. ولقد كانت مليئة بالأمل ومفعمة بالطاقة ولم ترغب فقط في العمل من أجل الحصول على المال، ولكن لتطوير نفسها. ولقد تعلمت من خلال نموذجها أن أقدر الأشياء الإيجابية في حياتي وأن أعمل بجد أكثر لمساعدة أية امرأة مثلها".

[76] قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010. متاح على الرابط التالي:
http://www.ncciraq.org/images/stories/NCCI%20DB/NGOs/NGOlaw/RepublicofIraqLawonNonGovernmentalOrganisationsof2010FinalTextENG.pdf

7. التوصيات

زود البحث الذي تم إجراؤه وفقًا لهذه الدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بمنظور جيد على نطاق واسع من المشكلات المتعلقة بالسياسة والبرامج التي لها تأثير على وضع المرأة في العراق. وقد سلط فحص أكثر من 200 مشروع فردي وتحليل أعمق لـ12 مشروعا وامرأة تم تحديدها لدراسات الحالة الضوء على نجاح المشاريع ونقاط القوة ونقاط الضعف والفرص اللازمة للتطوير والتحسين. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقسيم تحليله إلى مجموعة من التوصيات لمجموعات أصحاب المصلحة التالية:

- **الحكومة** – كيف يمكن أن تمكّن سياسات حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان المرأة بشكل أفضل من النواحي الاقتصادية إضافة إلى تعزيز الحماية القانونية.
- **المجتمع المدني**- كيف يمكن أن تدعم المنظمات المحلية (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية) النساء في مجتمعاتهن بشكل أفضل والارتقاء بالتخطيط للمشاريع لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية المحلية للمرأة ومواجهة عقبات المشاركة.
- **المجتمع الدولي**- كيف يمكن أن تعمل الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية مع المجتمع المدني المحلي للتأكد من استخدام التمويل والخبرة (الوطنية والإقليمية والعالمية).
- **القطاع الخاص**- كيف يمكن أن تسهم الجهات الخاصة والمؤسسية في خلق فرص عمل للمرأة أكثر أمنًا ومن ثم أكثر تنافسية.

7.1 الحكومة

يمكن تصنيف التوصيات الخاصة بالحكومة إلى ثلاث فئات رئيسية: تعزيز الحماية القانونية وزيادة الوعي المجتمعي وتخصيص الموارد:

7.1.1 تعزيز أطر العمل القانونية للمرأة

- وضع قوانين جديدة وتحديث القوانين الحالية التي تضمن مشاركة المرأة وحمايتها في القطاع العام والخاص. يجب توضيح حقوق المرأة في المشاركة في الاقتصاد وتفعيلها. ومن الأمثلة على ذلك، سن قانون خاص بالحد الأدنى للأجر يسهم في ضمان حصول أجر متساو نظير نفس العمل دون تمييز بسبب نوع الجنس والقوانين التي توسع من نطاق سلطة محاكم العمل لتشمل مشكلات التمييز على أساس نوع الجنس وقانون التحرش الجنسي في محل العمل لتمكين المرأة من العمل بحرية دون أية مضايقات شفهية أو بدنية, وقوانين حقوق العقارات التي تتيح للمرأة استخدام الأراضي كضمان لقروض المحتاجين.
- تمكين النساء والمرأة المعيلة للأسرة قانونيًا واقتصاديًا: ومن الأمثلة على ذلك مساواة قوانين الميراث بحيث تمنح الأرامل نصيبًا عادلاً عند الميراث من الأزواج أو الآباء وزيادة متطلبات دعم الطفولة للمطلقات. كما يجب تقديم الدعم لأسرهن مثل تقديم رعاية للأطفال بالنهار للمرأة المعيلة للأسرة التي تعمل. كما يجب توفير المساعدات المالية والمزايا الاجتماعية للنساء والمرأة المعيلة للأسرة بشكل أكثر وضوحًا.
- مواءمة القوانين للاتفاقيات الدولية وأفضل الممارسات. لا تزال القوانين الخاصة بحماية المرأة والفتيات من الزواج القسري أو الزواج المبكر أو العنف الأسري والاعتداء الجنسي غير ملائمة ويجب مراجعتها, لأن كل هذه الأنواع من المواقف تؤثر على إنتاجية المرأة الاقتصادية. ويمكن أن تكون الاتفاقيات الدولية مثل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) نماذج مؤقتة.
- تفعيل الحضور الإلزامي إلى المدرسة لجميع الأطفال. لقد أدى عمل الأطفال القسري وتفضيل الأولاد على البنات في التعليم، والزواج القسري، إلى انتشار أمية البنات ومن ثم عدم القدرة على المشاركة في الاقتصاد. وقد تزامن الالزام القانوني هذا مع تزايد عدد المدارس التي يمكن للبنات الالتحاق بها، وقد ينعكس هذا على تحسين فرص تعليم الفتيات ونسب فرص العمل.
- توسيع نطاق مزاي العمل في ا القطاع الخاص. تتميز الوظائف في القطاع العام بثبات العمل ومزايا إجازة الأمومة والضمان الاجتماعي، ولكنها أصبحت أمرًا نادرًا في إطار سعي العديد للحصول على الوظيفة في القطاع العام. ولا شك أن توسيع نطاق هذه المميزات وتطبيقها على القطاع الخاص سيشجع المزيد من النساء على الحصول على العمل في هذا القطاع حال وجود فرص عمل، وهو ما يمكن تنفيذه من خلال مماثلة الاجور من قبل الحكومة أو آليات الجهات المانحة الدولية أو أية وسائل أخرى.

7.1.2 زيادة الوعي الرسمي والمجتمعي

- غرس المعرفة بشأن الميزانية المراعية لمنظور الجندر (GRB). تكامل الميزانية المراعية لمنظور الجندر مع التخطيط المحلي وتقديم الخدمة لضمان تلبية حاجاتهن والمحافظة على حقوقهن على المستوى المحلي وعمل استبيانات وبحوث لتحديد النطاق الكامل لحاجات المرأة على مستوى المدينة والمحافظة مثل الحصول على الخدمات الأساسية والمتطلبات التعليمية والقانونية وغيرها.
- زيادة الوعي بشأن أثر التعليم على المرأة والفتيات. ثمة قصور في الوعي بشأن أثر تمكين التعليم على المرأة وقدرتها على توعية ودعم أطفالها, وقد يبدأ تحسين زيادة الوعي في الحد من خروج الفتيات من التعليم دون حاجة.

7.1.3 تخصيص الموارد لتمكين المرأة

- تخصيص التمويل والموارد العينية لأنشطة المجتمع المدني الاقتصادية. فغالبًا ما تقوم المنظمات المحلية بعمل مؤثر ولكنها تفتقر إلى مصادر التمويل. وقد يتيح التمويل الحكومي أو الدعم العيني (مثل توفير أماكن التدريب أو المدربين مثل الخبراء القانونيين) لهذه المنظمات بإشراك أعداد أكبر من النساء في المشروعات أو القيام بمشاريع بصفة منتظمة أو محددة. كما يمكن اتخاذ إجراءات لمعالجة المخاوف بشأن أن تلقي التمويل الحكومي يعني الانتماء جزئيًا إلى النظام الحاكم. فعلى سبيل المثال، يمكن توزيع الأموال عن طريق نظام يقوم على المقترحات في ظل قواعد شفافة وصارمة.
- تحسين البنية التحتية التعليمية خاصة في المناطق الريفية. يعتبر بناء المزيد من مدارس البنات أو إعادة تأهيلها وزيادة عدد المدرسات ومراعاة خيارات المدارس الريفية البديلة (مثل المدارس المنزلية) طرقًا ممكنة لمعالجة العديد من العقبات التي تواجهها الفتيات في الالتحاق بالتعليم خاصة في المناطق الريفية.
- تحسين البنية التحتية العامة لوسائل النقل. يتمثل ذلك في توفير الفرصة للنساء والفتيات للحصول على وسائل نقل موثوق فيها وآمنة (مثل الحافلات) لمساعدتهن في الوصول إلى المدارس والعمل والأسواق, وهو ما يمكن أن يكون أمرًا عمليًا في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية.
- توفير سبل في سبيل حصول المرأة الفقيرة والريفية على التعليم العالي عن طريق المنح الدراسية وغيرها.

- إقامة أو دعم مراكز المرأة المحلية. يمكن أن تسمح مراكز المجتمع الخاصة بالمرأة للنساء مقابلة النساء الأخريات اللاتي يتمتعن بنفس القدر من الخبرة والاتصال بالإنترنت بحثًا عن المعلومات الخاصة بالقضايا القانونية. كما يمكن أن تكون مقر رعاية بالنهار ومكانًا لتوفير فرص التعليم مثل فصول التعليم أو الإعارة إلى منظمات المجتمع المدني لأغراض المشروع/التدريب.

7.2 المجتمع المدني

يمكن أن تقدم المنظمات المحلية التي تنفذ مشاريع التمكين الاقتصادي في العراق الكثير في تطوير المشروع وتنفيذه ومتابعته لتحسين الفعالية وإمكانية الوصول من أجل:

- تحسين إستراتيجية المشروع والتخطيط. يمكن للمنظمات أن تجري تقييمًا باستخدام أدوات مثل إطار العمل المنطقي لتحديد أصحاب المصلحة ومخاطر المشروع والتحديات الخاصة بأهداف المشروع والمشاركة في تحديد الأهداف بشكل أفضل – بدلاً من مواجهة التحديات غير المتوقعة مثل عدم قدرة المرأة المتعلمة على المشاركة وغيرها. وعلاوة على ذلك، فإن إعداد الميزانية للمراقبة وأدوات التقييم أمر بالغ الأهمية لمشاريع التقييم من خلال دورة الحياة من أجل التعلم في الحال ومن أجل المشاريع المستقبلية.
- تحديد الرسائل والأهداف التنظيمية. يمكن أن تكون المشاركات في المشاريع المحتملة والمستفيدات على علم بالمنظمات والمشاريع التي تفتقد إلى المعلومات الواضحة حول الخدمات المقدمة. ويساهم زيادة الوعي بالرسائل والأهداف التنظيمية في إدارة التوقعات وبناء جسر الثقة مع الجهات المانحة والمجتمعات والحكومة.
- عقد دورات تدريبية في المكان الذي تعيش فيه المرأة. تلعب اللوجستيات دورًا بالغ الأهمية في حسابات المرأة لحضور البرامج. وقد لا يُسمح لأفراد الأسرة بالمشاركة في المشاريع بسبب بعد المسافة عن المنزل أو بسبب عدم قدرة أي شخص على نقل المرأة من وإلى المشاريع. كما يمكن أن تساهم وحدات التدريب المتنقلة والمواقع البديلة والتعليم من المنزل في الوصول إلى المزيد من النساء في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها.
- مشاركة قادة المجتمع الذكور. قد يكون للتواصل مع قادة المجتمع من شيوخ القبائل وعلماء الدين حول المشاريع ومفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة الكثير من المميزات, بداية من المشاركة في المشاريع المحسنة وحتى الدعم الإضافي لعمل المنظمات المحلية.
- وضع موازنة لفصول التعليم. وفقًا للمشاريع ودراسات الحالة، تمنع الأمية العديد من النساء من المشاركة في البرامج وإيجاد فرص عمل. فإضافة إلى المهارات الحياتية المتنوعة التي تقدمها برامج التمكين الاقتصادي، ينبغي اعتبار التعلم أمرًا مكملاً لأي مشروع لزيادة الأعداد للعمل.
- تزويد الخريجات بدعم لبداية المشروع. من العوائق الرئيسية التي تواجه منظمي المشاريع من الإناث للمرة الأولى تكاليف البدء – تكون بسيطة في بعض الأحيان مثل تكلفة ماكينة خياطة. وحينما لا تتمكن المشاريع من توفير منح أو آلات صغيرة، قد تقوم مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) بتقديم الدعم. غير أن النساء غالبًا ما يعجزن عن الوصول إلى هذه المؤسسات وحدهن. ويمكن تطوير المشاريع بالشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر حيث يمكن أن تقدم المنظمات المحلية التدريبات اللازمة وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر دعم البدء للخريجات.
- توفير الميزانية والمتابعة مع خريجي المشاريع. أبرزت دراسات الحالة قضايا ومشكلات تواجه خريجات المشاريع العاملات, بداية من مصدر المواد الخام وحتى الوصول إلى العملاء. وقد تساعد المتابعة مع الخريجات على تطوير مواد تدريبية توضح بشكل أفضل للمشاركات في المشاريع المشكلات التي قد يواجهونها عند إنشاء مشاريعهن بطريقتهن الخاصة. كما يمكن أن تتيح المتابعة للخريجات التواصل مع المنظمات التي قامت بتدريبهن في البداية حال الحاجة إلى مزيد من الدعم.
- إعداد أنظمة مراقبة. سلطت دراسات الحالة الضوء على النجاح والتحول الإيجابي الذي لاقته العديد من النساء اللاتي تخرجن من مشاريع التمكين الاقتصادي. ويمكن أن تكون خريجات المشروع مصادر معلومات مهمة ويقدمن الدروس المستفادة والدعم المعنوي للمشاركات الجدد والمنظمات المنفذة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشجع هذه الأنظمة الخريجات على التواصل مع بعضهن البعض – أشارت موضوعات دراسات الحالة المتعددة إلى مدى أهمية ذلك للعمل والمناقشة والمشاركة مع الزملاء المشاركات.

7.3 المجتمع الدولي

بالإضافة إلى التمويل، ثمة مجال للجهات والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) لتقديم التوجيه والدعم للمنظمات المحلية بطرق عدة:

- ربط تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية باحتياجات المجتمع المدني المحلي. حينما تتقدم المنظمات المحلية بطلب للتمويل الذي يعتمد على جدول أعمال المنظمات غير الحكومية الدولية، يمكن للمنظمات المحلية أن تقوم بتنظيم مشاريعها الخاصة لتفي بمعايير التمويل بشكل أفضل، وهو ما قد يكون على حساب تلبية احتياجات النساء والمجتمعات أو قد يتسبب في أن تنحرف المنظمات المحلية عن مسارها وأداء وظائفها المنوطة بها والتي تعارف عليها المجتمع مما يزيد من عدم الثقة التي قد تكون موجودة بين بعض المجتمعات والمجتمع المدني.
- توفير التمويل لمبادرات أكبر. تركز مشاريع التمكين الاقتصادي في الغالب في إطار ضيق على الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك قد يساهم تقديم التمويل للنساء المشاركات في النطاق غير الرسمي (مثل الخياطة والحرف اليدوية) في تطوير مشاريعهن. كما يسهم التمويل في مساعدة المرأة في الحصول على المعلومات, وتسهم تكنولوجيا الاتصالات في تسويق العمل بشكل أفضل. وأخيرًا، يساعد التدريب أيضًا في مجالات مثل التكنولوجيا والعلوم أو تسهيل الأفكار الابتكارية مثل المشاريع الخضراء أو المستدامة في قدرة المرأة على المنافسة في قطاع العمل.
- تشجيع التواصل عبر المنظمات. قد يربط التمويل الذي يشجع على البرامج المشتركة المنظمات بتخصصات مختلفة ومن ثم الحصول على مزايا تنافسية. كما يمكن أن يشجع تمويل مشاريع مشابهة أو محافظات المنظمات المنفذة على مشاركة التحديات والمعرفة والدروس المستفادة، وهو أمر سابق لشراكات وشبكات معدة بين المجتمع المدني العراقي.

7.4 القطاع الخاص

- تبني أطر عمل لدعم المرأة العاملة. يمكن أن تدعم شركات القطاع الخاص بشكل أفضل المرأة التي تعمل حاليًا ومستقبلاً من خلال نماذج عمل شاملة ووضع لوائح للتحرش الجنسي ودعم الرعاية اليومية وغيرها من الإجراءات.

8. الملاحق: دراسات الحالة

تم إجراء دراسات الحالة التالية بمنهجية موحدة غير أن تركيبة وعمق المعلومات يختلف من دراسة لأخرى بسبب صعوبة جمع دراسات الحالة المتطوعات اللاتي تنقصهن الخبرة في البحث الموازي إضافة إلى عدم وجود استبيان معياري حازم أو نموذج لإدخال بيانات. وقد تم ذكر معظم دراسات الحالة في الأقسام التحليلية لهذا التقرير، ولكن الأخبار الكاملة في هذا القسم تقدم لمحة على حياة العديد من النساء المهمشة والريفية، علمًا بأنه تم تغيير الأسماء لأغراض عدم الإفصاح عن الهوية.

دراسة الحالة 1: س. ف.

المحافظة	الأنبار
نوع الموقع	حضري
السن	40
الحالة الاجتماعية	أرملة
اسم المشروع	برنامج الصفا لدعم الأرامل
المنظمة المنفذة	جمعية الصفا للتنمية والصداقة

الأسرة والخلفية

س. ف. هي البنت الرابعة من بين ست بنات ولها ستة من الإخوة الذكور. وانتقلت أسرتها من منطقة الجزيرة الريفية الزراعية إلى مدينة الرمادي بسبب طبيعة وظيفة والدها العسكرية. والتحقت هي وأخواتها البنات بالمدرسة في صغرها وكانت تأمل في الحصول على فرصة عمل في أحد البنوك الحكومية. ولكن في عامها الثاني من المدرسة الثانوية، تقدم إليها ابن عمها للزواج بالرغم من أن لها ثلاث من الأخوات يكبرنها لم يتزوجن بعد. وبالرغم من اعتراضها، إلا أن والديها وأفراد الأسرة والقبيلة أكدوا لها أن المرأة مكانها في المنزل وتربية الأطفال وليس التعليم أو الأمل في الحصول على وظيفة.

وبعد مضي ثمانية أشهر على زواجها في عام 1995، ذهب زوجها للعمل في كندا, بل وحصل على الجنسية الكندية. وتوفي أكبر إخوانها الذكور, ياسر, في أوائل عام 2006 في حادث مروع شمل هجومًا بالقنابل على القوات الأمريكية. وبعد مرور بعض الوقت، عاد زوج س.ف. من كندا وأقنعها بمرافقته إلى كندا في ظل الوضع الأمني المتدهور ووفاة أخيها في حادث مروع. وبعد إقناعها، شرع زوجها في اتخاذ الإجراءات القانونية المتعددة لإصدار جوازات السفر للأسرة. وقد اضطر للذهاب إلى بغداد نظرًا لعدم وجود مكاتب جوازات سفر أو قنصليات كندية في الأنبار, وكان ذلك في وقت قد بلغ فيه العنف الطائفي أشده وبدأ الخوف يسيطر على س.ف. لأنها لم تسمع صوت زوجها منذ أكثر من 10 أيام. وبعد التحريات، علمت س. ف. أن جثة زوجها في غرفة الجثث ببغداد وأكدت أنها كانت تلوم نفسها باستمرار لأن زوجها لم يكن سيسافر إلى بغداد إذا لم تكن هي بحاجة إلى جواز سفر.

لقد كان الوضع المالي لس.ف. مرضيًا جدًا حتى وفاة زوجها – منح عمله في كندا الفرصة ليأتي بأموال كافية بشكل كبير لتغطية المصروفات وشراء منزل وبعض الأراضي. ولكن بعد وفاة زوجها لم يعد لديها دخل فاضطرت لبيع الأراضي لتعيش أسرتها.

المشاركة في المشروع والعمل

في عام 2009، بدأت س. ف. في المشاركة في برنامج الصفا لمساعدة الأرامل، وهو مشروع قامت جمعية الصفا للتنمية والصداقة على تنفيذه، بعد أن رشحها أخ زوجها الذي كان يعمل مع إحدى المنظمات الشريكة لجمعية الصفا. وكجزء من المشروع، سافرت س. ف. مع مجموعة مكونة من 25 من الأرامل إلى أربيل لحضور حلقات تدريبية لمدة أسبوع واحد تضمنت زيادة الوعي وبناء المهارات العامة. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تركت فيها س. ف. الأنبار في حياتها.

وعقب التدريب، عملت س. ف. في مؤسسة الصفا في مشاريع مساعدة الأرامل خاصة لقاء السيدات في منطقتها للوقوف على المشكلات والاحتياجات والأولويات. وخلال مرحلة المدرسة الابتدائية، حصلت س. ف. على الشهادة الابتدائية وشهادة تعلم. وبعد ذلك، ساعدتها مؤسسة صفا في الحصول على وظيفة تعليم في مدرسة بالقرب من المنزل. كما عملت س. ف. في المساء في شركة قانونية لزيادة دخلها ولشغفها بالقضايا القانونية.

المعارضة والتعقيب

خلال عملها في مؤسسة الصفا، واجهت س.ف. بعض المعارضة من القبيلة وأفراد الأسرة، وكانت تجد تأييدًا من أختها وزوج أختها باستمرار لمواجهة هذه الضغوط. والأهم من ذلك، منحها عملها أهدافًا متجددة وأنشطة دائمة جعلها تشعر بأنها تتمتع بقدر من التفاؤل حتى بعد أن استنزفت الفواجع التي حلت بأسرتها الكثير من أملها.

تم أيضًا إجراء مقابلة مع أختها وأخ زوجها وألمحا أن س. ف. ألهمت أختها لتكمل تعليمها؛ وبالفعل أكملت الدبلوم في معهد لإعداد المعلمين وهي الآن طالبة بالكلية.

"[من خلال المشروع] أصبحت س. ف. نموذجًا للعديد من النساء في القبيلة – رمز للمثابرة والتحمل وإدراك الذات".
– أخت س.ف. وزوج أختها

دراسة الحالة 2: نور

المحافظة	بابل
نوع الموقع	ريفي
السن	27
الحالة الاجتماعية	غير متزوجة
اسم المشروع	دعائم حقوق المرأة
المنظمة المنفذة	معهد أكد الثقافي

الأسرة والخلفية

نور فتاة غير متزوجة لها أختان وأخان. وكان والدها في البداية هو مصدر الدعم المالي الوحيد لها ولأسرتها. وتخرجت نور من كلية الحقوق ولكنها لم تحصل على فرصة عمل ولم يكن لها مصدر دخل قبل البدء في مشروع معهد أكد الثقافي وهو دعائم لحقوق المرأة في كانون الثاني/ديسمبر 2010.

المشاركة في المشروع والعمل

التحقت نور بدورة الباحثين الاجتماعيين وفقًا لدعائم المشروع الذي كان يهدف إلى زيادة الوعي بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. تضمنت الدورة قضايا مثل الجنس والتمكين الاقتصادي ومكافحة العنف ضد المرأة والأسباب المعتادة لهذا العنف والتطور المهني الشخصي.

"لقد ساعدتني الدورة التدريبية على تطوير مستواي في الأسئلة الشخصية والمشاركة في المناقشات بدلاً من مجرد حفظ الحقائق والوقائع". نور

بعد إكمال الدورة، عرض المعهد على نور وظيفة من وظيفتين متاحتين "باحثة اجتماعية", وخصص لها مجموعة عمل كانت تعمل على تطوير منتديات الوعي للأسر بمحافظة بابل حول العنف ضد المرأة وبناء السلام على مستوى المجتمع. ومنذ تعيين نور, ساهمت في 20 منتدى إضافة إلى العديد من الزيارات للمجموعات مع نساء محافظة بابل ورجالها. وقد شعرت نور من خلال حديثها مع النساء اللاتي تحدثت معهن أنهن يعتمدن على الأقارب الذكور للمساعدة في حل المسائل الشخصية والأسرية. وبإضافة إلى عدم الاعتماد على الذات، لم تكن السيدات يثقن في بعضهن البعض – بغض النظر عن المنظمات غير الحكومية – سعيًا نحو الدعم الأخلاقي في مسائل مثل العنف الأسري. وكان الشك يساور بعضهن بشأن عدم الحفاظ على قضاياهن الشخصية.

ولاحظت نور أن الطالبات, خلال أيام الجامعة وفي دورة الدعائم, قمن بمناقشات مفتوحة وصريحة حول الأهداف والصعوبات والآمال. ومن ثم، سعت في عملها إلى أن تجعل النساء في الريف يتحدثن بشكل أكثر راحة ويتواصلن مع بعضهن البعض. كما أشارت نور إلى أن هذا يساعد في الحد من بعض السلوكيات مثل الاعتماد على الأقارب الذكور – كما يحدث حينما تعيش النساء حياة إيوائية لا يتم فيها تشجيعهن أو السماح لهن في الشعور بالاستقلالية والقدرة.

المعارضة والتعقيب

حاولت نور أن تتصدى للمعارضة التي تجدها من أسرتها بفعالية وذلك من خلال التواصل. وكان من بين اعتراضات أسرتها حول عرض الوظيفة التي تلقتها أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لا تقدم المزايا المتنوعة التي تقدمها الوظائف الحكومية في الغالب.

وقد واجهت نور ذلك من خلال إخبار أسرتها بسمعة المعهد الطيبة مع الموظفين وسمعة مديرها على المستوى المحلي والعقد لمدة عام الذي أبرمته معه والذي يمكن تسجيله في إحدى المحاكم.

كما كانت أسرتها يساورها القلق بشان التنقل لمسافة بعيدة نسبيًا والمناطق الريفية التي يوجد بها قلق من النواحي الاجتماعية (على بعد مسافة 20-50 كم من المنزل) عند السفر للمنتديات المختلفة والزيارات الشخصية؛ أوضحت نور أيضًا لأسرتها سجل المعهد بشأن السلامة وعلاقته الطيبة بقادة المجتمع في الريف.

وكانت لنور صديقات يرون أن العمل الرئيسي للمعهد – زيادة الوعي حول حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة – ليس مهمًا. وقد أكدت لهن نور قيمة المرأة التي تساهم في الاقتصاد وتساعد الأسرة والثقة بالنفس التي تتأتى بالاستقلال المالي.

أفكار أخرى

تعاملت نور مع عملها بشيء من الواقعية الحذرة: ذكرت أن راتبها يغطي نفقاتها الشخصية بالكاد من تنقل وملابس وغذاء وغيره. وهو أمر غير كافٍ للادخار للمنزل أو شراء قطعة أرض. بيد أنها حصلت على العديد من الجوانب الإيجابية من الوظيفة مثل البيئة الاجتماعية المتميزة وحقيقة أنها انتقلت من امرأة عاطلة إلى تطوير المهارات التي تجعلها قادرة على الحصول على وظيفة بشكل أكبر في المستقبل والثقة بالنفس التي غرسها عملها فيها. كما دفعها شكوى المشرفين من عدم انضباط مواعيدها وعملها الجاد إلى الإيمان بأن إنجازاتها وعملها، وليس النوع الإنساني، هو المعيار المنوط بالحكم عليها. كما أن زيادة الثقة لديها قد طور من مهاراتها الشخصية – غالبًا ما تتحدث مع قادة قبليين وعلماء دين لمناقشة أهمية حقوق المرأة ومشاركتها ومكافحة العنف الأسري، وهو أمر لم تكن تستطيع أن تفعله من قبل. وعلاوة على ذلك، كان عملها الجيد ملحوظًا وأيد مدير المعهد فكرة قيد نور في دورات وتدريبات أخرى للارتقاء بمهاراتها ومن ثم الحصول على عمل.

زاد نجاح نور أثناء هذا المشروع وبعده من روح الأمل لدى أسرتها حيث بدأ أخوها في البحث عن وظيفة بشكل أكثر فعالية تتناسب مع درجته العلمية, ويشعر والدها بارتياح أكثر لأن لديه بنتًا أكثر قدرة على الدعم المالي ومساعدة نفسها

دراسة الحالة 3: شذى

المحافظة	بغداد
نوع الموقع	حضري
السن	35
الحالة الاجتماعية	أرملة
اسم المشروع	تشجيع حماية المرأة في العراق
المنظمة المنفذة	المرأة للسلام

الأسرة والخلفية

شذى فتاة من بين خمسة أولاد: ولد وأربع بنات. تقطن في مدينة الصدر، أحد أحياء بغداد الذي تم أنشاؤه في عام 1959 لفقراء الحضر. ويوجد بالمدينة 3 ملايين نسمة وتتميز بالكثافة السكانية العالية وعانت من الإهمال, وبشكل كبير في فترة النظام السابق, الأمر الذي زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي والتعليم والوضع الصحي لمعظم السكان.

وكانت شذى متزوجة وتم إرغامها على ترك المدرسة في سن الخامسة عشرة. وفي الفترة ما بين 1995 و2005، كان لديها 5 أطفال - ولد وأربع بنات. وفي عام 2007، لقي زوجها مصرعه، وهو عامل إنشاء، وهو في طريقه إلى العمل حينما انفجرت قنبلة في طريقه لتظل زوجته دون مصدر دخل وأصبحت غير قادرة بعد على المكوث في منزل زوجها. ولديها خمسة أطفال يقيمون في حجرة واحدة في منزل والدها المزدحم. وبعد ذلك، لجأت شذى إلى الرعاية الاجتماعية الحكومية ومؤسسات الضمان الاجتماعي للحصول على دفعة شهرية صغيرة تبلغ 250000 دينار عراقي (214 دولارًا أمريكيًا) ساعدتها على تلبية أهم الحاجات الأساسية لأسرتها ولكنها لم تكن كافية للاستقلال المالي الفعلي أو للإقامة في منزل جديد.

المشاركة في المشروع والعمل

تعلمت شذى في النهاية من خلال الكتيبات والإعلانات المتعددة في منطقتها بمشروع "تشجيع حماية المرأة في العراق" الذي ينفذه مركز المرأة للسلام والذي استهدف النساء من جميع المستويات التعليمية وقالت شذى إنها وجميع زميلاتها المشاركات لم يجدن أية صعوبة في فهم محتوى التدريب بالرغم من أنهن لم يكملن تعليمهن. ولكن تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتها هي والمشاركات في التنقل – حيث كان موقع التدريب بعيدًا عن منازل معظم المشاركات فضلاً عن الزحام وعقبات الطرق المتعلقة بالسلامة. ولم يتمكن المشروع من تغطية نفقات التنقل أو رعاية الطفل للمشاركات.

وخلال هذا المشروع الذي استمر لمدة سبعة أيام، تعلمت شذى كيفية إدارة المشاريع أو الشركات الصغيرة من خلال التدريب على الموازنات والحسابات والمخزون وغير ذلك من الموضوعات الأخرى. وعقب التخرج، وفر لها مركز المرأة للسلام فرصة لإدارة محل بقالة صغير بالقرب من منزلها مقابل راتب وجزء من الأرباح. وكانت مكاسبها الشهرية من هذا العمل تغطي أكثر الأساسيات مثل الغذاء والكهرباء والمصروفات المدرسية، بيد أنها لم تكن تكفي للانتقال إلى منزل مستقل وظلت تعيش مع والديها في منزلهما حتى الآن.

المعارضة والتعقيب

واجهت شذى بعض الاعتراضات من أفراد أسرتها وجيرانها لتركها المنزل والعمل, وهي اعتراضات مترسخة في التقاليد التي ترغم الأرملة على الإقامة في المنزل وتربية أبنائها ومنعها من الاختلاط بالغير لحين زواجها مرة أخرى.

.

"أواجه معارضة أسرتي وأصدقائي بالحديث عن أهمية وظيفتي لأطفالي – حيث تغطي المصروفات التي لا يتحملها أي أحد غيري. وإنني لن أتمكن من أداء وظيفتي كأم مالم أؤدي هذه الوظيفة أيضًا". شذى

أفكار أخرى

ركزت شذى بشكل كبير على خدمة العملاء التي تعلمت أهميتها خلال التدريب. لقد حرصت على أن تبني علاقات قوية مع الأصدقاء والجيران في المنطقة لتشجيع المتجر. ولشدة حرصها على جذب العملاء، حاولت أن تتعرف على المتطلبات التي يحتاجها المتجر. ولشراء هذه الأشياء، كانت شذى تسافر إلى الشورجة للبيع بالجملة والمشهور بأن النساء لا يرتادونه مصطحبة ابن أخيها البالغ من العمر 16 عامًا لتجنب أي تحرش بها من جانب الرجال ومساعدتها في حمل المشتريات الثقيلة، ولا تكترث بآراء الآخرين عنها. إن إقدام شذى وزيارتها لهذا السوق لا يوضح فقط العقلية التي اكتسبتها نتيجة تدريبها، ولكن لعدم رغبتها في التأكيد على المعايير التقليدية حول المرأة.

لقد مرت 4 أعوام على وفاة زوج شذى. وفي الوقت الذي كانت لا تزال ترتدي فيه اللون الأسود حدادا على زوجها، تغيرت بطرق عديدة حيث تستمتع بهواياتها في أوقات الفراغ في الوقت الذي كانت تشعر فيه بالذنب إذا لم توفر لأولادها ما يحتاجونه. كما أصبحت مهتمة بالحياة المدنية والسياسية وتتابع الآن الأخبار والمعلومات الخاصة بالمرأة وأصبحت أكثر شغفًا بالمشاركة السياسية للمرأة وحرية الخطاب وتتطلع إلى التصويت في الانتخابات القادمة.

طلب ابن عمها مؤخرا يدها للزواج. وبالرغم من أنها كانت مجبرة من قبل على الموافقة بسبب الأهمية الاجتماعية والمالية، إلا أنها رفضت هذه المرة لأنها تستمتع باستقلالها وكسبت احترامًا للذات بشكل فريد في اتخاذ قراراتها وتريد أن تكون قدوة لبناتها ليصبحن مثقفات ويعتمدن على أنفسهن وأكثر قدرة على اتخاذ قراراتهن بشأن الزواج والعمل أو أية مشكلات تواجههن.

دراسة الحالة 4: ريم

المحافظة	البصرة
نوع الموقع	ريفي
السن	32
الحالة الاجتماعية	أرملة
اسم المشروع	دعم تنظيم المشاريع للنساء والأرامل
المنظمة المنفذة	جمعية الفردوس العراقية

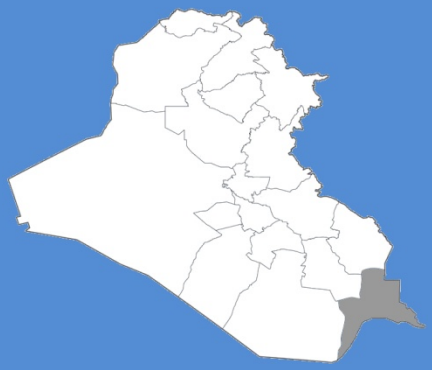

الأسرة والخلفية

ريم أرملة تبلغ من العمر 32 عامًا تعيش حاليًا في مكان بعيد وريفي في محافظة البصرة. ونشأت ريم، واحدة من بين 6 أطفال، في أسرة فقيرة لها أخوان وثلاث أخوات. وكان والدها يؤمن بأن البنات ما هن إلا حاملات للأطفال وهو ما دفعه إلى حرمان بناته من الذهاب إلى المدرسة ناهيك عن أن مدارس البنات بعيدة تمامًا عن محل الإقامة. لذا، كانت ريم أمية لمعظم فترات حياتها.

وتزوجت ريم في سن مبكرة من ابن عمها الذي يعيش بالقرب من منزل عائلتها. ولها بنتان وولدان على التعاقب. وكان زوجها يعمل سائقًا ولكن تم اغتياله على يد قطاع الطرق. وعقب وفاة زوجها، طلب من ريم أن تترك منزل نسيبها وكان والداها قد توفيا ما اضطرها إلى العيش مع أخيها حتى تحصل هي وأولادها على القوت والمأوى.

وبالرغم من أن ريم أرملة، إلا أنها لم تتلق ضمانًا اجتماعيًا من الحكومة. ولم يسمح لها أخوها بالعمل متذرعا بالأعراف والتقاليد القبلية التي تمنع المرأة من فعل أي شيء خلاف رعاية المنزل وتربية الأطفال.

المشاركة في المشروع والعمل

على الرغم من أوامر الأخ، إلا أن ريم علمت في النهاية بمشروع دعم تنظيم المشاريع للنساء والأرامل الذي تنفذه جمعية الفردوس العراقية. وقدم هذا المشروع دعم رعاية الأطفال للمشاركات، مما أتاح لريم الحصول على الدورات التعليمية الأساسية إضافة إلى المشاركة في مشروع توفير مصادر الدخل.

وبالرغم من الدورات التعليمية، طورت ريم مهارات القراءة والكتابة الأساسية وحصلت على شهادة الدرجة الرابعة المعتمدة من هيئة التعليم بالبصرة ثم شاركت في برنامج مبيعات المواد الغذائية تحت رعاية مشروع دعم تنظيم المشاريع للنساء والأرامل. وقد ساعد المشروع المرأة الريفية في الحصول على المال من خلال بيع المواد الغذائية في المجتمعات الريفية حسب الحاجة. كما استفاد منه الساكنات المحليات اللاتي لا يمكنهن التنقل لمسافات أطول إلى الأسواق.

المعارضة والتعقيب

غالبًا ما ينظر المجتمع الريفي الذي تتبع له ريم نظرة دونية إلى المرأة العاملة وكان يساورها القلق من الضغوط الاجتماعية التي قد تواجهها في واجهة المتجر. وسعت ريم إلى الحصول على فرصة عمل خارج منزل أخيها الذي رفض فكرة عملها في البداية على الإطلاق فضلاً عن خارج منزله.

"أود أن أعبر عن شكري لما قدمه أعضاء مؤسسة الفردوس من مساعدة. وإنني أتحلى بالشجاعة لإقناع (أخي) بأنه يمكنني أن أساعد نفسي وأطفالي من خلال هذه الفرصة وأتحمل مسؤوليتي بعيدًا عنه لأساعد نفسي".- ريم

وبالرغم من أن أخوها قد وافق في النهاية، إلا أن ريم كافحت في البداية لأن المواطنين لم يكونوا يعلمون أنها كانت تبيع المواد الغذائية. ولكن دخلها اليومي قد ازداد بالتدريج حينما تعرف عليها مجموعة من أطفال الجيران وعلم غيرهم عن طريقهم أنها تبيع المواد الغذائية. وعلى الرغم من النظرة الدنيئة التي كان ينظر إليها المجتمع إلى عملها، إلا أن لها عددًا من العملاء من المنطقة المحلية من الرجال والنساء.

وبمرور الوقت، حاز استقلال ريم المادي على ثقة واحترام أفراد أسرتها ومجتمعها، كما ساهمت في القبول بشكل عام بين أفراد المجتمع وفي المناطق الريفية التي تتحكم فيها القبائل الأخرى والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني والعمل الاجتماعي الخاص بها.

أفكار أخرى

ذكرت ريم أن خبرتها العامة غيرت بشكل كبير من ثقتها بنفسها، وتكمن كلمة السر في الدورة التعليمية التي التحقت بها. فعلى سبيل المثال، قالت ريم "أستطيع أن أقرأ الآن تاريخ الانتهاء المدون على البضائع التي أشتريها وقد خدعت أكثر من مرة من قبل" عن طريق أصحاب المحلات. وتشعر ريم أن محو أميتها قد مكنها من أن تكون على دراية أكبر بما يحدث حولها ووسع قاعدتها المعرفية وغير من طريقة تفكيرها إضافة إلى القيام ببعض المهام المحاسبية لمشروعها الصغير.

وقارنت ريم وضعها الجديد بحياة طفولتها التي كانت تعيشها مع والدها بطريقة تقليدية. فقد أكدت أن والدها كان متقلب المزاج حيث كان يعامل إخوانها الذكور بشكل مختلف عنها وعن إخوتها وكان يعاقبهن بشكل أشد عن الأخطاء البسيطة في المنزل وهو ما جعلها تشعر في مقتبل حياتها أنها ضعيفة. ولكن عقب المشروع واستقلالها الجديد، شكلت ريم لنفسها منظورًا أوسع عن الحياة لتنتقل إليه من اليأس الذي كانت تشعر به في بداية حياتها. وتركز ريم الآن على ضمان حصول أولادها على حقهم في التعليم الكامل الذي لم تجد هي فرصتها فيه وأن يعيش بناتها حياة إيجابية دون أي تمييز لنوع على حساب الآخر.

دراسة الحالة 5: أريج

المحافظة	ديالى
نوع الموقع	حضري
السن	24
الحالة الاجتماعية	غير متزوجة
اسم المشروع	الأدوات الاقتصادية للمرأة من أجل السلام ومستقبل باهر
المنظمة المنفذة	منظمة حواء للإغاثة والتنمية

الأسرة والخلفية

أريج فتاة غير متزوجة تبلغ من العمر 24 عامًا من محافظة ديالى. ولها أربعة من الإخوة وأربع من الأخوات. وتتمسك قبيلتها بالتقاليد وتؤكد على التعليم الديني. وبالرغم من ذلك، كان والدها متسلطًا بشأن إكمال جميع أولاده التعليم. لذا، أنهت أريج دراستها بالمدرسة الثانوية وحصلت على درجة البكالوريوس ولم تجد أي اعتراض من عائلتها حينما أعربت عن رغبتها في الالتحاق بمشروع الأدوات الاقتصادية للمرأة من أجل السلام ومستقبل باهر الذي قامت بتنفيذه منظمة حواء للإغاثة والتنمية.

المشاركة في المشروع والعمل

كانت أريج ترغب في الالتحاق بالمشروع بسبب رغبتها في المساهمة في تحمل الأعباء المالية مع والدها لتلبية احتياجاتها وتحسين أحوالها المعيشية والحصول على خبرة في إدارة المشاريع لتطوير نفسها في مهنتها.

وكان الهدف من المشروع التعرف على الفجوات في عرض السوق في محافظة ديالى ومساعدة المرأة المحلية في تطوير مشاريعها لتلبية احتياجاتها. وعقدت المنظمة أولاً ورشة عمل لقادة المجتمع المدني المحلي لتوضيح المنتجات المحلية وطلبات الخدمة التي لم يتم تلبيتها ونوع المشاريع التي قد تكون ناجحة في المنطقة. وقد تم تلخيص التعقيب على ورشة العمل في استبيانات تم توزيعها على السكان المحليين في قرى متعددة ومدن صغيرة في ديالى. وقد كشف هذا الاستبيان النقاب بشكل خاص عن الحاجة إلى مشاريع ومؤسسات صغيرة خاصة المتاجر العامة ومراكز النسخ في مناطق مختلفة.

وبالإضافة إلى تقييم الحاجات، عقدت منظمة حواء دورات تدريبية لمساعدة المرأة المحلية في تنفيذ مشاريع صغيرة قد تلبي الاحتياجات المحلية. وقد شملت هذه الدورات طريقة إدارة المشاريع أو المؤسسات الصغيرة وصفات المدير الناجح وحتى كيفية إجراء دراسات ملموسة وبحوث تسويقية.

جمع رأس المال

كان أكبر التحديات التي واجهتها أريج بعد إكمال الدورات التدريبية حينما سعت إلى الحصول على رأس مال لعمل مشروع على حسابها الخاص. وقد اجتمعت النساء المشاركات ويبلغ عددهن 90 امرأة لمناقشة قضية جمع رأس المال. وتمت مناقشة أفكار عدة مثل جمع مساهمات شهرية صغيرة في صندوق تحصل عليه واحدة منهن في كل شهر، وأن تقدم جميع المشاركات قرضًا يتم سداده حينما ينجح أحد المستلمين في بدء مشروع أو المساهمات اللاتي يتم الاستعانة بهن في مشروع جديد بعقد يوضح السداد وفقًا للمساهمات الأولية والأرباح. ولم تجر منظمة حواء أية إحصائيات خاصة، ولكن زعم عدد من النساء أنهن قادرات على الحصول على رأس المال من هذا المنهج المشترك وقمن بعمل مشروعات صغيرة خاصة بهن. وبدلا من سلك هذا النهج، كتبت أريج طلب منحة متميزًا من خلال مشروع نفذته مؤسسة المرتقى وتسلمت أموال تأسيس كافية لفتح متجر عام صغير لبيع الأثاث أيضًا. ويشهد متجر أريج الآن نجاحًا ولكن يجب عليها في الغالب السفر إلى بغداد من أجل شراء المواد بسعر منخفض لتوفير مصادر الربح. ويتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها في الإدارة في الحصول على هذه التوريدات بسوق الشرجة للبيع بالجملة.

المعارضة والتعقيب

أيدت أسرة أريج قرارها وشجعتها على الانضمام للمشروع بالرغم من أنه ليس من المعتاد في مدينتها أن تشارك النساء في وظائف خارج منزلها وكان عليها أن توضح طبيعة المشروع ومزاياه للعديد من الجيران الذين أصابهم الدهشة جراء قرارها. ولكن جاءت معظم التعقيبات حول الانضمام للمشروع إيجابية.

"تغيرت شخصية أريج وثقتها بفضل مشروع (حواء). وإذا استطاع الآخرون أن يروا كيف أنها تمكنت من دعم أسرتها، فإنهم قد يهجرون ما توارثوه من تقاليد بعدم عمل المرأة. وإنني بصفة خاصة أفتخر بالتعامل الأخلاقي والأمين لأريج في متجرها – وأرى أن الأخلاق شيء أفضل نلتزم به أكثر من المعتقدات القبلية". والد أريج

أفكار أخرى

شعرت أريج أن المشروع قد ساعدها بشكل ملحوظ في زيادة مهاراتها في الواقع ومكنها من إدراك كيفية التعامل مع الآخر. وهي تشعر بأنها جاءت لتقدر وتفهم الدور الذي تلعبه المرأة العاملة مع أسرتها والاقتصاد بشكل أفضل بصفة عامة. وأخيرًا، شعرت بأن طبيعة المشروع نفسه – جمع النساء لمناقشة الأفكار والمشكلات – كان مفيدًا للغاية. وتمكنت أريج من خلال التواصل مع هؤلاء النساء من تبادل الأفكار البناءة بشأن كيفية بدء مشروعها الذي تحلم به إضافة إلى المشكلات والصعوبات التي تواجهها في حياتها. ولقد أتت هؤلاء السيدات للثقة فيما بينهن بالرغم من الاختلاف في الخلفيات العرقية والطائفية. ولقد جاءت أريج لتؤمن بأن التواصل والدعم الأخلاقي يساعدان في رفع المجتمعات بأكملها.

دراسة الحالة 6: شهلا

المحافظة	أربيل
نوع الموقع	حضري
السن	32
الحالة الاجتماعية	غير متزوجة
اسم المشروع	تشجيع حماية الناجيات من العنف
المنظمة المنفذة	منظمة المسلة

الأسرة والخلفية

شهلا امرأة غير متزوجة تبلغ من العمر 32 عامًا وتنتمي لأسرة من طبقة متوسطة بمدينة أربيل والتي يسيطر عليها قبيلة محافظة تهتم جيدًا بالتقاليد. وشهلا هي بنت من بين 12 طفلاً – لها خمسة إخوة وست أخوات. وترى هي وأسرتها أنه يجب على المرأة غير المتزوجة عدم الاختلاط بالرجال. وتتمتع شهلا ووالدها بعلاقات قوية، وبالرغم من رؤيتها ورؤية أسرتها التقليدية، إلا أنه تم منحها الحرية لاختيار زوجها – لم تتزوج بالإكراه.

لم تلتحق بالمدرسة في صغرها حيث لم تكن هناك مدارس بنات قريبة منها بما فيه الكفاية لتتنقل وحدها فضلاً عن عدم توافر المواصلات. وبالرغم من ذلك، أثبتت شهلا أنها ذات طبيعة متميزة من الشباب وتعلمت بمفردها قراءة وكتابة العربية من القرآن. وحينما سألت عن رغبتها في عمل دراسات متقدمة، أكدت أنها لا ترغب في ذلك. وبعد فترة وجيزة، تراجعت عن ذلك وصرحت بأنها تود أن تتعلم الإنجليزية ومهارات الحاسب الآلي وذلك بعد مشاركتها في دورة الخياطة والحرف اليدوية التي قدمتها منظمة المسلة.

المشاركة في المشروع والعمل

سمعت شهلا عن دورة الخياطة من خلال أحد موظفي منظمة المسلة. وكانت الدورة جزءًا من مشروع "تشجيع حماية الناجيات من العنف" الأكبر والذي كان يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للناجيات من العنف ضد المرأة, وتشتمل الدورة على محاضرات عن القضايا التجارية والاجتماعية والقانونية كوسيلة لزيادة الوعي لدى المتدربات. ومع ذلك, كانت الدورة مفتوحة لأي امرأة ترغب في تطوير مهارات العمل لديها أو ترغب في المشاركة في المصالح العامة. وتستمتع شهلا بالخياطة وانضمت في البداية إلى الدورة كنوع من الهواية.

وفي بداية الدورة، شعرت شهلا أنها لا تحظى بالتقدير لأنها لم تلتحق بالمدرسة ولم تكن معتادة على هيئة محاضرة التدريب. كما استغرقت بعض الوقت لتعلم محاكاة عينات الخياطة التي قدمتها المدربات بدلاً من إعداد بعض العينات الخاصة. ولم تتردد شهلا في طرح بعض الأسئلة وأن تصبح في النهاية نشطة جدًا وإحدى أقوى المتدربات وأكثرهن تأثيرًا. وعقب الدورة، عُرض عليها أن تشغل وظيفة مساعد مدرب ولكنها رفضت ذاكرة أسبابًا أسرية. ولكن شهلا أكدت أنها بدأت تمارس الخياطة من أجل الحصول على المال ولصنع أو إصلاح الملابس للأقارب والجيران؛ أوضحت أنها إذا عملت في مجال الخياطة بدوام كامل فإنها ستربح بسهولة مالاً كافيًا لتتولى رعاية أسرة كبيرة.

المعارضة والتعقيب

لقد كانت ردود الأفعال حول مشاركة شهلا في الدورة متنوعة حيث رفض بعض رجال القبيلة والجيران الفكرة خاصة من كانوا أكبر سنًا وأميين. وعلى العكس من ذلك، أعرب العديد من الفتيات في سنها داخل الأسرة وخارجها عن رغبتهن في الانضمام لمشروع مماثل. ولم يعترض أفراد أسرتها على حضورها للدورة عند الحاجة. ومع ذلك, لم يتوقعوا أن الدورة ستوفر فرصة عمل أو أهدافًا تتعلق بالدخل. وكان أخوها، خريجًا جامعيًا، يرى أن الخياطة لن تكون وسيلة للحصول على النفقات المعيشية ولم يكن يوافق على الخياطة إلا كهواية لشغل وقتها حينما تكون خارج المنزل.

أفكار أخرى

"لقد طورت الدورة والمحاضرات مهاراتي الشخصية ومهارات التواصل وزادت من ثقتي بنفسي وساعدتني على تطوير طريقة تفكيري [التحليلية] التي لم تكن لدي من قبل". شهلا

صرحت شهلا بأنها تمتعت بخبرة شخصية وحققت تطورًا اجتماعيًا وفكريًا من الدورة. وتحرص دائمًا على طلب مقترحات من أخيها حول الكتب الدينية والعلمانية لتقرأها. كما أصبحت أكثر تفاعلاً في النواحي الاجتماعية مع الغير في مجتمعها بعد أن كانت منعزلة جدًا وماكثة في البيت.

ولقد دفعتها الثقة التي تحلت بها إلى تقديم أفكار مفصلة وتوصيات بشأن البرامج المستقبلية. كما أشارت إلى أن الدورات التعليمية يمكن أن تساعد المرأة في فهم كيفية قراءة الأسعار وأن تفهم بشكل أفضل المواد الخام التي تقوم بشرائها. كما اقترحت أن تقدم للمتدربات فهمًا أفضل عن قوانين العراق وإقليم كردستان بشأن عمل المرأة والعنف المنزلي الذي قد يساعد المجتمعات بأسرها على تبني رؤى محافظة. كما اقترحت أن تتناول الدورة تعليم الزخرفة والحرف اليدوية أيضًا بهدف تنويع المنتجات التي قد يقدمها الخريجات للبيع. وأخيرًا، اقترحت كـ"نقطة بداية" للمتدربات والخريجات أن تؤسس الدورة مصنع خياطة يمول من خلاله عمل مبيعات الخريجات والإيجار وغيرها من التكاليف وتقديم رواتب مجزية وتوفير بيئة عمل خاصة بالمرأة. وأشارت إلى أن السيدات والأسر ستجد ذلك مقبولاً اجتماعيًا وأكثر راحة من محل العمل المختلط أو العمل المستقل.

دراسة الحالة 7: منار

المحافظة	كربلاء
نوع الموقع	حضري
السن	29
الحالة الاجتماعية	أرملة
اسم المشروع	النساء المنتجات
المنظمة المنفذة	المؤسسة العراقية للتنمية

منار أرملة تبلغ من العمر 29 عامًا من منطقة ريفية بمحافظة كربلاء. وتنتمي منار لأسرة كبيرة ولها 4 إخوة و7 أخوات حصلوا جميعا على تعليم جيد على العكس منها حيث حصل اثنان من إخوانها على درجة مهنية وتخرجت جميع أخواتها من معاهد الفنون والتكنولوجيا. وكانت منار هي الوحيدة التي لم تكمل تعليمها؛ ونظرًا لأنها البنت الأكبر، تركت المدرسة كمراهقة لتساعد أمها في أعمال المنزل.

واعتادت منار على العيش في بغداد مع زوجها ولها بنت واحدة كان عمرها 4 أعوام وقت إجراء المقابلة معها. وعقب اختطاف زوجها وقتله منذ سنوات، عادت إلى منزل أسرتها في كربلاء.

"أردت تطوير مهاراتي لأحصل على فرصة عمل وألبي حاجات ابنتي بدلاً من الاعتماد على أفراد أسرتي". منار

علمت منار بمشروع النساء المنتجات من خلال منظمة محلية تقدم المساعدات للأيتام – تم تسجيل ابنتها على أنها يتيمة – والذي تنظمه المؤسسة العراقية للتنمية والتي تقدم التدريبات للمرأة في الأنشطة الزراعية والاقتصادية التي تتناسب مع المناطق الريفية.

المشاركة في المشروع والعمل

ركزت تدريبات المشروع على الإدارة والتمويل الشخصي والمشكلات المالية التي قد تواجهها المشروعات الصغيرة – وأحبت منار ذلك بشكل خاص.

وكان من بين ورش العمل المقدمة ورشة عمل حول تقييمات دراسة الجدوى البسيطة للمشاريع الجديدة. وتعلمت منار شيئا عن النمو وهي تميل إلى النباتات, كما علمت بوجود طلب محلي على النباتات المنزلية والخضروات وغيرها من النباتات. وأعدت منار مقترحًا لمشروع الصوبات الذي تم تقديمه إلى إحدى اللجان لمراجعته واعتماده. ولم تقم اللجنة باعتماد مشروعها فقط بل قدمت إليها منحة قدرها 1000 دولار لبدء أعمال الإنشاء والتنفيذ.

وأصبحت صوبات منار ناجحة للغاية وبشكل كافٍ حيث تقوم بتوظيف شخصين الآن لمساعدتها في دعم أسرتها وتمكنت من إلحاق ابنتها برياض الأطفال وبات إخوتها وصديقاتها يقترضون منها.

المعارضة والتعقيب

شجعت أسرة منار وجيرانها فكرة انضمامها للمشروع لأن معظم السيدات في المنطقة كن يعملن. وظلت أسرة منار ترعى بنتها في الوقت الذي كانت تحضر فيه الدورات التدريبية, وبسبب الوضع الأمني الجيد في المنطقة كان التنقل من وإلى الدورات لا يمثل مشكلة.

أفكار أخرى

ازداد مستوى احترام الذات لدى منار بشكل كبير منذ بدء العمل مشيرة إلى أنه حينما لا تكون في الصوبات أو تشجيع الغير أو فعل شيئًا مثمرًا، فإنها تشعر بالملل والإحباط. وأعدت لنفسها الآن العديد من الهوايات والاهتمامات التي تستمتع بها بنشاط في وقت فراغها وهو ما ميز حياتها قبل أن تنضم إلى مشروع النساء المنتجات.

تشعر منار بأن لديها فرصًا لا تمتلكها العديد من السيدات ولكنها تشعر بالندم لأنها لم تتعلم الإنجليزية أو إكمال درجتها الجامعية. كما تأمل منار في أن تعوض ذلك من خلال الحرص على أن تكمل بنتها تعليمها وتأمل من الحكومة والقيادات في العراق أن يكون جميع الأشخاص من جميع الأجناس والخلفيات قادرين على فعل نفس الشيء.

دراسة الحالة 8: كلاويژ

المحافظة	كركوك
نوع الموقع	حضري
السن	34
الحالة الاجتماعية	غير متزوجة
اسم المشروع	الخياطة وحبك النسيج والحرف اليدوية للأرامل والسيدات المعيلات للأسرة
المنظمة المنفذة	مركز كركوك للمرأة المهنية

الأسرة والخلفية

كلاويژ امرأة غير متزوجة تبلغ من العمر 34 عامًا تعيش في رحيم آوا وهي منطقة في مدينة كركوك يقطنها عائلات يتراوح دخلها من المنخفض إلى المتوسط. ولها أخان وأختان. وليس لأسرتها مصدر دخل ثابت فضلاً عن تكلفة الدواء المرتفعة بسبب المرض المزمن الذي يُعاني منه والداها. وبالرغم من الصعوبات المالية وكثرة أفراد الأسرة، إلا أن والد كلاويژ لا يسمح للبنات بالعمل أو الحصول على التعليم العالي ويؤمن بأن دور المرأة ما هو إلا أن تظل في البيت. وتم إجبار كلاويژ على الخروج من المدرسة في فترة مراهقتها بسبب الأزمات السياسية والأمنية في كركوك بالإضافة إلى أنها البنت الكبرى التي يتوقع منها أن تساعد أمها المريضة في أداء الأعمال المنزلية وتربية الأبناء. ولم تشهد كلاويژ أي عنف أسري ولكنها ترى أن حرمانها من الذهاب إلى المدرسة شكل من أشكال الإساءة العقلي.

المشاركة في المشروع والعمل

علمت كلاويژ بمشروع الخياطة والحياكة والحرف اليدوية للأرامل والنساء المعيلات للأسرة الذي نفذه مركز كركوك للمرأة المهنية من عمها وزوجته اللذين يعملان بالمشروع. وبالفعل، بدأت كلاويژ دورة تدريبية استغرقت 6 أشهر بداية من كانون الثاني/يناير 2009 وحصلت على دورات إضافة إلى دورات تعليم الحرف اليدوية البسيطة وتدوير الملابس القديمة بهدف إنتاج الملحقات.

وكانت كلاويژ مشاركة قوية حتى أن مدير مركز كركوك طلب منها أن تستمر بعد أن انتهت الدورة لتساعد السيدات اللاتي التحقن حديثًا. وفي النهاية، بدأت كلاويژ المشاركة في العديد من معارض المشروع لعرض وبيع منتجات الحرف اليدوية التي تنتجها السيدات المشاركات. ولم تشارك في البداية فيها أو تبيع منتجاتها في أي سوق، بسبب اعتراض والدها على إقامتها خارج المنزل لفترة طويلة جدًا، ولكنها بدأت في النهاية في ذلك وكانت ردود الفعل على عملها إيجابية جدًا. وفي بعض الأحيان، كان الطلب يزداد على أعمالها حتى لجأت إلى تشغيل أختها الصغيرة معها لإكمال الطلبات الكبيرة في غضون فترات قصيرة. ولجأت كلاويژ إلى تصنيع منتجاتها في المنزل حتى تظل مع أسرتها.

واستغلت كلاويژ في البداية مجانية المواد الخام التي يقدمها المركز والقروض الصغيرة التي يقدمها المركز للمواد الخام الأغلى والتي تسدد ثمنها المتدربات عقب الأرباح. وقد أدركت كلاويژ أهمية ادخار المال فعمدت إلى توفير مدخرات كثيرة من عملها في المركز ومن مبيعاتها وتستخدمها الآن لتلبية احتياجات الأسرة المذكورة أعلاه والتجديدات المتعددة بمنزل عائلاتها. وبالرغم من حبها لرحيم آوة إلا أنها تعتزم تخصيص جزء من مدخراتها لتوسعة مبيعاتها للجيران الأثرياء والمتاجر الأوسع والفنادق في كركوك. كما تأمل في أن تحضر بضائعها إلى أربيل والسليمانية حيث توجد أسواق كبيرة للحرف اليدوية والتحف.

المعارضة والتعقيب

اعترض والد كلاويژ على اهتمامها بالمشروع وتحدث معه عمها في هذا الشأن ووعده بأنه سيصحبها من وإلى المركز وأكد له أنه مشروع يتمتع بسمعة طيبة وسيساعدها في دعم أسرتها بشكل أفضل. وكان دعم عمها أول خطوة اتخذتها كلاويژ لتكون أكثر ثقة بنفسها وأكثر راحة لفكرة كون النساء أكثر نشاطًا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وازداد هذا بمساعدة جيرانها – خاصة النساء- والصديقات اللاتي شجعنها على المشاركة في الدورة وأيدن قرارها.

ولم تعمل كلاويژ في البداية بدوام كامل في المركز بسبب اعتراض والدها – بل بدأت عملها لمدة يومين أسبوعيًا. وقد زاد قبول والدها حينما ساعدته بالمال في شؤون المنزل وشراء احتياجات الأسرة واحتياجات أولادها أيضًا. وأعطت شؤون الأسرة أولوية على نفسها وحينما بدأت تنفق الأموال اكتسبت احترام والديها. وفي النهاية، أقنع عمها والدها بالسماح لها بالعمل بدوام كامل ومواصلة عملها بعد ذلك.

أفكار أخرى

قدرت كلاويژ التغيير في الطريقة التي تتعامل بها أسرتها ووجهات نظرها – مثل آراء والدها المتحفظة جدًا التي صارت أفضل بعد ذلك.

> **"إن أهم درس تعلمته هو أن المرأة قادرة على التعلم والعمل وأن تكون مزودة لأسرتها بالدخل وأن تكون قادرة على الاستقلال. ولم أكن أعتقد أو أؤمن من قبل بذلك، وأؤمل يومًا ما أن أعلم بناتي هذا الدرس". – كلاويژ**

وفي النهاية، تعلمت كلاويژ من المشروع الاعتماد على الذات فقد مكنت نفسها من دعم أسرتها ماديًا وأصبحت مدرسة ومساعدة ونموذجًا للمرأة المحلية الأخرى ومكنها المشروع من أن تكمل شغفها بالحرف اليدوية التقليدية.

دراسة الحالة 9: راضية

المحافظة	المثنى
نوع الموقع	حضري
السن	34
الحالة الاجتماعية	متزوجة
اسم المشروع	فنون تصفيف الشعر للمرأة بمدينة سماوة
المنظمة المنفذة	جمعية السلام للدفاع عن حقوق الإنسان

الأسرة والخلفية

راضية سيدة متزوجة تبلغ من العمر 34 عامًا من مدينة سماوة بمحافظة المثنى. فقدت والدها في بداية الحرب بين العراق وإيران عندما كانت في الثالثة من عمرها ليتولى عمها وأولاد عمها رعايتها هي وأخيها الأكبر وأخواتها الأربع. وأدى هذا إلى اتخاذ العديد من القرارات دون موافقتهم. فعلى سبيل المثال، أجبرها أحد أبناء عمها على الخروج من المدرسة بعد إكمال الشهادة الإعدادية فقط ليتزوجها. وتم الزواج في 1996 وأنجبا ولدين وبنتين. وبالرغم من أنها لم تكمل دراساتها وفقدت أملها في أن تصبح محامية، إلا أنها اعتزمت أخيرًا على أن تصبح قادرة على الاستقلال وتدعم أسرتها ماليًا.

المشاركة في المشروع والعمل

سنحت الفرصة لراضية لبعض الوقت بعد أن علمت بمشروع "فنون تصفيف الشعر للمرأة بمدينة سماوة" الذي نفذته جمعية السلام للدفاع عن حقوق الإنسان. وتم دعم الجمعية والمشروع جزئيًا من قبل فريق إعادة إعمار المحافظات التابع للحكومة الأمريكية (PRT) بمحافظة المثنى. وقد علمت راضية بالمشروع من لوحة إعلانات بالمنطقة والتحقت بالدورة التدريبية التي استغرقت 30 يومًا.

ولاحظ مدير المشروع أن راضية كانت من أنشط وأكثر المشاركات فعالية والبالغ عددهن 25 مشاركة في المشروع الذي كان يركز في البداية على تعلم تصفيف الشعر ببساطة ثم القصات الحديثة بعد ذلك وقدم للمشاركات هدية مجفف شعر ودبابيس شعر وعلبة مكياج ولكنه لم يقدم متابعة أخرى في مساعدتهن في بدء مشاريع. كما لم يعلمهن المشروع بصفة خاصة المهارات المالية أو الخاصة بتنظيم المشاريع بشكل خاص. وبالرغم من ذلك، اتصلت راضية بإحدى منظمات المجتمع المدني في المثنى لتقدم لها منحة مشروع صغير ووفرت لها أموالاً كافية لاستئجار مكان وشراء الأجهزة اللازمة لفتح كوافير.

استأجرت راضية مكانًا في موقع تجاري مزدحم ولم تتمكن في البداية من توفير سوى كرسي واحد. وبالرغم من أنها لم تحصل على تدريب رسمي على المشروع، إلا أن طبيعتها التي تميل إلى الاجتماعية أكسبتها مهارات خدمة عملاء قوية، وتزامن ذلك مع أسعارها وقدراتها في التصفيف مما جعل الزبائن تتردد على الصالون وتجلب معها زبائن أخرى. وتمكنت راضية من شراء كرسيين إضافيين وأجهزة أكثر للكوافير الذي بات مشهورًا الآن.

"كان زوجي يواجه صعوبة في سداد ايجار المنزل؛ أصبح بإمكاني الآن أن أغطي مصروفات المنزل وإيجار الصالون وغيرها من المصروفات العائلية" – راضية

المعارضة والتعقيب

لقد كانت العوائق المالية أحد الأسباب التي جعلت راضية تواجه معارضة قليلة في مساعيها. وكان زوجها – الذي طرد من وظيفته بالخدمة المدنية بالجيش وواجه تحديات توفير المصروفات لأسرته – يأمل في أن يساعد قرارها بالانضمام للدورة الأسرة ولذلك كان مؤيدًا لها، بينما عارض عدد أكبر من أفراد الأسرة القرار. ومن بين المشكلات أيضًا التي واجهتها راضية التدريبات التي تم عقدها بصفة يومية واحتاجت إلى شخص لرعاية الأولاد عند حضورها إلى الدورة. وكانت جارتها، أم مخلص، قد عرضت عليها مساعدتها في رعاية الأولاد عند حضورها إلى الدورة ووعدتها راثيا في المقابل بأن تصفف لها شعرها لمدة عامين بعد أن أكملت تدريبها.

أفكار أخرى

ابتعدت راضية عن تجربتها وتشعر بالفخر بقدرتها على المساهمة في الاستقرار المالي لأسرتها. ولقد كان رأي أسرتها ومجتمعها فيها هو الاحترام والتقدير التام. وترغب راضية في أن يكمل أطفالها دراستهم التي حُرمت منها. وتأمل راضية بصفة خاصة في أن تصبح إحدى بناتها محامية كما كانت تحلم أن تكون.

وتقديرًا لدور جارتها, أم مخلص, في بدايتها لمشروعها، وفت راضية بوعدها وقامت بتصفيف شعرها مقابل مبلغ بسيط (رفضت أم مخلص الخدمة المجانية) بالرغم من انقضاء "الاتفاق" المسمى بينهما وهو عامان.

ومن النتائج الملحوظة لعمل راضية الجديد هي قدرتها على مساعدة زوجها. وكان من بين عميلات راضية زوجة مسؤول حكومي شهير في مجلس محافظة المثنى الذي ساعد زوج راثيا في العودة لوظيفته بالجيش؛ يعمل الآن ضابطًا في إحدى الوحدات العسكرية في المركز الإقليمي.

وتأمل راضية بعد أن أصبحت قادرة على تغطية مصروفاتها وتدخر من أرباحها، في أن تدخر الأموال الكافية لشراء منزل ومن ثم لا تضطر إلى دفع إيجار. وحينما بدأت راضية في الاعتقاد بأنها يمكنها مساعدة الناس بطرق أكثر من مجرد توفير المصروفات لأهلها، قررت أن تقوم بأعمال خيرية وتطوعية في وقت فراغها. وتعتزم استخدام بعض المدخرات لتستضيف الجيران من السيدات في رمضان وتوزع الطعام على الفقراء لمدة 10 أيام. وأخيرًا، تتطلع راضية إلى فتح مركز للياقة البدنية للسيدات. وتشعر راضية الآن بأن تنفيذ المشروع دفعها للإيمان بهذه الأفكار وليس مجرد جعلها أحلامًا بسيطة ولكن أهداف منجزة على أرض الواقع.

دراسة الحالة 10: جميلة

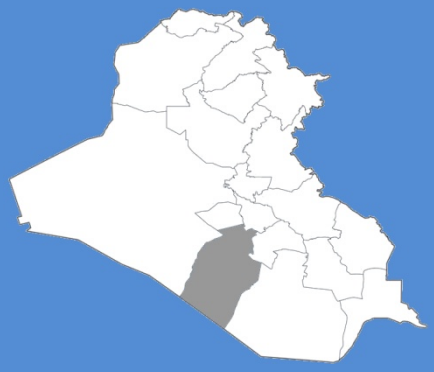

المحافظة	النجف
نوع الموقع	حضري
السن	29
الحالة الاجتماعية	مطلقة
اسم المشروع	النساء في التكنولوجيا؛ توفير الدخل للأرامل والمطلقات
المنظمة المنفذة	جمعية الأمل بالعراق

الأسرة والخلفية

جميلة امرأة مطلقة تبلغ من العمر 29 عامًا تعيش في منطقة أنصار بالقرب من النجف، وهي منطقة تقطنها الأسر ذات الدخل المنخفض. وجميلة واحدة من بين 14 ولدًا. وتزوجت أخواتها جميعا ويعشن الآن مع أزواجهم وأسرهم في نفس بيت الأسرة الكبير. وأيد والد جميلة تعليم بناته؛ وجميلة امرأة متعلمة حاصلة على الشهادة المتوسطة. ومع ذلك, ضغط عليها أحد إخوانها التسعة لتتزوج, حيث كان يريد الزواج من فتاة من أسرة طلبت زوجة لأحد أولادها. وقد ضغط عليها لتتزوج من هذه الأسرة لتسهل زواجه, ولم تتمكن من إكمال تعليمها وأنجبت وهي لا تزال في سن السادسة عشرة. ويبلغ ابنها من العمر 13 عامًا وبنتها 11 عامًا. وبعد مرور الوقت، طلقت جميلة من زوجها واضطرت إلى العودة إلى منزل عائلتها المزدحم دون دخل أو مال لمساعدة طفليها.

المشاركة في المشروع والعمل

بعد طلاقها بفترة قصيرة، حصلت جميلة على فرصة لإكمال شغفها بدراسة الكمبيوتر. وقد بدأ مكتب النجف لجمعية الأمل العراقية عرض مشروع "النساء في التكنولوجيا" التابع لشركة مايكروسوفت على المرأة المحلية. وخلال الدورة التدريبية التي استغرقت 45 يومًا، تمكنت جميلة وغيرها من النساء اللاتي التحقن بالدورة من التعرف على أساسيات الكمبيوتر واستخدام البرامج مثل برنامج وورد وإكسيل. وأشارت جميلة إلى أنه يمكن للمرأة الأمية تعلم مهارات الكمبيوتر الأساسية، كما يمكن لمرأة مثلها حاصلة على التعليم الأساسي أن تتعلم استخدام أحدث الوظائف على الكمبيوتر. ومع استمرار الدورة، لاحظت جميلة ثمة تغييرًا في أسر السيدات المشاركات؛ فبعد أن منعوا بناتهن من المشاركة في المشروع أصبحوا يأملون بعد ذلك أن تسنح الفرص لهؤلاء السيدات لكي يساعدن أسرهن بشكل أفضل.

وعقب إكمال الدورة، تسلمت جميلة شهادة إنجاز من مايكروسوفت في مهارات الكمبيوتر والإدارة. وبحثت عن فرص عمل وعرضت خدماتها على المكاتب للعمل ككاتبة على الكمبيوتر أو سكرتيرة أو موظفة للعديد من المشاريع. وواجهت صعوبة في البداية في الحصول على عمل ولكنها حصلت في النهاية على فرصة عمل في مكتب محلي. وازدادت ثقتها بنفسها لأنها تحصل على دخل خاص بها, إضافة إلى تمكنها من التواصل بشكل أفضل لأنها في بيئات اجتماعية وأصبحت تعبر عن نفسها وعن آرائها بشكل صريح. وكانت هناك بعض المشكلات, حيث كان العمل بدوام جزئي والراتب لا يكفي للاستقلال بشكل كامل. وفضلا عن ذلك، شعرت بعدم الراحة نوعًا ما بالبيئة المختلطة لأنه يتم التحرش بها جنسيًا في بعض الأحيان.

ولحسن الحظ، أطلقت جمعية الأمل العراقية مشروعًا تحت اسم "توفير الدخل للأرامل والمطلقات" والتحقت به بسبب تأثرها القوي بمشروع النساء في التكنولوجيا. وكجزء من هذا المشروع، قدمت طلبًا لفتح منفذ بيع صغير وتقديم خدمات النسخ والطباعة والكتابة وتم اعتماد طلبها وتلقت منحة لشراء تجهيزات بدء التشغيل وفتح مكتب أو استئجاره. وبمساعدة والدها حولت جزءًا من منزل العائلة إلى متجر، والذي سرعان ما ازدهر. وبدأت جميلة في كسب مبلغ شهري أكثر ثلاث مرات من المبلغ الذي كانت تحصل عليه من خلال وظيفتها بدوام جزئي في المكتب, وشعرت أنها قادرة على الاستقلال ماليًا، وباتت تساعد الآن أسرتها في بعض المصروفات وبات لها الآن الكثير من العملاء، كما تعلمت مهارات التنافس وجذب العملاء من خلال عرض أسعار أقل وخدمات أفضل عن المحلات المحلية الأخرى.

المعارضة والتعقيب

حصلت جميلة على تأييد وموافقة عائلتها لحضور دورات الكمبيوتر وعرضت عليها والدتها أن ترعى لها أطفالها وتؤدي عمل المنزل حينما تكون بعيدة، واقترح عليها أحد إخوانها أن يأخذها إلى الدورة يوميًا. وحينما حصلت على وظيفة مساعدة أولى في أحد المكاتب، واجهت جميلة اعتراضات من باقي إخوانها.

"قال لي بعض إخواني أن المطلقة صغيرة السن لا تعمل في القطاع الخاص المختلط. بينما اعترض بعض جيراني وأفراد أسرتي على عملي كليا". – جميلة

واعترض الآخرون على محلها لأن خدمات مثل الطباعة والنسخ في هذه المنطقة عادة ما تقدم من قبل الذكور. وفي ضوء الملحوظات الخاصة من دورة الكمبيوتر ومن أسرتها، شعرت جميلة بأن ذلك يرجع إلى عدم المعرفة بفكرة المرأة العاملة وليس فقط بسبب القواعد المحددة حول المهن المقبولة. وبذلك، فتح محل جميلة والنموذج الذي قدمته المجال أمام العديد من جيرانها للعمل في وظائف كانت تعتبر في يوم من الأيام مقصورة على الذكور فقط.

أفكار أخرى

تعتزم جميلة أن يكمل أولادها دراستهم ويحصلون على الدرجة الجامعية. وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها في الماضي، إلا أن دعم والديها لها مكنها من إحداث تقدم وتحقيق أهدافها – تنوي تقديم نفس المساعدة لأولادها. كما تأمل أن تعلم أولادها أن مكان العمل يجب أن يكون فيه الجميع سواء.

دراسة الحالة 11: داليا

المحافظة	ذي قار
نوع الموقع	ريفي
السن	33
الحالة الاجتماعية	أرملة
اسم المشروع	الوعي الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة
المنظمة المنفذة	جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية

الأسرة والخلفية

داليا أرملة تبلغ من العمر 33 عامًا ولها أربعة من الأولاد وتنتمي إلى قرية تبعد حوالي 10 كيلو مترات عن جنوب الناصرية بمحافظة ذي قار. وتتمسك أسرتها بالتقاليد, وتعتبر أسرتها أسرة محافظة وتعطي أهمية كبيرة للتقاليد والأعراف المحلية. وداليا هي الأكبر من بين تسعة أبناء - 4 ذكور و4 بنات. ولوالدها أيضًا ثلاثة من الأولاد وبنتان من الزوجة الثانية. وتعيش الأسرة بالكامل في بيت واحد صغير مبني من الطين.

وداليا سيدة متعلمة ولكنها لم تكمل دراستها – رحلت أمها عندما كانت صغيرة جدًا وتركت داليا المدرسة بشكل دائم عقب حصولها على الصف الخامس لتساعد والدها في أعمال المنزل وتربية الأطفال الآخرين. وبعد سنوات قليلة، لم يتمكن أخوات داليا من إكمال دراستهن حيث بدأت مدرسة البنات التي التحقن بها في السقوط ولم تعد آمنة لحضور الطالبات، وكانت المدرسة الوحيدة القريبة قد تحولت من مدرسة بنين إلى مدرسة مشتركة ولكن والد داليا لم يقتنع بهذا النوع من المدارس؛ لذا، أخرج جميع بناته من المدارس. ولكن داليا ظلت تقرأ الكتب الدراسية وتفوقت في الرياضيات واكتسبت سمعة طيبة حينما كانت تشرح لإخوتها وأصدقائها.

لم يكن لدى داليا حرية كبيرة في صغرها في اتخاذ قراراتها وقد تذكرت داليا حينما كانت تتطلع إلى الزواج من أحد أبناء الجيران فقالت:

"رفض ابن عمي، والذي كان يرغب في الزواج مني، العريس متعللاً بأنه من خارج القبيلة. وعقب سداد المبلغ لأسرة العريس لإيقاف الزواج، أرغمني على الزواج منه في سن السادسة عشر وكان هو في الحادية والثلاثين من العمر" - داليا

و داليا بعد أقل من عام من زواجها ولديها ثلاثة أطفال آخرين. ولقي زوجها حتفه في حادث سيارة وهي حامل بابنها الرابع.

وبعد وفاة زوجها، كانت داليا تعتمد على والدها وإخوانها في شؤون المأوى ودعم الأطفال في البداية, ولكن حينما مرت الأسرة بأوقات عصيبة، استأجر والدها وأحد إخوانها غير المتزوجين منزلاً في مدينة الناصرية والتي كانوا يرون أنه قد توجد بها فرص عمل أفضل، وأجبروا جميع أفراد الأسرة على زيادة الدخل بأي وسيلة كانت. فعلى سبيل المثال، عملت داليا في الخياطة وكان ابنها الأكبر – كان عمره آنذاك 7 سنوات فقط - يبيع الحقائب البلاستيك في السوق المحلية. وساور داليا القلق الشديد على عمل ابنها في هذا السن المبكر وخافت من أن يترك المدرسة ويصبح مثل أبيه – غير مثقف ويستطيع القراءة والكتابة بالكاد.

المشاركة في المشروع والعمل

علمت داليا أخيرًا بورشة خياطة تابعة لمشروع "الوعي الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة" الذي نفذته جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية. وكانت قد تعلمت بالفعل بعض وسائل الخياطة عن طريق جارة لها في الناصرية وأظهرت براعة في أكثر من طريقة في الورشة. وبالرغم من تقديم منح صغيرة تابعة للمشروع، إلا أنها تقدمت للحصول على مال لشراء ماكينة خياطة حديثة. وبالفعل قامت بعمل مشروع صغير لإصلاح الملابس للغير بفضل السرعات الكبيرة التي تمكنت من العمل بها باستخدام الماكينة وكانت قادرة على تحصيل المال الكافي بما يتيح لابنها الأكبر أن يتوقف عن بيع الحقائب والعودة إلى المدرسة. وأصبحت الآن قادرة بالكامل على دعم نفسها وأولادها الأربعة.

المعارضة والتعقيب

لم يسمح والد داليا لها في الأصل بالانضمام إلى الدورة، ولكنها أبلغت أخاها بأنها تعمل بالفعل وقد تساعدها هذه الدورة في دعم أطفالها. وفي النهاية، وافق والدها على المشاركة. وبمرور الوقت، وحينما أصبحت داليا قادرة على المساهمة مع عائلتها الكبيرة، زاد احترام أسرتها لها.

أفكار أخرى

شعرت داليا أنه إضافة إلى أن العمل ساعدها في الحصول على دخل، فإنه أيضًا ساعدها في اكتشاف الأمل والروح بداخلها التي لم تكن تشعر بهما من قبل لفترة طويلة قبل إجبارها على الزواج من ابن عمها. وتأمل في أن يكمل أولادها تعليمهم, إضافة إلى تنمية الأفكار التجارية التي لديها مثل الشراكة مع المتاجر المحلية لبيع ملابس الأطفال التي تقوم بتصنيعها. كما تفكر في فتح ورشة حياكة لتوسعة مشروعها الصغير وتوظيف نساء محليات غير موظفات من اللاتي يبحث عن فرصة عمل كما كانت تبحث من قبل.

أدركت داليا مدى أهمية التفكير المستمر – فالتمسك الشديد بالمعايير الثقافية القديمة يؤدي إلى ركود وضحالة فكرية بسبب عدم التفكير الحر والتنوع والمكانة غير العادلة للمرأة. وأكدت أن المرأة لا بد وأن تكون متعلمة حتى تستطيع رسم حياتها، ولكنها أكدت بشكل كبير على الاحتفاظ بجمع الزيجات بشكل عاطفي لأن النساء غالبًا ما تُنهك بالمسؤولية المالية والأخلاقية في حالات الطلاق. وبالرغم من خبرتها الإيجابية، إلا أنها تفضل أن تختار المرأة العمل بدلاً من إجبارها بسبب الفقر.

دراسة الحالة 12: زهراء

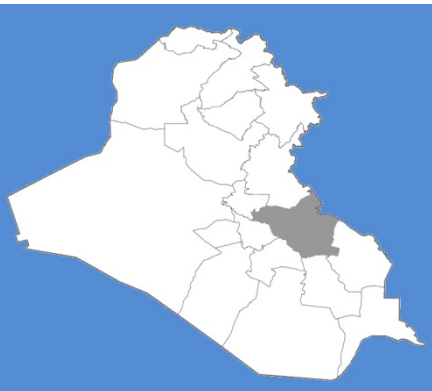

المحافظة	واسط
نوع الموقع	حضري
السن	25
الحالة الاجتماعية	مطلقة
اسم المشروع	التمكين الاقتصادي للنساء من خلال الخياطة
المنظمة المنفذة	جمعية تجمع العراقيات

الأسرة والخلفية

زهراء امرأة مطلقة تبلغ من العمر 25 عامًا تعيش في منطقة فقيرة جدًا بالنعمانية بمحافظة واسط, ولديها ثلاثة أطفال. وكان يتعين عليها أن تعود إلى بيت والديها – وهو بيت في حالة سيئة مبني من الطوب اللبن – لأن النفقة التي تحصل عليها من زوجها السابق ليست كافية لتغطية مصروفاتها ومصروفات أولادها الأساسية ولا يمكن لوالديها مساعدتها لكبرهما ومعاناتهما من أمراض مزمنة. ويعمل إخوانها لتحصيل القليل من المال الذي لا يكفي إلا بالكاد.

المشاركة في المشروع والعمل

علمت زهراء أخيرًا بمشروع "التمكين الاقتصادي للنساء من خلال الحياكة" الذي تقدمه جمعية تجمع العراقيات وانضمت إليه أملاً في تعلم مهارة تمكنها من تحصيل بعض المال لمساعدة أطفالها وأفراد أسرتها.

وبعد إكمال الدورة، تم منحها ماكينة خياطة من الجمعية تستخدمها للخياطة للناس في منطقتها ولإصلاح الملابس للمتاجر في المدينة.

المعارضة والتعقيب

لم تشر زهراء إلى أية اعتراضات للانضمام إلى الدورة.

أفكار أخرى

في الوقت الذي لم تقدم فيه زهراء الكثير من التفاصيل أو الرؤى بشأن مشروعها وعملها، صرحت بأنها ينبغي أن تعتمد هي وأية امرأة على أنفسهن من أجل تحصيل احتياجاتهن – وليس على أفراد الأسرة الذكور.

وقدمت زهراء أفكارًا جديدة للأرامل والمطلقات, وعن سبب كون العديد من الأسر تبالغ في العناية بهن - في المدن الكبيرة, حيث إن النساء بحاجة ماسة إلى المال ما قد يضطرهن للجوء إلى التورط في جرائم مخلة بالشرف، وهو ما يجعلها عرضة للعقاب من أسرتها مثل القتل للإخلال بالشرف.

واقترحت زهراء بأن تعليم المرأة بعض المهارات التي تمكنها من الحصول على فرصة عمل أمر مهم للاعتماد على الذات وبناء ثقتها بنفسها وضمان العيش حياة كريمة وعدم استغلالها وجعلها كنزا للمجتمع بدلاً من الالتزامات.

لمزيد من المعلومات

press.iraq@undp.org www.iq.undp.org (+9626) 5608330

2012